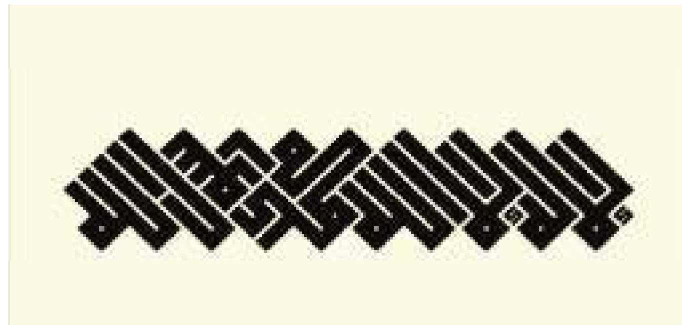
شَرْحُ سَبْكِ الجَوَاهِرِ

(في استخراج ما تضَمَّنهُ قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» مِن العقائد)



تأليف الشيخ العلّامة

محمّد الصّالح بن عبد الرّحمن بن سليم الأَوْجَلي

[كان حيا سنة 1092هـ]

بعناية

نزار حمّادي

دار الإمام ابن عرفة

- تونس -

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي أوجد الإنسان مِن العدَم إلى الوجود بمَحْضِ فَضْلِه وَجُودِه، وأفاضَ عليه من المعارف والعلوم ليهتدي بها إلى معرفةِ وجوبِ وجودِه، نحمده على ما خصَّنا مِن بين الأمم بالإيمان والإسلام والإحسان، ونشكره على ما وفَّقنا لفَهْم ما تضمنته كلمةٌ هي أعلى شُعَبِ الإيمان، ونُصَلِّي على رسوله وحبيبه محمد المصطفى المختار من بني عدنان، وعلى آله وأصحابه وأزواجه والتابعين لهم بإحسان، صلاةً دائمةً ما دامت الدهور والأزمان.

أمّا بعد، فإن مناط سعادة المرء في الدارين، وعلامةَ فلاحِه في النشأتين، قولُه: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله**» بإخلاصٍ ويقينٍ، عارفاً بما تضمنته هذه الكلمة المشرَّفةُ مِن قواعد وأصول الدين، ممتثِلًا في ذلك لأمْره تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، ومُصدِّقا بقوله ﷻ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

ولعِظَمِ شرَف هذه الكلمة تعدَّدت أسماؤُها، فهي كلمة التوحيد، وكلمة الإخلاص، وكلمة الإحسان، ودعوةُ الحقِّ، وكلمة العدل، والكلمة الطيبة، والكلمة الثابتة، وكلمة التقوى، والكلمة الباقية، وكلمة الله العُليَا، وكلمة السَّواء، وكلمة العهد، وكلمة الاستقامة، والقول السديد، وكلمة الحق، وكلمة الصدق... إلى غير ذلك من الأسماء المشار إليها في القرآن العظيم.

وقد عُلِم أنّ معرفة مضمون هذه الكلمة المشرَّفة هي حِكمةُ خَلْقِ العالَـم وإيجادِ الكائنات كلِّها، عُلوِيّاتها وسفلياتها، نورانياتها وظُلْمانياتها، وتلك الحكمة هي التوصُّل بها إلى معرفة الله تعالى القائلِ ﷻ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ

عِلۡمَۢا ﴿١٢﴾ ﴾ [الطلاق: ١٢]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ولا تُتصَوَّرُ العبادةُ إلا بعد المعرفة، وقال الإمام ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ ﴾[الأنعام: ٧٣]: «**حُجَّةً على خَلْقِه ، ليَعْرِفُوا بها صانِعَها، وليستدلُّوا بها على عظيم قُدْرَتِه وسُلْطانِه ، فيُخلِصُوا له العبادة**»[1].

وقد أرشد ـ سبحانه تعالى ـ عبادَهُ العقلاء إلى كيفية استفادة تلك الحكمة، فأمرَهُم بالنظر في المخلوقات، والتفكر في المصنوعات، فقال ﷻ: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[يونس: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

كما ذمّ ـ سبحانه تعالى ـ من تعامى عن النظر في آياته فقال جلّ اسمُه: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [يوسف: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ الدالةِ على أصول الدين، وأحكام الشرع، كالأدلة الدالة على وجود الصانع ووَحدته، والدالة على النبوَّة والـمَعادِ ونحو ذلك، ﴿وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَا﴾ أي: بالغوا في احتقارها وعدم الاعتناء بها، ولم يلتفتوا إليها، وضموا أعينهم عنها، ونبذوها وراء ظهورهم، ولم يكتسوا بحِلل مقتضاها، ولم يعملوا به، ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمۡ ﴾ أي: لأرواحهم إذا ماتوا ﴿أَبۡوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ ﴾ كما تُفتَّح لأرواح المؤمنين[2].

---

(1) جامع البيان (ج9/ ص338)

(2) روح المعاني للآلوسي (ج8/ ص 118)

ولقد اصطفى سبحانه طائفةً من العلماء فوَفَّقهم إلى معرفة أحكام جماله وجلاله بواسطة التأمل والتفكر في هذه الكائنات، فنظروا فيها نظرًا صحيحاً، فعلموا أنها حادثةٌ موجودةٌ بعد العَدم، وأنه يستحيل أن تُحدِثَ نفسَها، وأنها حتماً مفتقرةٌ إلى فاعِل.

ثم نظروا في جواز جميع تلك الكائنات فأدركوا أنّ فاعلها لابد أن يكون واجب الوجود أزليّا؛ إذ لو كان جائزاً لافتقرَ كما افتقرَتْ، فيتسلسلُ الأمر إلى غير نهاية، وما تسلسلَ لا يَتحصَّلُ، فيلزم أن لا يوجد موجودٌ أصلا، وهو محال مشاهدةً.

وإذا وجبَ وجودُه ـ سبحانه ـ كانَ قديماً لا أوَّلَ لوجوده، باقيًا لا يلحقه الفناء، مستغنيًا عن الفاعل، مخالِفاً لجميع مخلوقاته في ذاته وصفاته وأفعاله، فليس بجِرْمٍ متحيِّزٍ، ولا بِعَرَضٍ قائمٍ بمتحيِّز، ولا مشابِهٍ ولا مماثلٍ لشيء من مخلوقاته؛ وإلا وجب له الحدوثُ كما وجبَ لها.

ثم نظروا في وَجْه إيجاده تعالى لهذه الكائنات فعلموا أنه لو كان ذلك بذاته على طريق التعليل والطبع لكانت الكائناتُ قديمةً معه أزليةً؛ لوجوب اقتران العِلة بمعلولها والطبيعةِ بمطبوعها، ولَـمَّا تبين لهم حدوثُها وأن لا وجود لها في الأزل، وأنّ فاعلها أزليٌّ، عُلِموا أنه ليس بذاتِه أوْجَدَها، بل بالصفة وهي القدرة التي يتَأتَّى بها الإيجادُ والإعدامُ.

ثم نظروا في وقوع التخصيصات وضروب الجائزات التي لا حصر لها في جميع العوالم فعلموا أنه تعالى فاعل مختار، ﴿يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُ ﴾[القصص: ٦٨]، وأنه سبحانه وتعالى عالِـمٌ بالكليات والجزئيات؛ لاستحالة قَصْدِ المجهول مطلقاً، وأنه تعالى حيٌّ لاستحالة قيام القدرة والإرادة والعلم بغير الحيّ.

وعلى هذا النمط من النظر الصحيح شَيّد علماءُ أهل السُّنة قواعدَ علم أصول الدين، وبيّنوا فيه ما يجبُ وما يستحيلُ وما يجوزُ في حق ربِّ العالمين، ومثل ذلك في حق رسله الأمناء الصادقين، فطابقَتْ نتائجُ أنظارهم العقلية لمضمون النصوص النقلية.

ثم تفنَّن العلماء في استخراج تلك الحقائق الإيمانية من الموارد السَّمعية كالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ١٥﴾ [فاطر: ١٥]، فقد دلّت هذه الآية الكريمة على أنّ الإلَه: هو الـمُسْتَغْنِي عَنْ كلِّ ما سواه، المفتقرُ إليه كل ما عداه، ويندرج ضمن هذا المعنى أمهات العقائد؛

فاستغناؤه ﷻ عن كل ما سواه يوجِب له الوجودَ الواجبَ، إذ لو كان وجودُه جائزاً لافتقرَ إلى الفاعل؛ لاستحالة وقوع الجائز بنفسه، والافتقارُ ينافي الاستغناءَ، واستغناؤُه تعالى واجبٌ، وما ينافيه محالٌ، وما أدَّى إلى المحال محالٌ، والذي أدى إلى هذا المحال جوازُ وجودِه، فإذاً المناسبُ لاستغنائه تعالى وجوبُ وجودِه، لا جوازُ وجودِه.

واستغناؤه ﷻ عن كل ما سواه يوجِبُ له تعالى القِدَمَ؛ إذ لو كان حادثاً لافتقر إلى المحدِثِ لِـمَا تقرَّرَ أنّ كل حادِث لابد له من مُحدِثٍ، وافتقارُه ينافي استغناءَهُ تعالى، والاستغناء واجبٌ، وما ينافيه محال، وَالحدوثُ الذي أدَّى إلى المحال محالٌ، فإذاً المناسبُ لاستغنائه عن كل ما سواه وجوبُ القِدَمِ، لا الحدوثُ.

واستغناؤه ﷻ عن كل ما سواه يوجب له تعالى البقاءَ؛ إذ لو لَـحِقَهُ العدمُ لكان جائزَ الوجود؛ لصِدْقِ حقيقة الجائز عليه، وجوازُ وجوده يستلزم افتقارَه إلى الفاعل؛ لاستحالة وقوع الجائزِ بنفسه، والافتقارُ ينافي الاستغناءَ، والاستغناءُ

واجبٌ لمولانا ﷻ، وما ينافيه محالٌ، وما أدَّى إلى المحال محال، فإذاً المناسِبُ لاستغنائه ﷻ عن كل ما سواه: وجوبُ البقاءِ، لا لُـحُوقُ العَدَمِ.

واستغناؤه ﷻ عن كل ما سواه يوجب له تعالى المخالَفة للحوادث؛ إذ لو ماثَلَ تعالى شيئًا منها لكان حادثاً مثلها؛ لوجوبِ استواء الـمِثْلَيْنِ في كل ما يَجِبُ، ومن جملة ما يجِبُ للحوادث الحدوثُ، والحدوثُ يستلزم الافتقار إلى المحدِث لِـمَا تقرر من استحالة حدوث الشيء لنَفْسِه، والافتقارُ ينافي الاستغناء، والاستغناء واجبٌ، وما ينافيه محال، وما أدَّى إلى المماثلة للحوادث يجب أن يكون محالًا، فالمناسب إذاً لاستغنائه وجوبُ المخالَفة للحوادث، لا المماثلة.

واستغناؤه ﷻ عن كل ما سواه يوجب له تعالى الاستغناء عن الـمَحَلِّ والـمُخَصِّصِ؛ إذ لو افتقر إليهما أو لأحدهما لم يكن غنيّا عن كل ما سواه؛ لمنافاة الافتقار للاستغناء بالضرورة، والاستغناء واجب لمولانا ﷻ، وما ينافيه من الافتقار محال.

واستغناؤه ﷻ عن كل ما سواه يوجب له تعالى التنزه عن النقائص كالصمَم والعمى والبَكَم؛ إذ لو اتصف بها لافتقر إلى مَن يكمِّلُه؛ لما تقرر أن كل من اتصف بالنقص فهو محتاجٌ إلى من يكَمِّله، واحتياجه إلى من يكمله تعالى ينافي استغناءَه، والاستغناءُ واجب، وما ينافيه محال، فالمناسب لاستغنائه ﷻ عن كل ما سواه التنزّه عن النقائص، لا الاتصاف بها.

واستغناؤه ﷻ عن كل ما سواه يوجب له تعالى التنزُّه عن الأغراض في الأفعال والأحكام؛ إذ لو كان له غرض في الفعل أو في الحكم لافتقر إلى ذلك الفعل وذلك الحكم ليتحصل له الغرض الذي اشتمل عليه لما تقرر أن كل من له غرَضٌ في الشيء فهو محتاج إلى ذلك الشيء، واحتياجه ينفي استغناءه، واستغناؤه

واجب، وما ينافيه محالن فالمناسب لاستغنائه عن كل ما سواه تنزهه عن الأغراض في الأفعال والأحكام.

واستغناؤه ﷻ عن كل ما سواه يُؤخَذُ منه جوازُ فِعْلِه تعالى لكلِّ ممكن أو تركه؛ إذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا ـ كالثواب مثلا ـ لكان ذلك الشيء كمالًا في حقه؛ إذ لا يجب في حقه إلا ما هو كمال له، ويلزم من كونه كمالا افتقارُه إليه لئلا يكون ناقصاً عند فوات ذلك الكمال مع عدم الفعل الذي هو سببٌ فيه، وافتقاره إلى أفعاله ليتكمَّل بها محالٌ، فوُجوبُ الفعل عليه يجب أن يكون محالًا.

فدخل تحت استغنائه تعالى عن كل ما سواه ثمانية وعشرون عقيدةً: اثنان وعشرون منها من الواجبات، وستة من الجائزات، فالواجبات: الوجود، والقدم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس، والسمع، والبصر، والكلام، ولوازمها وهي كونه سميعاً وبصيرا ومتكلماً، فهذه إحدى عشر، وأضدادها إحدى عشر، فالجملة اثنان وعشرون.

وأما الجائزات فهي نَفْيُ الغرَضِ، ونَفْيُ وجوب الفعل، ونَفْيُ التأثير بالقوَّة، فهذه ثلاثة، وأضدادها ثلاثة، فالجملة ستة، والجميع ثمانية وعشرون عقيدةً.

وأما افتقار ما سواه ﷻ إليه فيؤخذ منه وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة، إذ لو انتفى شيء منها لما أمكن أن يوجِد الإلهُ شيئاً من الحوادث؛ لاستحالةِ وجود المتوقِّف بدون المتوقَّفِ عليه، ويَلزَمُ من عدم إمكان الإيجاد والإعدام منه تعالى عدَمُ افتقارِ الكائنات إليه؛ إذ مَن لا يتأتَّى منه الإيجاد والإعدامُ لا يُفتَقَرُ إليه بالضرورة، والافتقارُ واجب إلى المولى تبارك وتعالى، وما ينافيه مِن نَفْيِ شيء من قدرته وإرادته وعلمه وحياته وعموم تعلق المتعلق منها محال.

وافتقارُ ما سواه ﷻ إليه يوجب له تعالى الوَحدانية؛ إذ لو كان معه ثان في ألوهيته لَـمَا افتقر إليه شيء للزوم عَجْزِهِمَا حينئذ، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه.

وافتقار ما سواه ﷻ إليه يؤخذ منه حدوثُ العالَـم؛ إذ لو كان شيء منه قديماً لكان ذلك الشيءُ واجبَ الوجود لا يقبل العدم أصلًا، لا سابقا ولا لاحِقًا، وإذا كان لا يقبل العدمَ لم يفتقر إلى مخصِّص، كيف وكل ما سواه مفتقر إليه غاية الافتقار ابتداءً ودواماً، فوجب إذاً الحدوثُ لكل ما سواه ﷻ.

وبيان الملازمة بين قِدَم الشيء واستغناءِ ذلك الشيء عنه تعالى: وجوبُ وجود ذلك الشيء على ذلك الفَرْضِ، وكل واجب لذاته فهو غنيٌّ عن الفاعل، واستغناءُ شيء من العالَمَ عنه تعالى ينافي عموم الافتقار، ونَفْيُ عموم الافتقار يؤدي إلى نفي أصل الافتقار بالكلية، والافتقار بالكلية إلى المولى واجبٌ، وما ينافيه محال، وما أدى إلى المحال محال، فقِدَمُ شيء من العالم إذاً يجب أن يكون محالا.

وافتقار ما سواه ﷻ إليه يؤخذ منه عدم ثبوت التأثير لشيء من الكائنات في أثر ما؛ إذ لو أَثَّر ذلك الشيء في أثرٍ مَّا لَاسْتَغْنَى هذا الأثرُ عنه تعالى؛ لأن الأثر إنما يفتقر إلى المؤثر الذي أثر فيه، لا إلى غيره، واستغناء شيء من الأثر عنه تعالى ينافي عموم الافتقار، ونفي عمومه أيضا يؤدي إلى نفي أصله، والافتقار واجب، وما ينافيه من ثبوت التأثير لشيء من الكائنات يجب أن يكون محالًا.

فتبين بذلك كيفية تضمن تلك الآية الكريمة لأمهات العقائد الإسلامية، وهذا مِن أَوْجُهِ إعجاز القرآن العظيم.

وأيضًا فإن الكلمات النبوية وأذكاره ﷺ المشرَّفة العلية قد تضمنت أيضا هذه العقائد، ومنها الكلمات الخمس المشار إليها في قول الله تعالى: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ

ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابٗا وَخَيۡرٞ مَّرَدًّا ﴿٧٦﴾ [مريم: ٧٦]، ووَرد فيها الفضلُ العظيم في الأحاديث الكثيرة، وهي: **سُبْحَانَ اللَّـهِ، وَالحَمْدُ لِلَّـهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّـهِ.**

فقد اشتملت هذه الكلمات على جميع علوم التوحيد على الاستيفاء والاستقصاء، وممن تنبَّه لذلك الإمام تقي الدين المقترَح (ت612هـ) في كتابه الفريد «**الأسرار العقلية في الكلمات النبوية**»، فاستخرَج من الأولى تنزيهَ اللَّـهِ عن كل عيب وتبرئته من كل نقص، ومن الثانية وَصْفَهُ تعالى بكل كمال، ومن الثالثة وَحدانيته وانفراده باستحقاق العبادة، ومن الرابعة إثباتَ رِفعته وعلوّ مكانته وعظمته، ومن الخامسة انفراده بالتأثير إيجاداً وإعداماً، وبيّن ذلك بأوجز العبارات وأدق الإشارات.

وأما الكلمة الجامعة لهذه المعاني وزيادة، فهي قول: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**»، فهي تكفي عن كل ما سواها، وليس كلُّ ما سواها يكفي عنها، وقد كان الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (ت895هـ) من أوائل من استخرج منها أمهات القضايا الاعتقادية الشرعية التي يجب على المسلم الإيمان بها، وذلك في خاتمة شرحه على عقيدته الصغرى المعروفة بـ«**ذات البراهين**»، ثم توارد العلماء على العناية بتعدادها وبيان كيفية استخراجها، فأنهَوْهَا إلى ستة وستين قضية.

وقد انطلق العلماء في استخراج تلك القضايا من تعريف الإله بأنه المستغني عن كل ما سواه، المفتقر إليه كل ما عداه، فيدخل في استغنائه عن كل ما سواه: الوجودُ، والقِدَمُ، والبقاءُ، والمخالَفةُ للحوادث، والقيامُ بالنفس، والسمع، والبصر، والكلام، وكونه سميعاً بصيرًا متكلماً، فهذه إحدى عشر، لو لم تجب له لكان محتاجاً إلى المحدِث أو المحلّ أو مَن يدفع عنه النقائص.

والثاني عشر: تنزيهُه عن الأغراض في الأفعال والأحكام، وإلَّا لَزِمَ افتقارُه إلى ما يُحَصِّلُ غرَضَهُ، والثالث عشر: نَفْيُ وجوبِ فِعْل شيء من الممكنات وتَرْكِه؛ وَإِلَّا لزِمَ افتقارُه إلى ذلك الأمر ليستكْمِل به، والرابع عشر: نَفْيُ كون شيء مؤثراً بقوَّةٍ أودعَها اللهُ فيه؛ لأنه يَلْزَمُ على ذلك كون مولانا مفتقراً في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة، فهذه أربعة عشر، وأضدادها أربعة عشر، فالمجموع ثمانية وعشرون مندرجة في الاستغناء.

وأما افتقار كل ما سواه إليه فيندرج فيه الحياة، وعموم القدرة والإرادة والعلم، فهذه أربعة من صفات المعاني، ويلزمها أربعة معنوية وهي كونه تعالى حيّا، عامَّ القدرة والإرادة والعلم، فهذه ثمانية.

والتاسعة الوَحدانية؛ إذ لو كان معهُ في الألوهية ثانٍ لَـما افتقر إليه تعالى كلُّ ما سواه للزوم عَجْزِه، والعاشر: حدوثُ العالَـم بأَسْرِه، والحادي عشر: نَفْيُ تأثيرِ شيءٍ بطَبْعِه، وفي معناه العِلَّة، فهذه إحدى عشر، وأضدادُها إحدى عشر، ومجموعها اثنان وعشرون تُضَمُّ للثمانية والعشرين السابقة، فالمجموع خمسون عقيدة.

والحاصل أنّ الصفاتِ عشرون، ويُزاد عليها نَفْيُ الغرَضِ، ونَفْيُ وُجوبِ الفِعْلِ والتَّرْكِ، ونَفْيُ التأثير بالقوَّة، ونفي التأثير بالطبع أو العِلَّة، وحدوثُ العالَـم، فهذه خمسةٌ، وأضدادها خمسة، تضاف للعشرين المتقدمة وأضدادِها، والمجموع خمسون كما ذُكِر.

وقولنا في الكلمة المشرَّفة «**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**» يندرج فيه الإيمانُ بنبينا ﷺ والأنبياء، والملائكة، والكتب السماوية، واليوم الآخر؛ لأنه ﷺ جاء بتصديق جميع ذلك، فهذه أربعة.

ويندرج فيه جواز الأعراض البشرية ـ على الأنبياء ـ التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم، فهذا واحد، وضده واحد، تُضَمُّ للعشرة السابقة، فالمجموع اثنا عشر، تُضَمُّ للخمسين المندرجة في «**لا إله إلا الله**»، فالمجموع اثنان وستون، وإن اعتبرنا ضد الإيمان بسائر الأنبياء والملائكة والكتب السماوية واليوم الآخر كان المجموع ستا وستين.

فحاصل ما يندرج في قولنا « **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**» الصِّدْقُ، والأمانَةُ، والتبليغُ، والإيمانُ بالأنبياء، والملائكة، والكتب السماوية، واليوم الآخر، وجواز الأعراض البشرية، فهذه ثمانية، وأضدادها ثمانية، فالمجموع ستة عشر، تُضم للخمسين السابقة فيكون المجموع ستا وستين كما مر.

وتلك القاضايا الإيمانية على التفصيل هي:

1ـ وُجُوبُ وُجُودِ الله تعالى.

2ـ وُجُوبُ قِدَمِهِ تعالى.

3 ـ وُجُوبُ بقائه تعالى.

4 ـ وُجُوبُ مخالَفته للحوادث تعالى.

5 ـ وُجُوبُ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ تعالى.

6 ـ وجوب اتصافه تعالى بصفة السمع.

7 ـ وجوب اتصافه تعالى بصفة البصر.

8 ـ وجوب اتصافه تعالى بصفة الكلام.

9 ـ وجوب كونه تعالى سَمِيعاً.

10 ـ وجوب كَوْنه تعالَى بَصِيرًا.

11 ـ وجوب كونه تعالى متكلِّماً.

12ـ نَفْيِ الغَرَضِ عنه في أفعالِه وأحكامه.

13 ـ نَفْيُ وُجُوبِ الفِعْلِ عنه تعالى.

14 ـ نَفْيُ تأْثِيرِ الـمَخْلُوقَاتِ بِقُوَّةٍ جُعِلَتْ فيها.

15 ـ واستحالة العَدَمِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

16 ـ استحالة الحُدُوثِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

17 ـ استحالة لُحُوقِ العَدَمِ لَهُ تعالى.

18 ـ اسْتِحَالَةُ مُمَاثَلَته للحوادث تعالى.

19 ـ اسْتِحَالَةُ الافْتِقَارِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِلَى الـمَحَلِّ وَإِلَى الـمُخَصِّصِ.

20 ـ استحالةُ الصَّمَمِ فِي حَقهِ تَعَالَى.

21 ـ استحالة العَمَى فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

22 ـ استحالة البَكَمِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

23 ـ استحالة كونه أَصَمَّ.

24 ـ استحالة كونه أَعْمَى.

25 ـ استحالة كونه أَبْكَم.

26 ـ استحالة ثُبُوتِ الغَرَضِ فِي أَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ تَعَالَى.

27 ـ استحالة وُجُوبِ الفِعْلِ عليه تعالى.

28 ـ اسْتِحَالَةَ ثُبُوتِ التَّأْثِيرِ لمخلوقاته.

29 ـ وجوب اتصافه تعالى بِصِفَةِ القُدْرَةِ.

30 ـ وجوب اتصافه تعالى بِصِفَةِ الإِرَادَةِ.

31 ـ وجوب اتصافه تعالى بِصِفَةِ العِلْمِ.

32 ـ وجوب اتصافه تعالى بِصِفَةِ الحَيَاةِ.

33 ـ وجوب كَوْنه قَادِراً.

34 ـ وجوب كَوْنه مُرِيداً.

35 ـ وجوب كونه عَالماً.

36 ـ وجوب كونه حيًّا.

37 ـ وجوب الوَحْدَانِيَّة له في ذاته وصفاته وأفعاله.

38 ـ نَفْيُ التَّأْثِير بِالطَبْع أو بالعِلَّة.

39 ـ وجوب حُدُوث العَالَمِ.

40 ـ استحالة العَجْز فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

41 ـ اسْتِحَالَةُ الإِكْرَاهِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

42 ـ استحالة الجَهْلِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

43 ـ استحالة الـمَوْتِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

44 ـ استحالة كونِه عاجِزًا.

45 ـ استحالة كونه مكرَهًا.

46 ـ استحالة كونه جاهلا.

47 ـ استحالة كونه ميتا.

48 ـ استحالة التَّعَدُّدِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

49 ـ اسْتِحَالَة تأثيره بِالطَّبْعِ أو بالعِلَّة.

50 ـ اسْتِحَالَة قِدَمِ العَالَمِ.

51 ـ وجوب صِدْق الرُّسُلِ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ عَنِ اللَّـهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

52 ـ وجوب أَمَانَة الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

53 ـ وجوب التَّبْلِيغ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

54 ـ استحالة الكَذِب في حقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

55 ـ استحالة الخِيَانَة في حقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

56 ـ استحالة الكِتْمَان في حقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

57 ـ جواز الأعراض عَلَى الرُّسُلِ ـ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ بما لا ينافي عُلُوَّ رتبتهم.

58ـ اسْتِحَالَة عَدَمِ جَوَازِ الأَعْرَاضِ عَلَى الرُّسُلِ ـ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

59 ـ وُجوبُ التَّصْدِيق بِاليَوْمِ الآخِرِ.

60 ـ وُجوبُ التَّصْدِيق بالرُّسُلِ والأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّـهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

61 ـ وُجوبُ التَّصْدِيق بِالـمَلَائِكَةِ.

62 ـ وُجوبُ التَّصْدِيق بِمَا أَخْبَرُوا بِهِ مِنَ الكُتبِ السَّمَاوِيَّةُ.

63 ـ منع عَدَمِ الإِيمَانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ.

64 ـ منع عَدَمِ الإِيمَانِ بِالرُّسُلِ ـ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

65 ـ مَنْعُ عَدَمِ الإِيمَانِ بِالـمَلَائِكَةِ ـ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

66 ـ مَنْعُ عَدَمِ الإِيمَانِ بِالكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ.

فجميع هذه القضايا الإيمانية قد تضمنتها كلمة الإخلاص المشرَّفة العَلِيَّة، وقد تصدى جملةٌ من العلماء لاستخراجها والاستدلال عليها بعد أن استفتح الإمام السنوسي الكلام عليها تفصيلًا، فمِمَّن نظَمها الشيخ العلامة مُحَمَّد الـمَكِّي بْنُ عَزُّوز التونسي[1] رَحِمَهُ اللَّهُ وَطَيَّبَ ثَرَاهُ، حَيْثُ قَالَ رَاجِزاً فِي هَذَا الـمَجَالِ:

مِنْ كَلِمَـةِ الإِسْـلَامِ خُـذْ مَعْنَاهَـا ... «إِلَهَ» فِي قَوْلِـــــــــكَ «لَا إِلَهَ»
مُفْتَقِـــراً إِلَيْـــهِ مَـــا عَـــدَاهُ ... مُـــسْتَغْنِياً عَـــنْ كُلِّ مَـا سِــوَاهُ
وَذَاتَ سَـلْبٍ مَـا عَـدَا التَّوْحِيـدَا ... فَيَـــشْمَلُ اسْـــتِغْنَاؤُهُ الوُجُـــودَا
وَمَعْنَوِيَّـــــةً لَـــــهَا لِزَامَـــــا ... وَالـــسَّمْعَ وَالبَـــصَرَ وَالكَلَامَـــا
وَنَـــفْيَ تَـــأْثِيرٍ بِقُـــوَّةٍ عُـــنِي ... وَالجَـــائِزَاتِ فِعْـــلَ كُلِّ مُمْكِـــنِ
أَرْبَـــعْ عَـــشْرَةَ وَزِيـــدَ ضِـــدُّهَا ... ثُـــمَّ انْتِفَـــاءَ غَـــرَضٍ وَعَـــدُّهَا
ثُـــمَّ الـــمَعَانِي أَرْبَـــعٌ بَقِيَّـــهْ ... وَتَحْـــتَ الافْتِقَـــارِ وَحْدَانِيَّـــهْ
وَالجَـــائِزَاتُ هَاهُنَـــا اثْنَتَـــانِ ... وَأَرْبَـــعٌ مِـــن لَّازِمِ الـــمَعَانِي
ثُـــمَّ حُـــدُوثُ عَالَـــمٍ بِـــأَسْرِهِ ... نَـــفْيٌ لِتَـــأْثِيرٍ بِطَبْـــعٍ فَـــادْرِهِ

(1) هو الشيخ: محمد المكي بن مصطفى بن محمد بن عزوز الحسني الإدريسي المالكي التونسي ، كان قاضياً وفقيهاً باحثاً. ولد في مدينة نفطة بأرض الجريد في الجنوب التونسي بتاريخ 15 رمضان 1270 هـ ، وتعلم بتونس عن أبرز مشايخ الزيتونة كالشيخ عمر بن الشيخ، وسالم بوحاجب، وولي الإفتاء بنفطة سنة 1297هـ ثم قضاءها. عاد إلى تونس سنة 1309 هـ، وفي سنة 1313 هـ رحل إلى الآستانة إسطنبول، فتولى بها تدريس الحديث في دار الفنون ومدرسة الواعظين، واستمر إلى أن توفي بها سنة 1334هـ. وهذه الأبيات المذكورة أوردها تلميذه الشيخ إبراهيم المارغني في كتابه «طالع البشرى على العقيدة الصغرى».

فَتِلْـكَ إِحْـدَى عَـشْرَةَ وَضِـدُّهَا مَـعْ سَـابِقٍ خَمْـسِينَ وَافَى عَقْـدُهَا

وَفِي «مُحَمَّـدٌ رَسُـولُ اللَّهِ» إِيمَانُنَـا بِكُتُـبِ الإِلَهِ

وَبِالْـمَلَايِكِ وَهُـمْ عِبَـادُهْ وَاليَـوْمِ الآخِـرِ الْـوَفِي سَـوَادُهْ

وَالأَنْبِيَـا وَلَا تُفَـرِّقْ بَيْـنَهُمْ وَصِـدْقِهِمْ أَمَانَـةً تَبْلِـيغِهِمْ

وَجَـايِزٍ وَهْيَ الأَعْـرَاضُ الَّـتِي لَيْـسَتْ تُـؤَدِّى لِانْتِقَـاصِ الرُّتْبَـةِ

تِلْـكَ ثَمَـانٍ ثُـمَّ ضِـدُّهَا تُـضَمْ لِـمَا مَـضَى سِـتّاً وَسِـتِّينَ وَتَـمْ[1]

ومن أبرزهم أيضا الشيخ العلامة **أبو عبدالله محمَّد الصَّالح بن عبد الرَّحمن بن سليم الأَوْجَلِي**[2]، فقد نظمها في قصيدة لطيفة أشار إلى تسميتها بـ«**سَبْك الجَوَاهِر**»، ثم شرحها شرحًا نفيساً بيَّن فيه تفصيلًا كيفيةَ استخراج الستة والستين عقيدة من قول «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**»، واحتجَّ لكلٍّ منها بما يناسبها من الأدلة القطعية والبراهين العقلية.

لم تسعفنا المصادر بترجمة مفصَّلة عن حياة الشيخ الأَوْجَلي، وهذا ما أشار إليه صاحب كتاب «**الجواهر الإكليلية**» حيث قال: محمد الصالح بن عبد الرحمن بن سليم الأَوْجلي: قاضي أَوْجَلة، وما نعلمه عن حياة الشيخ يسيرٌ جدًّا، ومن ذلك أن الشيخ أحمد بن عبد الله أبي بكر الغدامسي المتوفى سنة (1118هـ) قرأ عليه في

(1) راجع طالع البشر في شرح العقيدة الصغرى للعلامة إبراهيم المارغني (ص 156، 157) بعناية نزار حمادي.

(2) نسبة لـ«أَوْجَلة» وهي مدينة ليبية تبعد حوالي 400 كلم إلى الجنوب

«أَوْجَلة» وكان قاضيا لها آنذاك. وكان الأوجلي حيا سنة (1092هـ) وفيها حصلت له رحلة إلى طرابلس الغرب[1].

ترك الشيخ الأوجلي مجموعة قيمة من الكتب تدل على سعة عِلمه وتبحره خصوصًا في علم العقائد، وهي:

ـ **دليلُ القائد بكشف أسرار صفات الواحد**. وهو نظمٌ عقدي أوَّلُه:

اَلْحَمْــدُ لِلَّـــهِ العَـــلِيِّ الْبَـــارِى   مُنْـــشِئِ الْخَلْـــقِ بِالاخْتِيَـــارِ
وَصَـــــــلَوَاتُهُ عَلَى الـــــــزَّكِيِّ   الْـمُــصْطَفَى ذِى الْخُلُــقِ الــرَّضِيِّ
وَآلِهِ وَصَـــــحْبِهِ الْمُجَاهِـــــدِينْ   عَلَى الْهُــدَى حَــتَّى أَتَــاهُمُ الْيَقِــينْ
وَبَعْــــدُ لَــــمَّا إِنَّــــنِى رَأَيْــــتُ   أَهْـــلَ زَمَـــانِى وَأَنَـــا قَـــصَّرْتُ
عَــنْ عِلْــمٍ بِــهِ يَــصِحُّ الدِّيــنُ   وَسُـــــبُلُ النَّجَـــــاةِ تَـــــسْتَبِينُ
وَذَاكَ عِلْــــمُ الذَّاتِ وَالـــصِّفَاتِ   لِلَّـــــهِ وَهْىِ طَـــــرقُ الْخَــــيْرَاتِ
وَلَــمْ نَجِــدْ مُخْتَــصَرًا يَفُــوزُ   وَمَــــا بِــــهِ كِفَايَــــةٌ يَحُــــوزُ
وَالطُّــولُ قَــدْ أَدَّى إِلَى التَّقْلِيـــدِ   فَمَـــاجَ جُـــلُّ النَّـــاسِ فِى التَّرْدِيـــدِ
فَلَــمْ أَزَلْ مِــنْ ذَاكَ مُــسْتَجِيرًا   بِاللَّـــهِ حَـــتَّى فُهْـــتُ مُـــسْتَخِيرًا

---

(1) راجع الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا المالكية (ص248) للشيخ الطاهر أحمد الزاوي، نشر دار البيارق، ط1، 1999م.

فَيَسَّرَ اجْتِمَاعَ هَذَا الْمُخْتَصَرْ وَفِيهِ مَا يُغْنِي اللَّبِيبَ إِنْ نَظَرْ
إِذْ غُصْتُ فِي بَحْرِ الْتِقَاطِ الدُّرِّ فَجِئْتُ فِيهِ بِاللَّئَالِي الْغُرِّ
يُغْنِيكَ عَنْ مُصَنَّفَاتٍ عِدَّهْ تَجِدُهُ فِي ذَا الْمَقَامِ عُدَّهْ

ـ **مزيدُ العائد على دليل القائد،** وهو شرح على النظم المذكور، أوله: «الحمد لله الذي جعل علم التوحيد أجمل ما تحلى به المؤمنون، وأشرف ما تعلَّمه المتعلمون، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادةً أدخرها ليوم الزحام، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله سيّد الأنام، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الكرام.

وبعد، فقد تكرر عليّ السؤال من إخوان كرام في أن أضع على منظومتي المساة بـ«**دليل القائد لكشف أسرار صفات الواحد**» تعليقا يبين مقاصدها ويُتِم فوائدها، ظنا منهم ـ كان اللهُ لي ولهم ـ أنّ الفقير يحوم حَوْلَ هذا الحِمى ويتشبَّه بفعل العلماء، وما دروا أنه أقل من أن يُرسَم اسمُه في كاغد، فضلا من أن يقيَّد لفظه في شاهد، فلم أزل أعتذر إليهم بامتهالي، وأتستر عن جهلي باشتغالي، ثم أجبتهم لِما عسى أن يكون سببا لنجاتي، ولا ينقطع قائله بعد مماتي، تغليبًا لجميل ظنهم على يقيني لعدم الإياس؛ إذ أجهلُ الناس من ترَكَ يقينَهُ لظن ما عند الناس، وسميته «**المزيد العائد على دليل القائد**»[1].

(1) نسخة ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية بتونس (رقم 16525) قطعة ثانية.

ـ **الكوكب الفريد في شرح عقيدة التوحيد**. وهو شرح على «**ذات البراهين**» للإمام السنوسي. وأوله: «الحمد لله الموجد الذي لا شريك له في ألوهيته، القديم الباقي الجليل عن الشبه والافتقار وأن يعانَد في ربوبيته...»[1].

ـ **زيادة التَّبيين على المرشد المعين**. وهو شرح على نظم العلامة ابن عاشر. ويقع في 360 صفحة[2].

ـ **سَبْكُ الجواهر**، وهي القصيدة الإيمانية التي نُقدِّمُ لشرحها[3].

ـ **وشرح سبك الجواهر** الذي نقدِّمُ له، وبعد العناية به والفراغ من تحقيقه علِمْتُ من خلال شبكة الإنترنت أن الدكتور السائح علي حسين رَحِمَهُ اللهُ قد حقَّقه، حيث ذكروا في ترجمته أنه من أعماله التي لم تنشر، والله أعلم.

النسخ المعتمدة في العناية بشرح سبك الجواهر.

اعتمدت في العناية بشرح سبك الجواهر على نسختين:

ـ الأولى: نسخة المكتبة الوطنية بتونس برقم 18566، تقع في 20 ورقة.

ـ الثانية: نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية ضمن مجموع يحمل رقم 758، تقع في 13 ورقة.

وفيما يلي نماذج منهما:

---

(1) نسخة ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية بتونس (رقم 16525) قطعة أولى.

(2) فهرس مخطوطات أحمد بابا مركز الفرقان لندن (ج4/ ص 388).

(3) وكذا سماه الشيخ الزاوي في الجوهر (ص 248) أخذا من طالعة النظم.

الصفحة الأولى من النسخة التونسية

الصفحة الأخيرة من النسخة التونسية

الصفحة الأولى من النسخة الجزائرية

الصفحة الأخيرة من النسخة الجزائرية

مقدمة في مبادئ علم أصول الدين

ينبغي لكل شارع في علم من العلوم أن يعرف مبادئه ليكون على بصيرة فيه، والمبادئ: هي ما يُبدأ به قبل الشروع في مقاصِد العلم لارتباطه بها في الجملة، فهي ما لا يكون مقصودًا بالذات، بل يتوقف عليه ذلك المقصود بالذات من حيث الشروعُ فيه، ومن حيث كونها تفيد زيادة بصيرةٍ في تحصيل العلم والاقتدار عليه.

وهذه المبادئ العشرة نظمها بعض العلماء، منهم الشيخ العلامة أحمد بن زكري التلمساني في قصيدته المسماة «**محصَّل المقاصد مما به تعتبر العقائد**» حيث قال:

فَـــأَوَّلُ الأَبْـــوَابِ فِي المَبَـــادِي وَتِلْـــكَ عَـــشْرَةٌ عَلَى مُـــرَادِي

الحَــدُّ وَالْــمَوضُوعُ ثُــمَّ الوَاضِــعْ وَالاِسْــمُ الاِسْـتِمْدَادُ حُكْــمُ الـشَّارِعْ

تَـــصَوُّرُ المَـــسَايِلِ الفَـــضِيلَهْ وَنِـــسْبَةٌ فَايِـــدَةٌ جَلِيلَـــــهْ

1ــ **الاسم**: علم أصول الدين[1]: لأنه عِلْمٌ مصحِّحٌ للإيمان، والإيمان أصل الدين وسائرِ الأعمال؛ لتوقف جميع الأعمال على حصول الإيمان، فلا يَصِحُّ عملٌ شرعًا إلا بعد الإيمان.

---

(1) الدين عُرفا فهو: **وَضْعٌ إِلَهِيٌّ سَائِقٌ لِذَوِي العُقُولِ بِاخْتِيَارِهِم الـمَحْمُودِ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ بِالذَّاتِ لَهُمْ**. أي أحكام وضعها الله تعالى للعباد أصلية كانت أو فرعية، بمعنى أن الوضع الإلهي بذاته سائق إلى الخير لأنه ما وضع إلا لذلك، والخير: حصول الشيء لما من شأنه أن يكون حاصلا له، أي يناسبه ويليق به. والدين يرادف الشريعة، والشرع: هو ما شرعه الله تعالى من الأحكام، فهذه الأحكام المشروعة هي ذلك الوضع الإلهي.

ويسمى أيضا علم العقائد؛ لكونه يُبحَثُ فيه عن سائر ما يُعتقَد، أي: ما يجب اعتقادُه ورَبْطُ القلبِ عليه في حقه تعالى وفي حق أنبيائه عليهم الصلاة والسلام.

ويسمى أيضا علم التوحيد[1] لاشتماله على إثبات الوَحدانية لله تعالى في جميع الكمالات.

2 ــ **الحدّ**: أي تعريفه: مِن الآكد على من أراد الشروع في طلب علم تقديمُ تعريفه ليكون على بصيرة في طلبه، فإنه إذا تصوَّرهُ بتعريفه، سواء كان حدًّا لمفهومه أو رسمًا له فقد أحاط بجميعه إحاطةً إجمالية باعتبارِ أمرٍ شامل له يضبطُه ويميِّزُه عما عداه مِن العلوم.

وحدُّ علم أصول الدين: **العِلْمُ بأحكام الألوهية وإرسالِ الرسُّل وصِدْقِها في كلِّ أخبارها**. ويقال أيضا: **العلم بالأحكام الشرعية الاعتقادية عَن قاطع عقلي أو سمعي**.

3 ــ **الموضوع**: موضوعُ كلِّ عِلْمٍ: شيءٌ يُبحَثُ فيه عن لواحقه الذاتية، كالحِلِّ والحُرْمَةِ والصحة والفساد اللاحقة لأفعال المكلفين وهي موضوع علم الفقه، فإنّ النظر فيها من حيث هذه اللواحق، وكالصحة وزوالها اللاحقة لبدن الإنسان الذي هو موضوع علم الطب.

والتصديقُ بموضوع العلم من مقدمات الشروع في العلم؛ لأن تمايز العلوم بتمايز موضوعاتها، فإذا علم الطالب للعلم أيَّ شيءٍ هو موضوعُه تميز ذلك عنده

---

(1) يطلق التوحيد ويراد به: إفراد المعبود بالعبادة، مع اعتقاد وحدة ذاته وصفاته وأفعاله، فلا تقبل ذاته الانقسام بوجه، ولا تشبه صفاته الصفات، ولا يدخل أفعاله الاشتراك. ويطلق ايضا على إثبات ذات غير مشبهة للذوات، ولا معطلة عن الصفات.

زيادةَ تميُّزٍ، وكأَنَّهُ أحاط بأبوابه إحاطةً ما، بحيث إنه إذا عرضت له مسألة من هذا الموضوع عرفها.

وَموضوع علم أصول الدين: ذاتُ الله سبحانه وتعالى؛ إذ يُبحَث في هذا العلم عن صفاته الثبوتية كالعلم والقدرة والإرادة والحياة، والسَّلْبِيَّة كالقِدَم والبقاء والوَحدانية، وعنْ أفعالِه في الدنيا كحُدوثِ العالَم وصدوره عنه بالاختيار، وبَعْثِ الرسل، وفي الآخرة كالحشر والثواب والعقاب.

4 ـ **الواضع**: هو الشيخُ أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى، قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ خَلْدُون: هُوَ إِمَامُ الـمُتكَلِّمِينَ، تَوَسَّطَ بَيْنَ الطُّرُقِ، وَنَفَى التَّشْبِيهَ، وَأَثْبَتَ صِفَاتِ الـمَعَانِي، وَقَصَرَ التَّنْزِيهَ عَلَى مَا قَصَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَشَهِدَتْ لَهُ الأَدِلَّةُ الـمُخَصِّصَةُ لِعُمُومِهِ، فَأَثْبَتَ الصِّفَاتِ الأَرْبَع (العِلْم وَالحَيَاة وَالقُدْرَة والإِرَادَة)، وَالسَّمْع وَالبَصَر وَالكَلَام القَائِم بِالنَّفْسِ بِطَرِيقِ النَّقْلِ وَالعَقْلِ، وَرَدَّ عَلَى الـمُبْتَدِعَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَتَكَلَّمَ مَعَهُمْ فِيمَا مَهَّدُوهُ لِـهَذِهِ البِدَعِ[1].

5 ـ **الاستمداد**: هو المعلومات التي يتوقف عليها الشروعُ في مسائل العلم، واستمدادُ علم أصول الدين مِن معرفة أقسام الحُكْمِ العقلي الثلاثة التي هي: الوجوبُ، والاستحالةُ، والجواز، لأن المتكلم يُثْبِتُها مرةً وينفيها أخرى، كقولنا: يَجِبُ لله الوجودُ، ويستحيل عليه العدم، ويجوز في حقه الفعلُ والتركُ، وذلك فرع تصوُّرها؛ إذ الحكم على الشيء أو بالشيء فرعُ تصوره.

---

(1) راجع المقدمة (ص 514) طبعة دار الجيل

ولما كان الحكمُ يستدعي تصور الموضوع والمحمول والنسبة، وهذه الأقسام قد وقعت محمولاتٍ لمسائل هذا العلم، فلا بد من معرفتها أوَّلا، فلهذا كانت معرفة الأحكام العقلية استمدادَ هذا العلم.

6 ــ **المسائل**: هي القضايا[1] التي يُبرهَن عليها في العلم، ويكون الغرضُ من ذلك العلم معرفتُها. ومسائل علم أصول الدين: هي القضايا النظرية[2] الشرعية[3] الاعتقادية[4] التي تثبت فيهِ، إما بالبراهين العقلية، كحدوث العالَمَ وإثبات الصانع وصفاته، أو بالدلائل السمعية كإثبات الـمَعاد والجنة والنار ونحو ذلك من المطالب. ويقال أيضا: هي كل قضية جعلَ الشرعُ العلمَ بها إيماناً، والجهلَ بها كفرًا أو ابتداعاً.

7 ــ **النسبة**: نسبةُ علم أصول الدين إلى غيره من العلوم الدينية ـ كالتفسير والفقه والحديث وأصول الفقه ـ الكليةُ، فهو كليٌّ وهي جزئياتٌ له، فهو رئيسٌ لغيره من العلوم الشرعية، ذلك أن قواعد الشرع ومعالم الدين أصلُها الكتاب والسُّنة، والاستدلال بهما يتوقف على إثبات أن الله متكلِّم مرسِل للرسل موحٍ إليهم، وهذه الأمور إنما تُعلَم مِن علم أصول الدين، فيكون مبنَى قواعدِ الشرع وأساسَها ورئيسَ معالم الدين ورأسها.

---

(1) جمع قَضيَّة: وهي ما اشتمل من المعاني الكلامية على إثباتٍ أو سَلْبٍ تامّين بحيث يَحسُن السكوتُ على اللفظ الدال عليها.

(2) أي التي تُستَفاد من النظر والاستدلال، خرجت بذلك القضايا البديهيات، فليست من مسائل الفن؛ إذ لا يُسأَل عنها فلا تُطلَب بالتعلُّم

(3) أي: المنسوبة إلى الشرع المُحَمَّدِيِّ، بأن أُمِرَ بتحصيلها، سواءً توقَّفَ أخذُها على الشرع أم لا.

(4) أي: التي أُمِرَ باعتقاد معناها. خرجت به العَمَليَّة كمسائل الفقه

8 ــ **الفائدة**. من حق كل طالب لعلم أن يعرف فائدته المترتِّبَةَ عليه المقصودةَ منه، فيعتقد ذلك إمّا جزما أو ظنا؛ إذ لو لم يصدق بفائدةٍ فيه استحالَ إقدامُه عليه، وإن اعتقد ما لا يُعتَدّ به مما يترتب عليه عُدَّ كدُّه عبثًا عُرْفًا، وإن اعتقد باطِلًا فرُبَّما زال أثناء سَعْيِه فكان عبثا بلا فائدة في نظره.

وفوائد علم أصول الدين كثيرة: وهي منقسِمة إلى فوائد تحصُل في الحال وأخرى في المئال:

ـ ففائدة الحال: كمعرفة الله وصفاته، ومعرفة الرسل وما جاؤوا به، وصيرورة الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية الاعتقادية متقَنًا مُحْكَمًا مطابِقًا لِـمَا في نفس الأمر في الواقع، لا تُزلزِلُه شُبَهُ الـمُبْطِلِينَ.

ومنها انتظامُ الحياة الدنيوية بالـمحافظة على العدْل والمعاملة التي يحتاج إليها في بقاء النوع الإنساني على وَجْه لا يؤدي إلى الفساد، ولا شك أن ذلك متوقف على العمل بأحكام الشرع الإلهي المتوقِّف على معرفة مُنَزِّلِه والتصديق به تصديقًا يقينيًّا.

ـ وأما فائدة المئال، وتسمى الغاية؛ فمنها الوصول إلى السعادة الأبدية التي هي غاية الأغراض ومنتهى الغايات، والنجاة من العذاب المترتب على الكفر وسوء الاعتقاد، والفوز برضا المولى والنظر إلى وجه العلي الأعلى.

9 ــ **الحُكْم**: قُسِّمَ النظرُ في علم أصول الدين إلى فَرْضِ عَيْنٍ، وفَرْضِ كفايةٍ، ففرض عين هو النظرُ ولو في الدليل الجملي، وهو الذي يحصّل العلم والطمأنينة في عقائد الإيمان، ولا يُقدَرُ معه على إبطال الشُّبَهِ وحلِّ الشكوك، وفرض الكفاية هو النظرُ في الدليل التفصيلي.

10 ــ **الفضل**: فضيلة العلم بحسب فائدته وما يُثمِره، وقد علمتَ أن ما يثمره هذا العلم أعظم الفوائد، وبذلك تعلم أن هذا العلم أفضل العلوم وأشرفها هذا العلم أشرف العلوم قطعًا لكونه أسمى وكون معلومه أشرف المعلومات، ومعلومُ هذا العلم ذاتُ الله وصفاته، ولا شيء أشرف من ذاته وصفاته، فلا علم أشرف من هذا العلم؛ لأن شرف العلم بحسب شرف المعلوم.

وبالجملة، فعلم أصول الدين مشهور الشرف والفضل، وذلك لكونه يوصلُ إلى معرفة الله تعالى ومعرفة رسله وبيان صفاته وتحقيق توحيده وتنزيهه سبحانه عما لا يليق بجلاله.

ويدل أيضا على فضل هذا العلم: الكتابُ والسُّنة والإجماع؛ أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[آل عمران: ١٨] وناهيك بأمر بدأ الله تعالى فيه بنفسه وثنَّى بملائكة قُدْسِه وثلَّثَ بالعلماء من خلقه.

أما السُّنة، فمن ذلك قوله ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللَّـهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»[1]، وأما الإجماع، فقد أجمعت الأمة قاطبة على أنه أفضل الغايات، وأنّ موضوعه أفضل وأشرف الموضوعات.

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب: من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين.

سَبْكُ الجَوَاهِرِ

(في استخراج ما تضمَّنهُ قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» من العقائد)



تأليف الشيخ العلّامة

محمّد الصّالح بن عبد الرّحمن بن سليم الأَوْجَلي

[كان حيا سنة 1092هـ]

بعناية

نزار حمّادي

دار الإمام ابن عرفة

- تونس -

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صَلَّى الـلَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ

قال الشيخ الفقيه العالم النبيه الحبر العلامة البحر الفهامة
محمد الصالح عبد الرحمن بن سليم الأوجلي
أمّن الله وَجَله ورضي عنه ووفقه لما يحبه ويرضاه

الْحَمْــــدُ لِلفَـــرْدِ القَـــدِيمِ فِي الأَزَلْ ... لَهُ البَقَـــاءُ فِي الوُجُـــودِ لَـــمْ يَـــزَلْ

الـــــصَّمَدُ المُهَـــــيْمِنُ القَـــــدِيرُ ... لَـــــيْسَ لَهُ فِي مُلْكِـــــهِ نَظِـــــيرُ

وَصَـــــــــــــــــلَوَاتُهُ عَلَى الدَّوَامِ ... مَـــعَ الـــسَّلاَمِ سَـــائِرَ الأَيَّـــامِ

عَلَى نَـــــبِيٍّ جَاءَنَـــــا بِالـــــشَّرْعِ ... مِـــنْ خَـــيْرِ أُقْنُـــومٍ وَخَـــيْرِ فَـــرْعِ

مُحَمَّـــــدٍ خَـــــيْرِ الأَنَـــــامِ الطَّـــــاهِرِ ... وَالآلِ وَالـــــصَّحْبِ ذَوِي المَـــــآثِرِ

وَبَعْـــــدُ فَالمَقْـــــصُودُ مِـــــنْ نِظَـــــامِ ... سَـــــبْكُ جَـــــوَاهِرَ مِـــــنَ الـــــكَلاَمِ

وَذَاكَ مَـــــا يَـــــدْخُلُ تَحْـــــتَ قَـــــوْلِ ... شَـــهَادَةِ الإِسْـــلاَمِ فَـــافْهَمْ قَـــوْلِي

مِـــــنَ الْعَقَائِـــــدِ وَتِلْـــــكَ سِـــــتَّةُ ... مِـــنْ بَعْـــدِ سِـــتِّينَ كَـــذَاكَ أَثْبَتُـــوا

فَتَحْـــــــــــتَ قَـــــــــــوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ ... اللهُ عَـــــزَّ رَبُّنَـــــا وَجَـــــلَّا

خَمْـــسُونَ مِـــنْ عَقَائِـــدِ الإِيمَـــانِ ... فَاصْـــغِ لِمَـــا أُبْدِيـــهِ مِـــنْ إِحْـــسَانِ

إِذِ الْإِلَهُ ذُو الغِـــــــنَى عَـــــــنْ كُلِّ ... وَكُلُّهُـــــمْ مُفْتَقِـــــرُونَ مِـــــثْلِي

فَدُونَكَ الْغِنَى وَالافْتِقَارُ　　　تَحْتَهُمَا تَفَرَّعَتْ آثَارُ

تَحْتَ الْغِنَى الوُجُودُ ثُمَّ القِدَمُ　　　كَذَا البَقَاءُ دَائِمًا مُلْتَزَمُ

مُخَالِفٌ لِغَيْرِهِ وَقَائِمْ　　　بِنَفْسِهِ جَلَّ الْإِلَهُ الدَّائِمْ

وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ　　　وَلاَزِمٌ لَهَا بِهَا التَّمَامُ

وَهْوُ سَمِيعٌ وَبَصِيرٌ يَا رَضِي　　　وَمُتَكَلِّمٌ وَنَفْيُ الْغَرَضِ

نَفْيُ وُجُوبِ الفِعْلِ بَعْدَهُ ثَبَتْ　　　وَنَفْيُ تَأْثِيرٍ بِقُوَّةٍ جَرَتْ

وَتَحْتَهَا أَضْدَادُهَا وَهْيَ الْعَدَمْ　　　كَذَا الْحُدُوثُ وَطُرُوٌّ لِلْعَدَمْ

مُمَاثِلٌ مُفْتَقِرٌ وَالصَّمَمُ　　　ثُمَّ الْعَمَى وَيَلِيهِ الْبَكَمُ

وَلاَزِمٌ وَهْيَ أَصَمُّ أَعْمَى　　　وَأَبْكَمٌ فَافْهَمْ أَصَبْتَ الْمَرْمَى

كَذَا ثُبُوتُ غَرَضٍ لِلْبَارِي　　　فِي الحُكْمِ أَوْ فِي فِعْلِهِ المُخْتَارِ

كَذَا وُجُوبُ الْفِعْلِ مَعْ ثُبُوتِ　　　تَأْثِيرِ قُوَّةٍ وَذِي النُّعُوتِ

فِي اللهِ مُسْتَحِيلَةٌ فَدُونَكَا　　　ثَمَانٍ مَعْ عِشْرِينَ فَافْهَمْ ذَلِكَا

تُؤْخَذُ مِنْ غِنَاهُ يَا أَخِي　　　سُبْحَانَهُ مِنْ مَالِكٍ غَنِي

تَحْتَ افْتِقَارِ الكُلِّ قُدْرَةٌ كَذَا　　　إِرَادَةٌ عِلْمٌ حَيَاةٌ أُخِذَا

وَلاَزِمٌ فَقَـــــــادِرٌ مُرِيـــــــدُ وَعَالِــــمٌ حَيٌّ فَخُـــــذْ أَزِيـــــدُ
كَـــــذَاكَ وَحْدَانِيَّــــةٌ تُعَـــــدَّدُ وَنَـــفْيُ تَـــأْثِيرٍ بِطَبْـــعٍ يُوجَـــدُ
ثُـــمَّ حُـــدُوثُ الْعَـــالَمِ بِـــأَسْرِهِ وَضِـــــدُّ كُلِّ وَاحِـــدٍ فِي إِثْـــرِهِ
عَجْـــزٌ وَإِكْـــرَاهٌ وَجَهْـــلٌ مَـــوْتُ وَعَاجِـــزٌ وَمُكْـــرَهٌ لاَ فَـــوْتُ
وَجَاهِـــــلٌ وَمَيِّــــتٌ وَمِثْلُـــــهُ تَعَــدُّدٌ عَــنْ كُلِّ هَــذَا جَــلَّ هُــو
وَعَـــنْ ثُبُـــوتِ أَثَـــرٍ بِـــالطَّبْعِ وَقِـــدَمِ الْعَـــالَمِ وَتَـــمَّ جَمْـــعِي
فِي قَـــــــــــوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ خَمْـــــسُونَ فِي عَـــــدَدِنَا تَـــرَاهُ
مِـــــنَ الْعَقَائِـــــدِ عَلَى التَّمَـــــامِ وَالْحَمْـــــــدُ لِلَّهِ عَلَى الإِنْعَـــــامِ
ثُـــــمَّ مُحَمَّـــــدٌ رَسُـــــولُ اللهِ سِـــتَّةُ عَـــشْرَ تَحْتَــهُ يَــا سَـــاهِي
أَوَّلُهَـــا الـــصِّدْقُ مَـــعَ الْأَمَانَـــهْ كَـــذَلِكَ التَّبْلِيـــغُ لاَ إِهَانَـــهْ
وَضِـــــدُّهَا فَكَـــذِبٌ خِيَانَـــهْ كِتْمَـــانُ مَـــا قَــدْ أُمِـــرُوا بَيَانَــهْ
جَـــوَازُ عَـــرْضٍ بَـــشَرٍ لاَ يَقْـــدَحُ وَعَـــدَمُ الجَـــوَازِ ذَاكَ يُطْـــرَحُ
وَأَرْبَـــعٌ تَـــدْخُلُ تَحْـــتَ الـــصِّدْقِ فَـــافْهَمْ كَلاَمِي فَهْـــمَ وَالِي الرِّفْـــقِ
إِيمَانُنَـــا بِهَـــوْلِ يَـــوْمِ الْآخِـــرْ وَرُسْـــــلِ اللهِ أُولِي المَفَـــــاخِرْ
مَلاَئِكَـــةٌ وَالْكُتْـــبِ الـــسَّمَاوِيَهْ وَضِـــــدُّ كُلِّ ظَـــاهِرٌ عَلاَنِيَـــهْ
فَهَـــذِهِ سِـــتَّةُ عَـــشْرَ كَامِلَـــهْ مِـــنْ بَعْــدِ خَمْــسِينَ بِغَـــيْرِ نَافِلَــهْ

قَــدِ انْتَهَــتْ عَقَائِــدُ الْإِيمَـــانِ فَــافْهَمْ أَصَــبْتَ الحَــقَّ بِالبُرْهَــانِ
كُلُّهَـــــا صَــــــارِمَةٌ لِظَهْـــــــرِ إِبْلِــيسَ مَــعْ إِخْوَانِــهِ ذِي الْكُفْــرِ
تُــشْعِلُ نُــورًا سَــاطِعًا فِي الْقَلْــبِ تُرِيــكَ جَمًّــا مِــنْ عَطَــاءِ الــرَّبِّ
تَكْـشِفُ مَـا فِي القَلْـبِ مِـنْ غِـشَاوَهْ تَـذُوقُ مَـا فِي الذِّكْـرِ مِـنْ حَـلاَوَهْ
تَعْلَــمُ مَــا تُثْبِــتُ أَوْ مَــا تَــنْفِي مِــنْ لَفْظَــةِ التَّوْحِيــدِ ثُــمَّ تَــصْفِي
فَكُــنْ حَرِيــصًا يَـا أَخِي فِي حِفْظِهَـا وَلاَ تَمَــلَّ أَبَــدًا مِــنْ فِكْرِهَــا
فَــهْيَ الَّــتِي تُــنْجِي مِــنَ الْخُلُــودِ فِي النَّــارِ يَــوْمَ الْمَوْقِــفِ الْمَوْعُــودِ
تُنْظِمْــــكَ فِي دَائِــــرَةِ التُّقَــــاةِ الـــسَّالِكِينَ سُــــبُلَ النَّجَــــاةِ
وَإِنْ تَكُــنْ أَهْمَلْــتَ مَــا أَقُــولْ فَلِــــشَقَاكَ تُحْــــرَمُ الْوُصُــــولْ
تَقُـــــــــــــولُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهْ لَــــمْ تَــــدْرِ مَــــا هُنَــــاكَ آهٍ آهْ
فَلَــيْسَ فِي قَوْلِــكَ مِــنْ نَفْــعٍ وَلاَ فِي الْعُمْرِ مِنْ خَـيْرٍ عَـدِمْتَ الْمَـأْمَلاَ
فَلَــوْ تَــرَى عِنْــدَ حُـضُورِ الْأَجَـلِ مَــا يَتَغَــشَّاكَ مِــنَ الْأَمْــرِ الْجَــلِي
تَنْــدَمُ حَيْــثُ لاَ يُفِيــدُ النَّــدَمُ وَلَا يُفِيــدُ الْعُــذْرُ أَنْ لَــوْ تَعْلَــمُ
فَاشْــدُدْ حَيَازِيمَــكَ يَــا أُخَيَّ فِي أَوَّلِ وَاجِــــبٍ عَلَى المُكَلَّــــفِ
لَعَــلَّ رَبَّ الْعَــرْشِ أَنْ يُوَفِّقَــا نَحْــنُ وَإِيَّــاكَ إِلَى يَــوْمِ اللِّقَــا
يُعَمِّــرُ الْقُلُــوبَ وَالْأَذْهَانَــا بِــذِكْرِهِ فَتُكْتَــسَى أَلْوَانَــا

مِنْ حِلَلِ التَّقْوَى بِجَاهِ الْمُصْطَفَى   صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَشَرَّفَا

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ   مَا جِيءَ بَعْدَ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ

نَظَمَهُ الْعَبْدُ المُلَقَّبُ البَلِيمْ   الصَّالِحُ الْمَعْرُوفُ مِنْ نَسْلِ سَلِيمْ

الأَوْجَلِيُّ نَسَبًا وَالدَّارْ   يَرْجُو مَفَازَ مَبْعَثِ الْقَرَارْ

وَاللهَ أَدْعُو ذَا الْجَلاَلِ وَالْكَرَمْ   وَالفَضْلِ وَالنِّعْمَةِ وَالْخَيْرِ الْأَعَمْ

يَخْتِمِ أَعْمَالِي مَتَى أَلْقَاهُ   بِقَوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ

مُحَمَّدٌ أَرْسَلَهُ الْإِلَهُ   صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ وَاصْطَفَاهُ

وَالحَمْدُ للهِ عَلَى الْإِنْعَامِ   وَالشُّكْرُ لِله عَلَى التَّمَامِ

بحمد الله

شَرْحُ سَبْكِ الجَوَاهِرِ

(في استخراج ما تضمَّنهُ قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» مِن العقائد)



تأليف الشيخ العلَّامة

محمّد الصّالح بن عبد الرّحمن بن سليم الأَوْجَلي

[كان حيا سنة 1092هـ]

بعناية

نزار حمّادي

دار الإمام ابن عرفة

- تونس -

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ

قال الشيخ الفقيه العالم النبيه الحبر العلامة البحر الفهامة المحقق المدقق مصباح عصره وزمانه وفريد دهره وأوانه رحمه الله آمين شيخنا وسيدنا ووسيلتنا إلى ربنا

سيدي محمد الصالح بن المرحوم سيدي عبد الرحمن بن سليم الأوجلي أمّن الله وجله ورضي عنه ووفقه لما يحبه ويرضاه

هَذَا تَعْلِيقٌ مُخْتَصَرٌ وَضَعْتُهُ عَلَى الـمَنْظُومَةِ الَّتِي جَمَعْتُ فِيهَا مَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِ «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**» مِنَ الْعَقَائِدِ، فَأَقُولُ مُسْتَعِيناً بِاللَّـهِ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّـهِ العَلِيِّ العَظِيمِ.

الْحَمْـــدُ لِلفَـــرْدِ القَـــدِيمِ فِي الأَزَلْ ... لَهُ البَقَـــاءُ فِي الوُجُـــودِ لَـــمْ يَـــزَلْ

الحَمْدُ: هُوَ الثَّنَاءُ بِالكَلَامِ عَلَى الـمَحْمُودِ بِجَمِيلِ صِفَاتِهِ، سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ بَابِ إِحْسَانِهِ كَخَلْقِهِ وَرِزْقِهِ، وَهُوَ الـمُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالفَوَاضِلِ، أَوْ مِنْ بَابِ كَمَالِهِ الـمُخْتَصِّ بِهِ كَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَهُوَ الـمُعَبَّرُ عَنْهُ بِالفَضَائِلِ.

وَإِنَّمَا قَالَ فِي الحَمْدِ: «هُوَ الثَّنَاءُ بِالكَلَامِ» وَلَمْ يَقُلْ «بِاللِّسَانِ» لِيَشْمَلَ الحَدُّ الحَمْدَ القَدِيمَ وَالحَادِثَ؛ لِأَنَّ الحَمْدَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمَانِ قَدِيمَانِ، وَهُوَ:

❖ حَمْدُهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ بِكَلَامِهِ القَدِيمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ۝٤٠﴾ [الأنفال: ٤٠].

❖ وَحَمْدُهُ تَعَالَى بِكَلَامِهِ القَدِيمِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ۝٣٠﴾ [ص: ٣٠].

وَقِسْمَانِ حَادِثَانِ، وَهُوَ:

- ❖ حَمْدُنَا لِلَّـهِ تَعَالَى.
- ❖ وَحَمْدُ الحَادِثِ لِلْحَادِثِ.

وَالشُّكْرُ: هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ وَبِغَيْرِهِ مِنَ القَلْبِ وَسَائِرِ الأَرْكَانِ عَلَى الـمُنْعِمِ بِسَبَبِ مَا أُسْدِيَ إِلَى الشَّاكِرِ مِنَ النِّعَم.

فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ، فَالحَمْدُ أَعَمُّ مِنَ الشُّكْرِ بِحَسَبِ الـمُتَعَلَّقِ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالكَمَالِ، سَوَاءٌ كَانَ إِحْسَاناً أَوْ غَيْرَهُ، وَالشُّكْرُ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالإِحْسَانِ.

وَالشُّكْرُ أَعَمُّ مِنَ الـحَمْدِ بِحَسَبِ وُقُوعِهِ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِاللِّسَانِ وَبِالقَلْبِ وَسَائِرِ الجَوَارِحِ، وَالحَمْدُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللِّسَانِ.

قَوْلُهُ: «**لِلْفَرْدِ القَدِيمِ فِي الأَزَلِ**» أَيْ: لَا يَسْتَحِقُّ الحَمْدَ عَلَى الحَقِيقَةِ إِلَّا الفَرْدُ القَدِيمُ فِي الأَزَلِ.

وَالفَرْدُ: هُوَ الَّذِي لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَّصِفَ بِالزَّوْجَةِ وَالوَلَدِ، وَلَا يَتَّصِفُ بِصِفَةٍ يَصِحُّ وَصْفُ غَيْرِهِ بِهَا.

وَالقَدِيمُ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَسْبِقْهُ عَدَمٌ. وَاخْتُلِفَ هَلْ يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى؟ أَوْ لَا يَجُوزُ بِنَاءً عَلَى التَّوْقِيفِ؟ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي التِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ صَحِيحاً فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا يُقَالُ: يَجِبُ لَهُ القِدَمُ.

فَمَنَعَهُ بَعْضُهُمْ، وَأَجَازَهُ آخَرُونَ بِأَنَّهُ وَرَدَ فِي السُّنَّةِ لِـمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجه فِي سُنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَفِيهِ عَدُّ «القَدِيم» فِي التِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ، فَانْظُرْهُ.

وَقَوْلُهُ: «**فِي الأَزَلِ**» رَاجِعٌ لِلْفَرْدِ، أَيْ: الحَمْدُ لِلْفَرْدِ فِي الأَزَلِ القَدِيم.

وَ«الأَزَلُ» قَالَ فِي «القَامُوسِ»: هُوَ بِالتَّحْرِيكِ: القِدَمُ، وَهُوَ أَزَلِيٌّ وَأَصْلُهُ يَزَلِيٌّ، مَنْسُوبٌ إِلَى لَمْ يَزَلْ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ اليَاءُ أَلِفًا لِلْخِفَّةِ، كَمَا قَالُوا فِي الرُّمْحِ الـمَنْسُوبِ إِلَى ذِي يَزَنٍ: أَزَنِيٌّ. انتهى منه.

وَالأَزَلِيُّ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمْ وُجُودَهُ وُجُودٌ.

وَقَوْلُهُ: «**لَهُ البَقَاءُ فِي الوُجُودِ لَمْ يَزَلْ**» هَذِهِ الجُمْلَةُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. أَيْ: الَّذِي ثَبَتَ لَهُ البَقَاءُ فِيمَا لَا يَزَالُ، فَهُوَ مَوْجُودٌ أَزَلًا وَأَبَداً وَاسْتِمْرَاراً.

الــــصَّمَدُ المُهَــــيْمِنُ القَــــدِيرُ   لَــــيْسَ لَهُ فِي مُلْكِــــهِ نَظِــــيرُ

الصَّمَدُ، قِيلَ: هُوَ الَّذِي يُصْمَدُ إِلَيْهِ فِي الحَوَائِجِ، أَيْ: يُقْصَدُ فِي الأُمُورِ. وَقِيلَ: الصَّمَدُ هُوَ السَّيِّدُ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: الدَّائِمُ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ، فَيَرْجِعُ إِلَى صِفَاتِ التَّنْزِيهِ، وَعَلَى الأَوَّلِ يَرْجِعُ إِلَى صِفَاتِ الكَمَالِ، وَعَلَى الثَّانِي يَرْجِعُ إِلَى صِفَاتِ الـمَعَانِي.

قَوْلُهُ: «**الـمُهَيْمِنُ**» قِيلَ: مَعْنَاهُ الرَّقِيبُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الشَّاهِدُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ القُرْآنُ مُهَيْمِناً، أَيْ: شَاهِداً.

وَقَوْلُهُ: «**القَدِيرُ**» أَيِ الفَعَّالُ لِـمَا يَشَاءُ عَلَى مَا يَشَاءُ، وَلِذَلِكَ لَا يُوصَفُ بِهِ غَيْرُ البَارِئِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: «**لَيْسَ لَهُ فِي مُلْكِهِ نَظِيرٌ**»، أَيْ: لَيْسَ هُنَاكَ ذَاتٌ تُمَاثِلُ ذَاتَهُ، أَوْ تَتَّصِفُ بِصِفَاتِهِ، أَوْ تَفْعَلُ أَفْعَالَهُ، أَوْ تُشَارِكُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ـ سُبْحَانَهُ ـ لِأَنَّ الكُلَّ مَمْلَكَتُهُ، وَلَيْسَ فِي الوُجُودِ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَأَفْعَالُهُ.

وَصَلَوَاتُهُ عَلَى الدَّوَامِ مَعَ السَّلَامِ سَائِرَ الأَيَّامِ
عَلَى نَبِيٍّ جَاءَنَا بِالشَّرْعِ مِنْ خَيْرِ أُقْنُومٍ وَخَيْرِ فَرْعِ
مُحَمَّدٍ خَيْرِ الأَنَامِ الطَّاهِرِ وَالآلِ وَالصَّحْبِ ذَوِي المَآثِرِ

الصَّلَاةُ مِنَ اللَّـهِ عَلَى نَبِيِّهِ: رَحْمَةٌ مَقْرُونَةٌ بِتَعْظِيمٍ أَوْ مُطْلَقُهَا، وَمِنَ الـمَلَائِكَةِ: اسْتِغْفَارٌ، وَمِنَ الآدَمِيِّينَ: تَضَرُّعٌ وَدُعَاءٌ.

وَالسَّلَامُ: الأَمَانُ وَالتَّحِيَّةُ وَالإِكْرَامُ.

وَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ لِكَرَاهَةِ انْفِرَادِ أَحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ.

قَوْلُهُ: «**سَائِرِ الأَيَّامِ**» أَيْ: عَلَى مَرِّ الأَيَّامِ مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ أَبَدَ الآبَادِ.

وَقَوْلُهُ: «**عَلَى نَبِيٍّ**» النَّبِيُّ هُنَا مَعْنَاهُ الرَّسُولُ.

وَالرَّسُولُ: إِنْسَانٌ حُرٌّ ذَكَرٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ فَهُوَ نَبِيٌّ.

وَالشَّرْعُ: خِطَابُ اللَّـهِ وَأَمْرُهُ لِعِبَادِهِ وَنَهْيُهُ لَهُمْ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ فِي البَيْتِ بِمَعْنَى الرَّسُولِ؟

قُلْتُ: دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «**جَاءَنَا بِالشَّرْعِ**» لِأَنَّ النَّبِيَّ لَا يَأْتِ بِشَرْعٍ جَدِيدٍ، وَإِنَّمَا يَأْتِي مُقَرِّراً لِشَرِيعَةِ مَنْ قَبْلَهُ.

قَوْلُهُ: «**مِنْ خَيْرِ أُقْنُومٍ وَخَيْرِ فَرْعِ**» أَيْ: مِنْ خَيْرِ أَصْلٍ وَخَيْرِ فَرْعٍ.

قَوْلُهُ: «**مُحَمَّدٍ خَيْرِ الأَنَامِ الطَّاهِرِ**» مُحَمَّدٌ: اسْمُهُ ﷺ.

وَالأَنَامُ: الخَلْقُ. وَالطَّاهِرُ: أَيْ الـمُطَهَّرُ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ.

قَوْلُهُ: «**وَالآلِ وَالصَّحْبِ**» آلَهُ ﷺ هُمْ بَنُو هَاشِمَ عَلَى الـمَشْهُورِ.

وَأَصْحَابُهُ: هُمُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا مَعَهُ مُؤْمِنِينَ وَمَاتُوا عَلَى ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «**ذَوِي الـمَآثِرِ**» أَيْ: أَهْلِ الـمَكَارِمِ الـمُتَوَاتِرَةِ.

وَبَعْـــدُ فَالمَقْـــصُودُ مِـــنْ نِظَـــامِ ... سَـــبْكُ جَـــوَاهِرَ مِـــنَ الـــكَلاَمِ

وَذَاكَ مَـــا يَـــدْخُلُ تَحْـــتَ قَـــوْلِ ... شَـــهَادَةِ الإِسْـــلاَمِ فَـــافْهَمْ قَـــوْلِي

مِـــنَ الْعَقَائِـــدِ وَتِلْـــكَ سِـــتَّةُ ... مِـــنْ بَعْـــدِ سِـــتِّينَ كَـــذَاكَ أَثْبَتُـــوا

«بَعْدُ» ظَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ؛ لِقَطْعِهِ عَنِ الإِضَافَةِ، وَهِيَ كَلِمَةُ فَصْلٍ تَفْصِلُ بَيْنَ الكَلَامَيْنِ وَتَحْجُزُ بَيْنَهُمَا، وَهِيَ بِصِيغَةٍ تَقْتَضِي القَطْعَ وَالِاسْتِئْنَافَ حَتَّى لَا يُتَوَهَّم أَنَّ الـمُتَقَدِّمَ مُتَأَخِّرٌ وَلَا الـمُتَأَخِّرَ مُتَقَدِّمٌ.

وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهَا دَاوُدُ عليه السلام ، قِيلَ: وَهِيَ الـمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴿٢٠﴾﴾ [ص: ٢٠].

وَالصَّحِيحُ أَنَّ فَصْلَ الخِطَابِ هُوَ الكَلَامُ الـمَوْصُوفُ بِالفَصَاحَةِ وَالجَزَالَةِ، وَلِذَلِكَ وُصِفَ بِهِ القُرْآنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴿١٣﴾﴾ [الطارق: ١٣].

وَعَنِ «**الشَّعْبِيِّ**»: فَصْلُ الخِطَابِ هُوَ: «أَمَّا بَعْدُ».

وَقِيلَ: أَوَّلُ مَنْ قَالَـهَا وَكَتَبَهَا مِنَ العَرَبِ «قِسُّ ابْنُ سَاعِدَةَ الإِيادِي»، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كَتَبَ: مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ، وَأَوَّلُ مَنْ خَطَبَ بِعَصًا، وَأَوَّلُ مَنْ أَقَرَّ بِالبَعْثِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، وَكَانَ أَعْقَلَ النَّاسِ مِنَ العَرَبِ إِلَّا الأَنْبِيَاء عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَكَانَ فِي الفَتْرَةِ بَيْنَ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَقَدْ رَآهُ النَّبِيُّ ﷺ بِسُوقِ عُكَاظَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ أَوْرَقَ ـ أَيْ أَخْضَرَ ـ وَهُوَ يَعِظُ النَّاسَ، وَذَلِكَ قَبْلَ مَبْعَثِهِ ﷺ، وَقَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ أُمَّةً وَحْدَهُ**»[1] وَذُكِرَ أَنَّهُ عَاشَ سِتّمِئَةَ سَنَةً.

وَقِيلَ: أَوَّلُ مَنْ قَالَ «أَمَّا بَعْدُ» «سَحْبَانَ بْنُ وَائِلَ» الَّذِي تُنْسَبُ الفَصَاحَةُ إِلَيْهِ، وَيُضْرَبُ بِهِ الـمَثَلُ فِيهَا، وَهُوَ القَائِلُ:

لَقَدْ عَلِمَ الحَيَّ اليَمَانُونَ أَنَّنِي   إِذَا قُلْتُ: «أَمَّا بَعْدُ» أَنِّي خَطِيبُهَا

وَتُسْتَعْمَلُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ غَيْرَ مُرَكَّبَةٍ مِنْ «أَمَّا» كَمَا فِي الـمَنْظُومَةِ، وَالـمُرَادُ: بَعْدَ مَا سَبَقَ مِنْ حَمْدِ اللَّـهِ تَعَالَى وَالصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ فَالـمَقْصُودُ مِنْ هَذَا النَّظْمِ سَبْكِي، أَيْ جَمْعِي.

وَسَمَّاهَا جَوَاهِرَ مَجَازاً بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «مِنَ الكَلَامِ»، وَمِنَ الـمَعْلُومِ أَنَّ الكَلَامَ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ، بَلْ هُوَ عَرَضٌ، لَكِنْ لِـمَا يَنْفَجِرُ عَنْهُ مِنْ نَفَائِسَ وَصِفَاتِ الإِلَهِيَّةِ يَتَأَنَّسُ بِهِ القَلْبُ وَيَنْشَرِحُ وَيَهِيمُ فِي مَيْدَانِ بَحْرِ الـمَعْرِفَةِ الَّتِي تُبَدَّلُ فِيهَا النُّفُوسُ، فَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الجَوْهَرِ النَّفِيسِ الَّذِي يُبْذَلُ فِي النُّفُوسِ.

قَوْلُهُ: «**وَذَاكَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ**» إِلَى آخِرِهِ، أَيْ: وَذَلِكَ الكَلَامُ هُوَ فِي بَيَانِ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِ الشَّهَادَتَيْنِ، وَهُوَ الـمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «**شَهَادَةِ الإِسْلَامِ**».

وَالإِسْلَامُ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّـهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا.

وَأَفْرَدَ لَفْظَ «شَهَادَةِ» وَأَرَادَ بِهِ التَّثْنِيَةَ.

---

(1) راجع دلائل النبوة للبيهقي، ذكر حديث قس بن ساعدة الإيادي حديث:420

وَمَا فِي عَرُوضِ البَيْتِ مِنْ لَفْظِ «قَوْلِ» مُضَافٌ لِقَوْلِهِ «شَهَادَةِ الإِسْلَامِ»، وَمَا فِي ضَرْبِهِ مِنْ لَفْظِ «قَوْلِي» مُضَافٌ لِلْمُتَكَلِّمِ.

قَوْلُهُ: «**مِنَ العَقَائِدِ**» مُتَعَلِّقٌ بِـ«يَدْخُلُ»، وَجُمْلَتُهُ تَفْسِيرٌ لِـ«مَا»

وَقَوْلُهُ: «**وَتِلْكَ سِتَّةٌ**» أَيْ: وَجُمْلَةُ العَقَائِدِ سِتَّةٌ وَسِتُّونَ عَقِيدَةً، «**كَذَاكَ أَثْبَتُوا**» أَهْلُ العَقْلِ لِأَنَّ هَذَا العِلْمَ مَآلُهُ لِـمَعْرِفَةِ الوَاجِبِ وَالـمُسْتَحِيلِ وَالجَائِزِ، وَهَذِهِ أَقْسَامُ حُكْمِ العَقْلِ.

وَحَقِيقَةُ الوَاجِبِ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي العَقْلِ عَدَمُهُ، إِمَّا بِلَا تَأَمُّلٍ وَيُسَمَّى الضَّرُورِيَّ، كَكَوْنِ الوَاحِدِ نِصْفَ الِاثْنَيْنِ مَثَلًا، وَإِمَّا بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَيُسَمَّى النَّظَرِيَّ، كَكَوْنِ الوَاحِدِ نِصْفَ سُدُسِ الِاثْنَيْ عَشَرَ.

وَالـمُسْتَحِيلُ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي العَقْلِ ثُبُوتُهُ، إِمَّا بِلَا تَأَمُّلٍ كَكَوْنِ الوَاحِدِ نِصْفَ الأَرْبَعَةِ، وَإِمَّا بَعْدَ التَّأَمُّلِ كَكَوْنِ الوَاحِدِ سُدُسَ الِاثْنَيْ عَشَرَ.

وَالجَائِزُ: مَا يَصِحُّ فِي العَقْلِ ثُبُوتُهُ وَعَدَمُهُ، إِمَّا بِلَا تَأَمُّلٍ كَكَوْنِ الجِسْمِ أَبْيَضَ مَثَلًا، وَإِمَّا بَعْدَ التَّأَمُّلِ كَتَمَنِّي الإِنْسَانِ الـمَوْتَ مَثَلًا.

فَتَحْـــــــتَ قَـــــــوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ ... اللهُ عَـــــزَّ رَبُّنَـــــا وَجَـــــلَّا

خَمْـــسُونَ مِـــنْ عَقَائِـــدِ الإِيمَـــانِ ... فَاصْـغِ لِمَـا أُبْدِيـهِ مِـنْ إِحْـسَانِ

يُرِيدُ أَنَّ السِّتَّةَ وَالسِّتُّونَ عَقِيدَةً الـمُتَقَدِّمَ ذِكْرُهَا يَدْخُلُ مِنْهَا تَحْتَ الجُمْلَةِ الأُولَى مِنْ كَلِمَتَي الشَّهَادَةِ وَهِيَ «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» خَمْسُونَ عَقِيدَةً مِنْ عَقَائِدِ الإِيمَانِ الآتِي بَيَانُهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، كَمَا سَأُفَصِّلُ لَكَ كُلَّ عَقِيدَةٍ فِي مَحَلِّهَا، وَأُوَضِّحُهَا لَكَ إِيضَاحاً يَنْكَشِفُ بِهِ عَنْ قَلْبِكَ غُبَارُ الجَهْلِ، وَتَحُلُّ بِهِ رِيَاضَ أَهْلِ الفَضْلِ.

قَوْلُهُ: «**فَاصْغِ لِـمَا أُبْدِيهِ مِنْ إِحْسَانِ**» أَيْ: فَاسْتَمِعْ وَأَلْقِ فَهْمَكَ وَقَلْبَكَ لِـمَا أُظْهِرُهُ لَكَ مِنَ الإِحْسَانِ بِجَمْعِ هَذِهِ العَقَائِدِ الوَاجِبَة عَلَيْكَ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى لِتَكُونَ سَبَباً فِي إِنْقَاذِكَ مِنَ الخُلُودِ فِي النَّارِ؛ إِذْ بِمَعْرِفَتِهَا تَنْجُو مِنْ مَهَالِكِ القِيَامَةِ، وَأَيُّ إِحْسَانٍ أَحْسَنُ مِنَ الإِحْسَانِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَنْقَطِعُ نَفْعُهُ؟!

نَسْأَلُهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ أَنْ يَنْشُرَ عَلَيْنَا إِحْسَانَهُ، وَأَنْ لَا يُعَامِلَنَا بِسُوءِ أَفْعَالِنَا، بِجَاهِ سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ﷺ تَسْلِيماً كَثِيراً.

إِذِ الْإِلَهُ ذُو الغِـــــنَى عَـــــنْ كُلِّ ... وَكُلُّهُـــــمْ مُفْتَقِـــــرُونَ مِـــــثْلِي

فَـــــدُونَكَ الْغِـــــنَى وَالِافْتِقَـــــارُ ... تَحْتَهُمَـــــا تَفَرَّعَـــــتْ آثَـــــارُ

كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: كَيْفَ يَجْمَعُ لَفْظُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» خَمْسُونَ عَقِيدَةً؟

فَأَجَابَهُ بِكَيْفِيَّةِ جَمْعِهِ لِتِلْكَ العَقَائِدِ فَقَالَ: «إِذِ الْإِلَهُ ذُو الغِنَى» إِلَى آخِرِهِ، أَيْ: إِذْ مَعْنَى الإِلَهِ: الـمُسْتَغْنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، الـمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ، فَمَعْنَى الإِلَهِ إِذًا: الغَنِيُّ عَنِ الكُلِّ، الـمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ الكُلُّ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ لَهُ الغِنَى عَنْ غَيْرِهِ، وَيَجِبُ افْتِقَارُ غَيْرِهِ إِلَيْهِ.

فَدَخَلَ فِي مَعْنَى الإِلَهِ: غِنَاهُ عَنِ الْكُلِّ، وَافْتِقَارُ الكُلِّ إِلَيْهِ، فَدَخَلَ تَحْتَ غِنَاهُ مَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ العَقَائِدِ، وَدَخَلَ تَحْتَ افْتِقَارِ الكُلِّ إِلَيْهِ مَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ العَقَائِدِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «**تَحْتَهُمَا تَفَرَّعَتْ آثَارُ**»، أَيْ: مِنْ تَحْتِ كُلٍّ مِنَ الغِنَى وَالِافْتِقَارِ تَفَرَّعَتْ آثَارُ، جَمْعُ أَثَرٍ وَهُوَ بَقِيَّةُ الشَّيْءِ؛ لِأَنَّهُ انْدَرَجَ تَحْتَ الغِنَى: الوُجُودُ، وَالقِدَمُ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُهُ، وَتَحْتَ افْتِقَارِ الكُلِّ إِلَيْهِ تَعَالَى أَيْضاً القُدْرَةُ، وَالإِرَادَةُ، إِلَى آخِرِهِ كَمَا سَيُبَيَّنُ، وَكَأَنَّهُ جَعَلَ مَا يَسْتَلْزِمُهُ الغِنَى بَقِيَّةً لَهُ، وَمَا يَسْتَلْزِمُهُ الِافْتِقَارُ بَقِيَّةً لَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ «**السَّنُوسِيُّ**» فِي «**شَرْحِ ذَاتِ البَرَاهِينِ**» فِي مَعْنَى قَوْلِ «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» : لَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ مُحْتَوِيَةٌ عَلَى نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ، فَالـمَنْفِيُّ: كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ حَقِيقَةِ الإِلَهِ غَيْرُ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، وَالـمُثْبَتُ مِنْ تِلْكَ الحَقِيقَةِ فَرْدٌ وَاحِدٌ وَهُوَ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ. وَأَتَى بِـ«إِلَّا» لِقَصْرِ حَقِيقَةِ الإِلَهِ عَلَيْهِ تَعَالَى، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُوجَدَ تِلْكَ الحَقِيقَةُ لِغَيْرِهِ تَعَالَى عَقْلًا وَلَا شَرْعاً[1].

وَحَقِيقَةُ الإِلَهِ: هُوَ الوَاجِبُ الوُجُودِ الـمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الـمَعْنَى كُلِّيٌّ، أَيْ يَقْبَلُ بِحَسَبِ مُجَرَّدِ إِدْرَاكِ مَعْنَاهُ أَنْ يَصْدُقَ عَلَى كَثِيرِينَ، لَكِنَّ البُرْهَانَ القَاطِعَ دَلَّ عَلَى اسْتِحَالَةِ التَّعَدُّدِ فِيهِ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ خَاصٌّ بِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ.

فَالِاسْمُ العَظِيمُ بَعْدَ حَرْفِ الاِسْتِثْنَاءِ لَيْسَ هُوَ بِمَعْنَى الإِلَهِ فَيَكُونُ كُلِّيًّا، بَلْ هُوَ جُزْئِيٌّ، أَيْ: عَلَمٌ عَلَى ذَاتِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ لَا يَقْبَلُ مَعْنَاهُ التَّعَدُّدَ ذِهْناً وَلَا خَارِجاً.

وَلَوْ كَانَ مَعْنَى «اللهِ» كَمَعْنَى «الإِلَه» لَزِمَ اسْتِثْنَاءُ الشَّيْءِ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَزِمَ أَنْ لَا يَحْصُلَ تَوْحِيدٌ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ الـمُشَرَّفَةِ.

وَكَذَا لَوْ كَانَ مَعْنَى «الإِلَه» جُزْئِيًّا مِثْلَ الاِسْمِ الـمُعَظَّمِ لَزِمَ أَيْضاً اسْتِثْنَاءُ الشَّيْءِ مِنْ نَفْسِهِ، وَالتَّنَاقُضُ فِي الكَلَامِ بِإِثْبَاتِ الشَّيْءِ ثُمَّ نَفْيِهِ.

وَالحَاصِلُ أَنَّ الـمَعَانِي الـمُقَرَّرَةَ عَقْلًا فِي هَذِهِ الكَلِمَةِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى الـمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَالـمُسْتَثْنَى أَرْبَعَةٌ، ثَلَاثَةٌ مِنْهَا بَاطِلَةٌ، وَالرَّابِعُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، أَحَدُ قِسْمَيْهِ بَاطِلٌ، وَالآخَرُ هُوَ الَّذِي يَصِحُّ مِنْهُ الأَقْسَامُ كُلُّهَا.

---

(1) شرح أم البراهين للإمام السنوسي (ص 73) مطبعة الاستقامة، ط1، 1351هـ

فَالثَّلَاثَةُ البَاطِلَةُ أَنْ يَكُونَا جُزْئِيَّيْنِ أَوْ كُلِّيَّيْنِ، أَوِ الأَوَّلُ جُزْئِيّاً وَالثَّانِي كُلِّيًّا، وَالرَّابِعُ عَكْسُ الثَّالِثِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ كُلِّيًّا وَالثَّانِي جُزْئِيًّا.

فَإِنْ كَانَ الـمُرَادُ بِالكُلِّيِّ ـ الَّذِي هُوَ «الإِلَهُ» ـ مُطْلَقُ الـمَعْبُودِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِـمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الكَذِبِ لِكَثْرَةِ الـمَعْبُودَاتِ البَاطِلَةِ، وَإِنْ كَانَ الـمُرَادُ بِالإِلَهِ الـمَعْبُودَ بِحَقٍّ صَحَّ.

فَإِذًا لَا يَصِحُّ مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ كُلِّهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ «الإِلَهُ» كُلِّيًّا بِمَعْنَى الـمَعْبُودِ بِحَقٍّ، وَالِاسْمُ الـمُعَظَّمُ عَلَمٌ لِلْفَرْدِ الـمَوْجُودِ مِنْهُ، فَالـمَعْنَى عَلَى هَذَا: لَا مُسْتَحِقَّ لِلْعِبَادَةِ مَوْجُودَ فِي الوُجُودِ إِلَّا الفَرْدُ الَّذِي هُوَ خَالِقُ العَالَـمِ جَلَّ وَعَلَا.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ فِي مَعْنَى «الإِلَهِ»: **هُوَ الـمُسْتَغْنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَالـمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ**، وَهُوَ أَظْهَرُ مِنَ الـمَعْنَى الأَوَّلِ وَأَقْرَبُ مِنْهُ، وَهُوَ أَيْضاً أَصْلٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ ـ أَيْ يُذَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ ـ إِلَّا مَنْ كَانَ مُسْتَغْنِياً عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَمُفْتَقِراً إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ.

فَظَهَرَ أَنَّ العِبَارَةَ الثَّانِيَةَ أَحْسَنُ مِنَ الأُولَى، وَبِهَا يَنْجَلِي انْدِرَاجُ جَمِيعِ عَقَائِدِ الإِيمَانِ تَحْتَ هَذِهِ الكَلِمَةِ، وَيَتَّسِعُ بِهَا صَدْرُ الـمُؤْمِنِ لِفَيَضَانِ أَنْوَارِ الـمَعَارِفِ، وَيَكُونُ عَلَى سَاحِلِ النَّجَاةِ وَالأَمْنِ مِنْ كُلِّ خَبْطٍ وَقَعَ فِي مَعْنَى هَذِهِ الكَلِمَةِ، وَيَدْخُلُ القَوِيُّ وَالضَّعِيفُ فِي رَوْضَةِ هَذِهِ الكَلِمَةِ الـمُشَرَّفَةِ يَمْرَحُ فِي أَزْهَارِهَا، وَيَنْزِهُ فِي سَلْسَبِيلِ أَنْهَارِهَا، وَيَجْنِي مِنْ ثِمَارِ مَعَارِفِهَا، وَيَسْمَعُ مِنْ تَغْرِيدِ أَطْيَارِ هِدَايَتِهَا مَا كُتِبَ لَهُ. انتهى.

فإن قلت: هَلِ النَّفْيُ فِي «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» يَتَسَلَّطُ عَلَى مَعْبُودٍ بِحَقٍّ أَوْ عَلَى مَعْبُودٍ بِبَاطِلٍ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا يَتَسَلَّطُ عَلَى الـمَعْبُودِ بِحَقٍّ غَيْرِ اللَّـهِ، وَأَمَّا مَنْ سَلَّطَهُ عَلَى الـمَعْبُودِ بِالْبَاطِلِ فَلَا يَحْصُلُ مِنْهُ تَوْحِيدٌ، بَلْ يَحْصُلُ مِنْهُ الكَذِبُ لِكَثْرَةِ الـمَعْبُودَاتِ البَاطِلَةِ بِالـمُشَاهَدَةِ، وَنَفْيُ العَوَالِـمِ مَعَ مُشَاهَدَةِ وُجُودِهَا مُسْتَحِيلٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَعْنَى انْدِرَاجِ هَذِهِ العَقَائِدِ تَحْتَ عَقَائِدِ «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» غَيْرُ مَفْهُومٍ.

قُلْتُ: اِعْلَمْ أَنَّ «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» دَلَّتْ عَلَى الغِنَى وَالاِفْتِقَارِ بِالـمُطَابَقَةِ، وَدَلَّتْ عَلَى العَقَائِدِ بِالِالْتِزَامِ.

وَمَعْنَى دَلَالَتِهَا مُطَابَقَةً أَنْ تَقُولَ: لَا مُسْتَغْنِيَ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَمُفْتَقِراً إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلَّا اللهُ تَعَالَى دَالٌّ عَلَيْهَا مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُطَابَقَةً» أَيْ مُوَافَقَةً.

وَمَعْنَى دَلَالَةُ الالْتِزَامِ أَنَّ الاسْتِغْنَاءَ وَالِافْتِقَارَ تَسْتَلْزِمُ هَذِهِ العَقَائِدَ كُلَّهَا، لِكُلٍّ مِنْهَا مَا يُنَاسِبُهُ، وَهُوَ حَسَنٌ.

وَهَذِهِ العَقَائِدُ هِيَ مَا يَجِبُ عَلَى الـمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ.

فَالـمُرَادُ أَنَّ دَلَالَةَ هَذِهِ الكَلِمَةِ عَلَى هَذِهِ الـمَعَانِي الثَّلَاثَةِ مَفْهُومُ «الإِلَهِ» بِدَلَالَةِ الكَلِمَةِ عَلَى الاسْتِغْنَاءِ وَالِافْتِقَارِ مُطَابَقَةً، وَعَلَى أَحَدِهِمَا تَضَمُّناً، وَعَلَى سَائِرِ العَقَائِدِ الْتِزَامًا.

وَالالْتِزَامُ: فَهْمُ اللَّازِمِ مِنَ الـمَلْزُومِ، مِثَالُ ذَلِكَ كَالإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالـمُطَابَقَةِ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّضَمُّنِ، وَعَلَى قَابِلِ العِلْمِ وَصِنْعَةِ الكِتَابَةِ بِالالْتِزَامِ.

وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَهُوَ الجَوَادُ الكَرِيمُ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ، وَهُوَ نِعْمَ الـمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ.

تَحْــتَ الْغِــنَى الوُجُــودُ ثُــمَّ القِــدَمُ   كَــذَا البَقَــاءُ دَائِمًــا مُلْــتَزَمُ

لَـمَّا قَدَّمَ أَنَّ العَقَائِدَ الـمَذْكُورَةَ يَدْخُلُ مِنْهَا تَحْتَ الاسْتِغْنَاءِ جُمْلَةٌ، وَتَحْتَ الافْتِقَارِ جُمْلَةٌ، شَرَعَ يُبَيِّنُ لَكَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الاسْتِغْنَاءِ مِنَ الصِّفَاتِ الـمُعْتَقَدَةِ، فَقَالَ:

«تَحْتَ الغِنَى الوُجُودُ» أَيْ: يَدْخُلُ تَحْتَ غِنَاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَحَدَ عَشْرَةَ عَقِيدَةً مِنَ الوَاجِبَاتِ، وَثَلَاثَةٌ مِنَ الجَائِزَاتِ، وَأَحَدَ عَشْرَ مِنَ الـمُسْتَحِيلَاتِ وَهِيَ أَضْدَادُ الأَحَدَ عَشْرَ الـمُتَقَدِّمَةِ، وَثَلَاثَةٌ مِنْ ثُبُوتِ الجَائِزَاتِ وَهِيَ نَقَائِضُ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ نَفْيِ الجَائِزَاتِ، فَالجَمِيعُ ثَمَانٍ وَعِشْرُونَ عَقِيدَةً كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

أَوَّلُهَا: الوُجُودُ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ وُجُودَ البَارِئِ تَعَالَى، وَهُوَ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ، وحَقِيقَتُهَا: هِيَ الحَالُ الوَاجِبَةُ لِلذَّاتِ، مَا دَامَتِ الذَّاتُ، وَلَا تُعَلَّلُ بِعِلَّةٍ تُوجَدُ بِوُجُودِهَا وَتَنْتَفِي بِانْتِفَائِهَا[1].

---

(1) يتوقف فهم هذا التعريف على معرفة قيوده، فقد دخل بقولهم «الحال» كل حال كالمعنوية والتعلّق والتحيز للجرم وقبول الذات أن توصف بالصفات، وقبول الصفة أن توصف بها الذات، وخرج بقولهم: «الواجبة للذات» التعلق لأنه واجب للصفة لا للذات، وخرج بقولهم: «ما دامت الذات» معنوية الحادث لأنه قد تزول لعارض كعارض البكم والصمم والموت مع بقاء الذات، وقولهم: «ما دامت الذات» معناه: ما بقيت الذات، وخرج قولهم: «لا تعلَّلُ بعلة» الصفة المعنوية لأنها معلَّلة عن المعنى، والمراد بالتعليل هنا التلازم، أي أن الصفات المعنوية ملازمة لصفات المعاني كالقدرة والإرادة، فكونه قادراً ملازم للقدرة، وهكذا، وليس المراد به إفادة العلةِ معلولها الثبوتَ بحيث تكون المعاني مؤثرة

وَحَقِيقَةُ الحَالِ: هِيَ صِفَةٌ ثُبُوتِيَّةٌ لَا تَتَّصِفُ بِالوُجُودِ وَلَا بِالعَدَمِ، بَلْ هِيَ رُتْبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَهُمَا، فَلَا ظَهَرَتْ لِلْوُجُودِ، وَلَا خَفِيَتْ لِلْعَدَمِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الوُجُودَ تُوصَفُ بِهِ الذَّاتُ العَلِيَّةُ، فَتَقُولُ: «ذَاتُ اللَّـهِ مَوْجُودَةٌ».

وَالوُجُودُ هُوَ عَيْنُ الذَّاتِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ نَفْسُ الـمَوْجُودِ، فَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ مَوْجُودٌ» بِمَعْنَى ذَاتُهُ وَنَفْسُهُ وَعَيْنُهُ، وَالذَّاتُ وَالنَّفْسُ وَالعَيْنُ وَاحِدٌ.

وَلَيْسَ الوُجُودُ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى الذَّاتِ كَالقُدْرَةِ، بَلْ هِيَ صِفَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الذَّاتَ تُوصَفُ بِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ «**الأَشْعَرِيِّ**»، فَإِنَّهُ تَسَامَحَ فِي عَدِّ الوُجُودِ صِفَةً.

وَوَافَقَهُ الإِمَامُ الرَّازِيُّ فِي «**الـمُحَصَّلِ**»[1]، وَأَمَّا فِي «**الـمَعَالِمِ**»[2] فَقَالَ: لَا تَسَامُحَ فِي عَدِّهِ صِفَةً لِأَنَّهُ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ.

وَانْظُرْ هَلْ هَذَا خِلَافٌ حَقِيقَةً؟ أَوْ خِلَافُ حَالٍ؟ وَأَنَّ «**الأَشْعَرِيَّ**» رَاعَى حَالَةَ الخَارِجِ وَ«**الرَّازِيَّ**» رَاعَى حَالَةَ الذِّهْنِ، فَلَوْ رَاعَى «**الرَّازِي**» حَالَةَ الخَارِجِ لَقَالَ كَقَوْلِ «**الأَشْعَرِي**»، وَلَوْ رَاعَى «**الأَشْعَرِيُّ**» حَالَةَ الذِّهْنِ لَقَالَ كَقَوْلِ «**الرَّازِي**» فَانْظُرْهُ.

هَذَا عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ الوُجُودَ نَفْسِيٌّ، وَأَمَّا عَلَى القَوْلِ بِأَنَّهُ سَلْبِيٌّ فَحَقِيقَتُهُ: سَلْبُ العَدَمِ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ وَالـمُسْتَمِرِّ.

الثبوتَ في المعنوية بأن تكون ناشئة عنها كتأثير حركة الأبصع في حركة الخاتم فيلزم طرو المعنوية على هذا المعنى، تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً.

(1) حيث قال: الذي نقول به أنه لا واسطة بين الموجود والمعدوم. (المحصل، ص 38) المطبعة الحسنية.

(2) حيث قال: الوجود زائد على الماهيات. (راجع شرح المعالم لابن التلمساني، ص 88) تحقيق نزار حمادي. ط1، دار المعارف، 2011م

وَبَيَانُ أَخْذِ الوُجُودِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ أَنْ تَقُولَ: اسْتِغْنَاؤُهُ ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ يُوجِبُ لَهُ الوُجُودَ الوَاجِبَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ وُجُودُهُ جَائِزاً لَافْتَقَرَ إِلَى الفَاعِلِ؛ لِاسْتِحَالَةِ وُقُوعِ الجَائِزِ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّرْجِيحُ حَالَ الـمُسَاوَاةِ بِلَا مُرَجِّحٍ، وَالِافْتِقَارُ يُنَافِي الاسْتِغْنَاءَ، وَاسْتِغْنَاؤُهُ تَعَالَى وَاجِبٌ، وَمَا يُنَافِيهِ مُحَالٌ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ القِدَمُ» هَذِهِ العَقِيدَةُ الثَّانِيَةُ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ وُجُوبَ القِدَمِ لِلْبَارِئِ.

وَالقِدَمُ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ، وَالصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ كُلُّهَا لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ، بَلْ إِنَّهَا تَنْفِي عَنْ مَوْلَانَا ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ أَمْراً لَا يَلِيقُ بِهِ وَهُوَ العَدَمُ السَّابِقُ عَلَى وُجُودِهِ.

وَحَقِيقَةُ القِدَمِ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ العَدَمِ السَّابِقِ عَلَى الوُجُودِ، وَإِذَا أُطْلِقَ فِي الحَادِثِ فَالـمُرَادُ طُولُ الـمُدَّةِ، كَبِنَاءٍ قَدِيمٍ، وَالعُرْجُونِ القَدِيمِ، وَ﴿ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥].

وَبَيَانُ أَخْذِ القِدَمِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ أَنْ تَقُولَ: اسْتِغْنَاؤُهُ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ يُوجِبُ لَهُ القِدَمَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ حَادِثاً لَافْتَقَرَ إِلَى الـمُحْدِثِ؛ لِـمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الحَادِثَ لَابُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ، وَيَلْزَمُ الدَّوْرُ أَوِ التَّسَلْسُلُ، وَهُمَا بَاطِلَانِ لِـمَا يَلْزَمُ عَلَى الدَّوْرِ مِنْ تَقَدُّمِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ بِمَرْتَبَتَيْنِ أَوْ مَرَاتِبَ، وَهُوَ تَهَافُتٌ لَا يُعْقَلُ، وَلِـمَا فِي التَّسَلْسُلِ مِنْ فَرَاغِ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَهَذَا لَا يُعْقَلُ أَيْضاً، فَتَبَيَّنَ اسْتِحَالَةُ الدَّوْرِ وَالتَّسَلْسُلِ.

وَافْتِقَارُهُ تَعَالَى إِلَى الـمُحْدِثِ يُنَافِي اسْتِغْنَاءَهُ، وَاسْتِغْنَاؤُهُ وَاجِبٌ، وَمَا يُنَافِيهِ مُحَالٌ، فَإِذاً الـمُنَاسِبُ لِاسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى وُجُوبُ قِدَمِهِ.

قَوْلُهُ: «كَذَا البَقَاءُ دَائِماً مُلْتَزَمٌ» هَذِهِ العَقِيدَةُ الثَّالِثَةُ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ وُجُوبَ البَقَاءِ لِلْبَارِئِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وَالبَقَاءُ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ، وَحَقِيقَةُ البَقَاءِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ العَدَمِ اللَّاحِقِ عَلَى الوُجُودِ.

وَهَذَا هُوَ البَقَاءُ الصَّحِيحُ، خِلَافاً لِـمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ القِدَمَ وَالبَقَاءَ صِفَتَانِ نَفْسِيَّتَانِ، وَهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ اسْتِمْرَارِ الوُجُودِ فِي الـمَاضِي وَالـمُسْتَقْبَلِ، وَالوُجُودُ نَفْسِيٌّ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الذَّاتِ بِدُونِهِ.

وَهُوَ مَذْهَبٌ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا نَفْسِيَّيْنِ لَزِمَ أَنْ لَا تُعْقَلَ الذَّاتُ بِدُونِهِمَا، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِدَلِيلِ أَنَّ الذَّاتَ يُعْقَلُ وُجُودُهَا ثُمَّ يُطْلَبُ البُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قِدَمِهَا وَبَقَائِهَا.

وَبَيَانُ أَخْذِ البَقَاءِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ أَنْ تَقُولَ: الاسْتِغْنَاءُ يُوجِبُ لَهُ البَقَاءَ؛ إِذْ لَوْ لَـحِقَهُ العَدَمُ لَكَانَ جَائِزَ الوُجُودِ؛ لِصِدْقِ حَقِيقَةِ الجَائِزِ عَلَيْهِ، وَجَوَازُ وُجُودِهِ يَسْتَلْزِمُ افْتِقَارَهُ إِلَى الفَاعِلِ؛ لِاسْتِحَالَةِ وُقُوعِ الجَائِزِ لِنَفْسِهِ، وَالافْتِقَارُ يُنَافِي الاسْتِغْنَاءَ، وَالِاسْتِغْنَاءُ وَاجِبٌ، وَمَا يُنَافِيهِ مُحَالٌ، فَالـمُنَاسِبُ إِذاً لِاسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى وُجُوبُ البَقَاءِ.

وَقَوْلُهُ: «دَائِماً» حَالٌ مِنَ البَقَاءِ.

وَقَوْلُهُ: «مُلْتَزَمٌ» أَيْ: بَقَاؤُهُ لَازِمُ الدَّوَامِ.

مُخَالِفٌ لِغَيْرِهِ وَقَائِمْ ... بِنَفْسِهِ جَلَّ الْإِلَهُ الدَّائِمْ

قَوْلُهُ: «مُخَالِفٌ لِغَيْرِهِ» هِيَ العَقِيدَةُ الرَّابِعَةُ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى مُخَالِفٌ لِغَيْرِهِ مِنَ الحَوَادِثِ، وَهِيَ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ.

وَحَقِيقَةُ الـمُخَالَفَةِ: سَلْبُ الجِرْمِيَّةِ وَالعَرَضِيَّةِ وَلَوَازِمِهِمَا لِأَنَّ غَيْرَهُ تَعَالَى مُنْحَصِرٌ فِي الجِرْمِ وَالعَرَضِ.

وَحَقِيقَةُ الجِرْمِ: هُوَ مَا أَخَذَ قَدْرَهُ مِنَ الفَرَاغِ.

وَحَقِيقَةُ الفَرَاغِ: هُوَ الهَوَاءُ الـمُنْخَرِقُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَهُوَ جِرْمٌ لِأَخْذِهِ قَدْرَهُ فِيمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ.

وَحَقِيقَةُ العَرَضِ: هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، بَلْ يَقُومُ بِغَيْرِهِ، وَلَا يَبْقَى أَصْلًا، بَلْ يَسِيلُ كَالـمَاءِ.

فَلَوَازِمُ العَرَضِيَّةِ ثَلَاثَةٌ: الحُدُوثُ، وَوُجُودُهَا فِي زَمَانٍ، وَقِيَامُهَا بِمَحَلٍّ، فَالأَوَّلَانِ تُشَارِكُهُمَا الأَجْرَامُ فِيهِمَا، وَالثَّالِثُ تَنْفَرِدُ بِهِ الأَعْرَاضُ.

وَلَوَازِمُ الأَجْرَامِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا الحَيِّزُ، وَالتَّحَيُّزُ، وَالجِهَةُ، وَالـمِقْدَارُ، وَالأَزْمِنَةُ، وَالأَمْكِنَةُ، وَقَبُولُهَا لِلأَعْرَاضِ.

فَالبَارِئُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ لَيْسَ بِجِرْمٍ، وَلَا بِعَرَضٍ، وَلَا قَابِلًا لِـمَا يَقْبَلُهُ الجِرْمُ وَالعَرَضُ، جَلَّ الـمُنْفَرِدُ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، فَأَوَّلُ هَذِهِ الآيَةِ تَنْزِيهٌ، وَآخِرُهَا إِثْبَاتٌ، فَصَدْرُهَا يَرُدُّ عَلَى الـمُجَسِّمَةِ وَأَضْرَابِهِمْ، وَعَجُزُهَا يَرُدُّ عَلَى الـمُعَطِّلَةِ النَّافِينَ لِـجَمِيعِ الصِّفَاتِ.

وَبَيَانُ أَخْذِ الـمُخَالَفَةِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ أَنْ تَقُولَ: اسْتِغْنَاؤُهُ تَعَالَى يُوجِبُ لَهُ الـمُخَالَفَةَ لِلْحَوَادِثِ؛ إِذْ لَوْ مَاثَلَ تَعَالَى شَيْئًا مِنْهَا لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا؛ لِوُجُوبِ اسْتِوَاءِ الـمِثْلَيْنِ فِي كُلِّ مَا يَجِبُ، وَمِنْ جُمْلَةِ مَا يَجِبُ لِلْحَوَادِثِ: الحُدُوثُ، وَالحُدُوثُ يَسْتَلْزِمُ الافْتِقَارَ إِلَى الـمُحْدِثِ؛ لِـمَا تَقَدَّمَ مِنِ اسْتِحَالَةِ حُدُوثِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، وَالافْتِقَارُ يُنَافِي الاسْتِغْنَاءَ، وَالاسْتِغْنَاءُ وَاجِبٌ، وَمَا يُنَافِيهِ مُحَالٌ، فَالـمُنَاسِبُ لِاسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى مُخَالَفَتُهُ لِلْحَوَادِثِ.

قَوْلُهُ: «وَقَائِمٌ بِنَفْسِهِ» إِلَى آخِرِهِ، هَذِهِ العَقِيدَةُ الخَامِسَةُ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَهِيَ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ، أَيْ: القِيامُ بِالنَّفْسِ.

وَحَقِيقَتُهَا: سَلْبُ افْتِقَارِهِ تَعَالَى إِلَى الـمَحَلِّ وَالـمُخَصِّصِ، وَالـمُرَادُ بِالـمَحَلِّ: الذَّاتُ، وَالـمُرَادُ بِالـمُخَصِّصِ: الفَاعِلُ، بِمَعْنَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَاتٍ؛ لِأَنَّهُ لَوِ احْتَاجَ إِلَى ذَاتٍ لَكَانَ صِفَةً لِتِلْكَ الذَّاتِ، وَالصِّفَةُ لَا تَتَّصِفُ بِصِفَةِ الـمَعَانِي وَالـمَعْنَوِيَّةِ، وَمَوْلَانَا ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِمَا، فَلَيْسَ بِصِفَةٍ.

وَلَوِ احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ لَكَانَ حَادِثًا، وَالبُرْهَانُ قَاطِعٌ عَلَى قِدَمِهِ وَبَقَائِهِ، فَسُبْحَانَ مَنْ وَجَبَ لَهُ الغِنَى الـمُطْلَقُ.

وَالـمَوْجُودَاتُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الـمَحَلِّ وَالـمُخَصِّصِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

ـ قِسْمٌ غَنِيٌّ عَنِ الـمَحَلِّ وَالـمُخَصِّصِ، وَهُوَ ذَاتُ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ.

ـ وَقِسْمٌ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِمَا مَعًا، وَهُوَ الأَعْرَاضُ.

ـ وَقِسْمٌ غَنِيٌّ عَنِ الـمَحَلِّ، مُفْتَقِرٌ إِلَى الـمُخَصِّصِ، وَهُوَ الأَجْرَامُ.

ـ وَقِسْمٌ مَوْجُودٌ فِي الـمَحَلِّ، غَنِيٌّ عَنِ الفَاعِلِ، وَهِيَ صِفَاتُهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ لِأَنَّهَا قَدِيمَةٌ بِقِدَمِ الذَّاتِ.

وَبَيَانُ أَخْذِ القِيَامِ بِالنَّفْسِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ أَنْ تَقُولَ: اسْتِغْنَاؤُهُ تَعَالَى يُوجِبُ لَهُ القِيَامَ بِالنَّفْسِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ تَعَالَى قَائِمًا بِنَفْسِهِ لَاحْتَاجَ إِلَى مَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ، كَقِيَامِ الصِّفَةِ بِالـمَوْصُوفِ، فَيَكُونُ صِفَةً لِذَلِكَ الـمَحَلِّ، وَهُوَ بَاطِلٌ لِـمَا تَقَدَّمَ مِن اتِّصَافِهِ بِصِفَاتِ الـمَعَانِي وَالـمَعْنَوِيَّةِ، أَوْ إِلَى فَاعِلٍ يُخَصِّصُهُ بِالوُجُودِ فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ أَيْضًا لِـمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الحُدُوثِ، وَالافْتِقَارُ إِلَى الـمَحَلِّ

وَالـمُخَصِّصِ يُنَافِي الِاسْتِغْنَاءَ، وَالاسْتِغْنَاءُ وَاجِبٌ، وَمَا يُنَافِيهِ مُحَالٌ، فَالـمُنَاسِبُ لِاسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى قِيَامُهُ بِنَفْسِهِ، جَلَّ وَعَلَا، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ.

وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ ... وَلَازِمٌ لَهَا بِهَا التَّمَامُ

وَهْوَ سَمِيعٌ وَبَصِيرٌ يَا رَضِي ... وَمُتَكَلِّمٌ ....

لَـمَّا أَنْهَى الكَلَامَ عَلَى مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الاسْتِغْنَاءِ مِنَ العَقَائِدِ السَّلْبِيَّةِ، شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَلَى مَا يَدْخُلُ تَحْتَ عَقَائِدِ الـمَعَانِي، فَقَالَ: «وَالسَّمْعُ وَالبَصَرُ وَالكَلَامُ»، وَهِيَ العَقِيدَةُ السَّادِسَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالثَّامِنَةُ.

أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ وُجُوبَ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالسَّمْعِ وَالبَصَرِ، وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ وُجُوبَ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالكَلَامِ.

وَالـمَعَانِي جَمْعُ مَعْنًى، وَحَقِيقَةُ الـمَعْنَى: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ وَصْفٍ قَائِمٍ بِمَحَلٍّ، مُوجِبٍ لَهُ حُكْمًا مِنَ الأَحْكَامِ، سَوَاءٌ كَانَتْ حَادِثَةً كَبَيَاضِ الجِرْمِ وَسَوَادِهِ، أَوْ قَدِيمَةً كَعِلْمِهِ ـ تَعَالَى ـ وَقُدْرَتِهِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا بَعْدَ قِيَامِهَا بِمَحَلِّهَا تُوجِبُ لَهُ حُكْمًا، فَكُلُّ صِفَةٍ مَوْجُودَةٍ فِي نَفْسِهَا فَإِنَّهَا تُسَمَّى فِي الاصْطِلَاحِ صِفَةَ مَعْنًى.

وَإِن كَانَتِ الصِّفَةُ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ فِي نَفْسِهَا فَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً لِلذَّاتِ مَا دَامَتِ الذَّاتُ، غَيْرَ مُعَلَّلَةٍ بِعِلَّةٍ، سُمِّيَتْ صِفَةً نَفْسِيَّةً، أَوْ حَالًا نَفْسِيَّةً، مِثَالُهَا التَّحَيُّزُ لِلْجِرْمِ، وَقَبُولُهُ الأَعْرَاضَ.

وَإِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ فِي نَفْسِهَا، إِلَّا أَنَّهَا تَجِبُ لِلذَّاتِ مَا دَامَتْ عِلَّتُهَا قَائِمَةً بِالذَّاتِ سُمِّيَتْ صِفَةً مَعْنَوِيَّةً أَوْ حَالًا مَعْنَوِيَّةً، كَكَوْنِ الذَّاتِ قَادِرَةً وَعَالِـمَةً مَثَلًا.

قَوْلُهُ: «وَالسَّمْعُ» هَذِهِ الصِّفَةُ صِفَةُ مَعْنًى، وَحَقِيقَتُهَا: صِفَةٌ يَنْكَشِفُ بِهَا الـمَوْجُودُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ انْكِشَافًا يُبَايِنُ سِوَاهُ ضَرُورَةً. وَحَقِيقَةُ البَصَرِ مِثْلُهَا. وَيَتَعَلَّقَانِ بِالـمَوْجُودِ.

وَحَقِيقَةُ التَّعَلُّقِ: اقْتِضَاءُ الصِّفَةِ أَمْرًا زَائِدًا بَعْدَ قِيَامِهَا بِمَحَلِّهَا.

وَيَقَعُ الانْكِشَافُ بِالسَّمْعِ وَالبَصَرِ عَلَى كُلِّ مَوْجُودٍ، سَوَاءٌ كَانَ وَاجِبًا كَذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، أَوْ جَائِزًا كَذَوَاتِ الكَائِنَاتِ وَأَعْرَاضِهَا، هَذَا مَذْهَبُ الجُمْهُورِ لِأَنَّ الصَّحِيحَ تَعَلُّقُهُمَا بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ لِأَنَّ عِلَّةَ الرُّؤْيَةِ الوُجُودِ.

وَقَوْلُهُ: «انْكِشَافًا يُبَايِنُ سِوَاهُ ضَرُورَةً» يَعْنِي: الانْكِشَافُ بِهِمَا غَيْرُ الانْكِشَافِ الحَاصِلِ بِالعِلْمِ، فَهُمَا غَيْرُ العِلْمِ، زَائِدَانِ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّيْخُ **«السَّنُوسِيُّ»** فِي **«شَرْحِ الـمُقَدِّمَاتِ»**: «فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا وَجَبَ تَعَلُّقُ هَذِهِ الإِدْرَاكَاتِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِكُلِّ مَوْجُودٍ، وَالعِلْمُ أَيْضًا قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ، فَيَلْزَمُ إِمَّا تَحْصِيلُ الحَاصِلِ، أَوِ اجْتِمَاعُ الـمِثْلَيْنِ إِنْ كَانَ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ هُوَ عَيْنُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ العِلْمُ، وَإِمَّا خَفَاءُ بَعْضِ الـمَعْلُومَاتِ عَنِ العِلْمِ إِنْ كَانَ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ تِلْكَ الإِدْرَاكَاتُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ العِلْمُ، وَكِلَا الأَمْرَيْنِ مُسْتَحِيلٌ.

قُلْتُ: نَخْتَارُ مِنَ القِسْمَيْنِ الأَوَّلَ، وَهُوَ أَنَّ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ تِلْكَ الإِدْرَاكَاتُ هُوَ عَيْنُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ العِلْمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَحْصِيلُ الحَاصِلِ، وَلَا اجْتِمَاعُ الـمِثْلَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الإِدْرَاكَاتِ غَيْرُ مُتَّحِدَةِ الحَقِيقَةِ، سَوَاءٌ قُلْنَا إِنَّهَا أَنْوَاعٌ مِنَ العِلْمِ أَوْ لَا، فَتَعَلُّقَاتُهَا كَذَلِكَ غَيْرُ مُتَّحِدَةِ الحَقِيقَةِ، فَاجْتِمَاعُ تَعَلُّقَاتِهَا فِي مُتَعَلَّقٍ وَاحِدٍ لَيْسَ مِنْ تَحْصِيلِ الحَاصِلِ، وَلَا مِنِ اجْتِمَاعِ الـمِثْلَيْنِ، بَلْ كُلُّ تُعَلُّقٍ مِنْهَا لَهُ حَقِيقَةٌ مِنَ الانْكِشَافِ تَخُصُّهُ، لَيْسَتْ عَيْنَ حَقِيقَةِ سِوَاهُ، وَكُلُّ حَقِيقَةٍ مِنْهَا عَامَّةٌ لِـمَا تَصْلُحُ لَهُ.

وَهَذَا كَمَا نَقُولُ إِنَّ مُتَعَلَّقَ القُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَاحِدٌ وَهُوَ الـمُمْكِنَاتُ، وَلَا يَلْزَمُ مِن اجْتِمَاعِهِمَا فِي مُتَعلَّقٍ وَاحِدٍ تَحْصِيلُ الحَاصِلِ؛ لِاخْتِلَافِ حَقِيقَتَيْ تَعَلُّقِهِمَا، وَكُلٌّ مِنْهُمَا عَامٌّ بِتَعَلُّقِهِ الخَاصِّ بِحَقِيقَتِهِ بِجَمِيعِ الـمُمْكِنَاتِ، وَإِلَى هَذَا أَشَرْنَا بِقَوْلِنَا: «يُبَايِنُ سِوَاهُ ضَرُورَةً».

وَمَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ الـمُشَاهَدَةَ أَقْوَى مِنَ العِلْمِ إِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي حَقِّ الحَادِثِ لِنَقْصِ عِلْمِهِ وَعَدَمِ إِحَاطَتِهِ، فَقَدْ يَنْكَشِفُ لَهُ عِنْدَ الـمُشَاهَدَةِ أُمُورٌ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا عِلْمُهُ أَصْلًا، أَوْ تَعَلَّقَ لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ فَيَسْتَفِيدُ بِسَبَبِ السَّمْعِ وَالبَصَرِ عِلْمًا بِمَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا عِنْدَهُ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ لَا يَنْكَشِفُ بِهِمَا فِي حَقِّهِ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ مُنْكَشِفًا لِعِلْمِهِ جَلَّ وَعَلَا لِوُجُوبِ إِحَاطَةِ عِلْمِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِجَمِيعِ الـمَعْلُومَاتِ، جُمَلِهَا وَتَفْصِيلِهَا، وَإِنَّمَا السَّمْعُ وَالبَصَرُ يَزِيدَانِ عَلَى العِلْمِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِحَقِيقَتِهِمَا وَتَعَلُّقِهِمَا الخَاصِّ بِهِمَا، وَلَا يَزِيدَانِ فِي حَقِيقَةِ عِلْمِهِ تَعَالَى شَيْئًا أَصْلًا»[1]. تَمَّ كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: «وَالكَلَامُ» هُوَ أَيْضًا صِفَةُ مَعْنًى، وَحَقِيقَةُ الكَلَامِ الأَزَلِيِّ: هُوَ الـمَعْنَى القَائِمُ بِالذَّاتِ، الـمُعَبَّرُ عَنْهُ بِالعِبَارَاتِ الـمُخْتَلِفَاتِ، الـمُبَايِنُ لِـجِنْسِ الحُرُوفِ وَالأَصْوَاتِ، الـمُنَزَّهُ عَنِ البَعْضِ وَالكُلِّ، وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَالتَّجْدِيدِ

---

(1) شرح المقدمات للإمام السنوسي (ص 150 ـ 151) تحقيق نزار حمادي، ط1، مؤسسة المعارف 2009م.

وَالسُّكُوتِ[1]، وَاللَّحْنِ وَالإِعْرَابِ، وَسَائِرِ أَنْوَاعِ التَّغَيُّرَاتِ، الـمُتَعَلِّقُ بِهَا يَتَعَلَّقُ بِهِ العِلْمُ مِنَ الـمُتَعَلَّقَاتِ.

لَا شَكَّ أَنَّ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالإِجْمَاعَ مُصَرِّحَةٌ بِإِثْبَاتِ الكَلَامِ لِـمَوْلَانَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ، وَوَعْدٍ وَوَعِيدٍ، وَتَبْشِيرٍ وَتَحْذِيرٍ وَإِخْبَارٍ.

وَدَلِيلُ العَقْلِ يَدُلُّ أَيْضًا بِالطَّرِيقِ القَطْعِيِّ أَنَّ كُلَّ عَالِـمٍ بِأَمْرٍ يَصِحُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، وَمَوْلَانَا ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ عَالِمٌ بِجَمِيعِ الـمَعْلُومَاتِ الَّتِي لَا نِهَايَةَ لَهَا، فَصَحَّ أَنَّ لَهُ كَلَامًا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَكُلُّ مَا يَصِحُّ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ ـ جَلَّ وَعَلَا ـ وَجَبَ لَهُ؛ لِاسْتِحَالَةِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِصِفَةٍ جَائِزَةٍ.

فَالكَلَامُ إِذاً وَاجِبٌ لَهُ تَعَالَى، وَهُوَ الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالنَّظْمِ الـمُعْجِزِ الـمُسَمَّى أَيْضًا بِكَلَامِ اللَّـهِ تَعَالَى حَقِيقَةً لُغَوِيَّةً لِوُجُودِ كَلَامِهِ ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ فِيهِ بِحَسبِ الدَّلَالَةِ، لَا بِالحُلُولِ، وَيُسَمَّى بِالقُرْآنِ أَيْضًا تَسْمِيَةً إِلَهِيَّةً، لَا تَسْمِيَةَ اصْطِلَاحِيَّةً.

وَبَيَانُ أَخْذِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ أَنْ تَقُولَ: اسْتِغْنَاؤُهُ تَعَالَى يُوجِبُ لَهُ التَّنَزُّهَ عَنِ النَّقَائِصِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ عَدَمَ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ

---

(1) كلام الله تعالى القائم بذاته لا يجوز أن يطرأ عليه سكوت لأنه لو جاز أن يسكت ﷻ عن كلامه لجاز أن يتصف كلامُه بالعدم، وذلك يوجب حدوثه لأن السكوت إن كان قبل وجود الكلام لزم سبق العدم عليه، وذلك ينفي قِدَمَهُ ويُثبِتُ حدوثَه، وإن كان السكوت بعد وجود الكلام فقد طرأ عليه العدم، وهو ينفي بقاءَه، وإذا انتفى البقاء انتفى القِدَمُ لِـما تقرر أن كلما ثبت قِدَمُه استحال عدَمُه، وإذا انتفى القِدَم لزم ضده وهو الحدوث، وإذا لزم من السكوت حدوث الكلام لزم حدوث الذات لأن المتصف بالحادث حادِثٌ، والله تعالى ثبَتَ قِدَمُهُ واستحال عدَمُه، فكلامُه قديم كذاته، ويستحيل عليه السكوت، ومن هنا قَالَ الإِمَامُ الجَلِيلُ أَبُو جَعْفَر الطَّبَرِيّ فِي وَصْفِ اللَّـهِ ﷻ: «**هُوَ الـمُتَكَلِّمُ الَّذِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ السُّكُوتُ**». (التبصير في معالم الدين، ص 128)

نَقْصٌ، وَالـمُتَّصِفُ بِالنَّقْصِ مُحْتَاجٌ إِلَى مَنْ يُكَمِّلُهُ، وَالاحْتِيَاجُ إِلَى الـمُكَمِّلِ يُنَافِي الاسْتِغْنَاءَ، وَالاسْتِغْنَاءُ وَاجِبٌ، وَمَا يُنَافِيهِ مُحَالٌ، فَالـمُنَاسِبُ لِاسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى وُجُوبُ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ فِي حَقِّهِ.

قَوْلُهُ: «وَلَازِمٌ لَهَا» إِلَى آخِرِهِ، أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ وُجُوبَ لَوَازِمِ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ بِهَا تَمَامُ الأَحَد عَشَرَ الـمَذْكُورَةِ، وَهِيَ ـ أَيْ اللَّوَازِمُ الـمَذْكُورَةُ ـ : سَمِيعٌ، وَبَصِيرٌ، وَمُتَكَلِّمٌ، وَهِيَ صِفَاتٌ مَعْنَوِيَّةٌ، وَتَقَدَّمَ مَعْنَاهَا.

وَبَيَانُ أَخْذِهَا مِنَ الاسْتِغْنَاءِ: مُلَازَمَتُهَا لِصِفَاتِ الـمَعَانِي الثَّلَاثَةِ الـمُتَقَدِّمَةِ، بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ تِلْكَ وُجُودُ هَذِهِ، وَمِنْ نَفْيِهَا نَفْيُهَا.

وَقَوْلُهُ آخِرَ الصَّدْرِ: «يَا رَضِي» تَتْمِيمًا لِلشَّطْرِ ظَاهِرٌ.

وَنَـفْيُ الْغَـرَضِ ....

نَـفْيُ وُجُـوبِ الفِعْـلِ بَعْـدَهُ ثَبَـتْ وَنَـفْيُ تَـأْثِيرٍ بِقُـوَّةٍ جَـرَتْ

لَـمَّا فَرَغَ مِنَ الإِحْدَى عَشَرَ الوَاجِبَةِ، شَرَعَ يُبَيِّنُ لَكَ الثَّلَاثَةَ الَّتِي هِيَ مِنْ نَفْيِ الجَائِزَاتِ، فَقَالَ: «وَنَفْيُ الغَرَضِ»، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ الغَرَضَ مَنْفِيٌّ عَنِ اللَّـهِ تَعَالَى.

وَحَقِيقَةُ الغَرَضِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ وُجُودِ بَاعِثٍ يَبْعَثُهُ تَعَالَى عَلَى إِيجَادِ فِعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ أَوْ عَلَى حُكْمٍ مِنَ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ مُرَاعَاةِ مَصْلَحَةٍ تَعُودُ إِلَيْهِ تَعَالَى أَوْ إِلَى خَلْقِهِ.

وَلَا خَفَاءَ أَنَّ كِلَا الوَجْهَيْنِ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّـهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَمَّا اسْتِحَالَةُ عَوْدِ الـمَصْلَحَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى فَلِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنِ احْتِيَاجِهِ تَعَالَى إِلَى أَنْ يَتَكَمَّلَ بِمَخْلُوقِهِ،

وَأَمَّا إِلَى خَلْقِهِ فَكَذَلِكَ أَيْضًا لِـمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ دَفْعِ النَّقْصِ عَنْهُ تَعَالَى بِخَلْقِ الـمَصْلَحَةِ لِـخَلْقِهِ، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَدَفْعُ النَّقْصِ كَمَالٌ، فَلَزِمَ احْتِيَاجُهُ تَعَالَى إِلَى مَخْلُوقٍ وَهوَ الـمَصْلَحَةُ الَّتِي تُوجَدُ لِخَلْقِهِ كَالثَّوَابِ وَنَحْوِهِ لِيَتَكَمَّلَ بِهَا، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ مَنْ وَجَبَ لَهُ الغِنَى الـمُطْلَقُ.

وَبَيَانُ أَخْذِ نَفْيِ الغَرَضِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ أَنْ تَقُولَ: اسْتِغْنَاؤُهُ - جَلَّ وَعَزَّ - عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ يُوجِبُ لَهُ التَّنَزُّهَ عَنِ الأَغْرَاضِ فِي الأَفْعَالِ وَالأَحْكَامِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ فِي الفِعْلِ وَالحُكْمِ لَافْتَقَرَ إِلَى ذَلِكَ الفِعْلِ أَوْ ذَلِكَ الحُكْمِ لِيَتَحَصَّلَ لَهُ الغَرَضُ الـمُشْتَمِلُ عَلَيْهِ؛ لِـمَا ثَبَتَ فِي الشَّاهِدِ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَهُ غَرَضٌ فِي الشَّيْءِ فَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَاحْتِيَاجُهُ يُنَافِي اسْتِغْنَاءَهُ، وَاسْتِغْنَاؤُهُ وَاجِبٌ، وَمَا يُنَافِيهِ مُحَالٌ، وَمَا أَدَّى إِلَى الـمُحَالِ مُحَالٌ، فَالـمُنَاسِبُ لِاسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى نَفْيُ الغَرَضِ عَنْهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: «نَفْيُ وُجُوبِ الفِعْلِ بَعْدَهُ ثَبَتْ»، أَيْ: ثَبَتَ نَفْيُ وُجُوبِ الفِعْلِ عَلَيْهِ بَعْدَ مَعْرِفَتِكَ نَفْيَ الغَرَضِ عَنْهُ تَعَالَى، يُرِيدُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الـمُمْكِنَاتِ وَلَا تَرْكُهُ؛ إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلًا كَالثَّوَابَ مَثَلًا لَكَانَ جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِراً إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ؛ إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِلَّا مَا هُوَ كَمَالٌ لَهُ.

وَبَيَانُ أَخْذِ وُجُوبِ نَفْيِ الفِعْلِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ أَنْ تَقُولَ: اسْتِغْنَاؤُهُ تَعَالَى يَنْفِي عَنْهُ وُجُوبَ الفِعْلِ؛ إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ أَوْ تَرْكُهُ كَالثَّوَابِ وَالعِقَابِ لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ كَمَالًا فِي حَقِّهِ؛ إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ إِلَّا مَا هُوَ كَمَالٌ لَهُ، وَيَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ كَمَالًا افْتِقَارُهُ إِلَيْهِ لِئَلَّا يَلْحَقَهُ النَّقْصُ بِفَوَاتِ الكَمَالِ مَعَ عَدَمِ الفِعْلِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ فِي الكَمَالِ، وَافْتِقَارُهُ إِلَى بَعْضِ أَفْعَالِهِ لِيَتَكَمَّلَ بِهَا يُنَافِي اسْتِغْنَاءَهُ،

وَاسْتِغْنَاؤُهُ وَاجِبٌ، وَمَا يُنَافِيهِ مُحَالٌ، وَمَا أَدَّى إِلَى الـمُحَالِ مُحَالٌ. فَالـمُنَاسِبُ لِاسْتِغْنَائِهِ نَفْيُ وُجُوبِ الفِعْلِ عَنْهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: «وَنَفْيُ تَأْثِيرٍ بِقُوَّةٍ جَرَتْ»، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ نَفْيَ التَّأْثِيرِ الجَارِي بِالقُوَّةِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الفَيْلَسُوفِيُّ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ عَامَّةِ الـمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ النَّارَ وَنَحْوَهَا مِنَ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَاللِّبَاسِ وَغَيْرَهَا تُؤَثِّرُ بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللهُ فِيهَا، وَلَوْ نَزَعَهَا لَمْ تُؤَثِّرْ.

وَلَا خِلَافَ فِي بِدْعَةِ مَنْ يَعْتَقِدُ هَذَا، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي كُفْرِهِ.

وَالـمُؤْمِنُ الـمُحَقِّقُ يَعْتَقِدُ أَنَّ الأَشْيَاءَ لَا تُؤَثِّرُ بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللهُ فِيهَا، بَلْ أَجْرَى اللهُ العَادَةَ بِمَحْضِ اخْتِيَارِهِ أَنْ يَخْلُقَ الأَشْيَاءَ عِنْدَهَا، لَا بِهَا. فَهَذَا بِفَضْلِ اللَّـهِ تَعَالَى يَنْجُو مِنْ مَهَالِكِ الآخِرَةِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَخْتَلِفُ الأَشْيَاءُ عَنْ طَبَائِعِهَا، فَقَدْ تَكُونُ النَّارُ وَلَا يُوجَدُ الإِحْرَاقُ، كَنَارِ إِبْرَاهِيمَ، وَالسِّكِّينُ وَلَا يُوجَدُ القَطْعُ كَقَضِيَّتِهِ مَعَ وَلَدِهِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

وَبَيَانُ أَخْذِ نَفْيِ التَّأْثِيرِ بِالقُوَّةِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ أَنْ تَقُولَ: اسْتِغْنَاؤُهُ ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ يَجِبُ مِنْهُ نَفْيُ التَّأْثِيرِ لِغَيْرِهِ تَعَالَى بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللهُ تَعَالَى فِيهِ؛ لِـمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنِ افْتِقَارِهِ إِلَى وَاسِطَةٍ فِي إِيجَادِ بَعْضِ الأَفْعَالِ، وَافْتِقَارُهُ يُنَافِي اسْتِغْنَاءَهُ، وَاسْتِغْنَاؤُهُ وَاجِبٌ، وَمَا يُنَافِيهِ مُحَالٌ، وَمَا أَدَّى إِلَى الـمُحَالِ مُحَالٌ.

فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ إِلَى الإِحْدَى عَشَرَ الـمُتَقَدِّمَةِ، فَالـمُجْتَمِعُ أَرْبَعَة عَشَرَ عَقِيدَةً، وَبِاللَّـهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ أَنْ تَفْعَلَ بِنَا كَمَا فَعَلْتَ بِأَهْلِ مَعْرِفَتِكَ، وَأَنْ تُمِيتَنَا عَلَى عَقَائِدِ الإِيمَانِ، بِجَاهِ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا وَوَسِيلَتِنَا إِلَيْكَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَالحَمْدُ لِلَّـهِ رَبِّ العَالَـمِينَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّـهِ العَلِيِّ العَظِيمِ.

وَتَحْتَهَـــا أَضْـــدَادُهَا وَهْيَ الْعَـــدَمْ   كَـــذَا الْحُـــدُوثُ وَطُـــرُوٌّ لِلْعَـــدَمْ

لَـمَّا فَرَغَ مِنَ الـمُعْتَقَدَاتِ الوَاجِبَةِ، شَرَعَ يُبَيِّنُ لَكَ الـمُعْتَقَدَاتِ الـمُسْتَحِيلَاتِ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ عَقِيدَةٍ مِنَ العَقَائِدِ الـمُتَقَدِّمَةِ يَدْخُلُ تَحْتَهَا ضِدُّهَا.

وَالـمُرَادُ بِالضِّدِّ ـ أَيْ: اللُّغَوِيِّ ـ كُلُّ مُنَافٍ، سَوَاءٌ كَانَ وُجُودِيًّا أَوْ عَدَمِيًّا.

وَأَقْسَامُ الـمُنَافَاةِ عِنْدَ أَهْلِ الأُصُولِ اثْنَيْنِ:

ـ تَنَافِي النَّقِيضَيْنِ.

ـ وَتَنَافِي الضِّدَّيْنِ.

فَالنَّقِيضَانِ: ثُبُوتُ أَمْرٍ وَنَفْيُهُ، كَثُبُوتِ الحَرَكَةِ وَنَفْيِهَا.

وَالضِّدَّانِ: هُمَا الـمَعْنَيَانِ الوُجُودِيَّانِ اللَّذَانِ بَيْنَهُمَا غَايَةُ الخِلَافِ، وَلَا تَتَوَقَّفُ عَقْلِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَلَى عَقْلِيَّةِ الآخَرِ، كَالبَيَاضِ وَالسَّوَادِ.

فَالنَّقِيضَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، كَوُجُودِ زَيْدٍ وَعَدَمِهِ.

وَالضِّدَّانِ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَقَدْ يَرْتَفِعَانِ، كَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، فَإِنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ، وَقَدْ يَرْتَفِعَانِ بِعَدَمِ مَحَلِّهِمَا الَّذِي هُوَ الجِرْمُ.

قَوْلُهُ: «وَهْيَ الْعَدَم»، هَذَا مُسَاوٍ لِنَقِيضِ العَقِيدَةِ الأُولَى الَّتِي هِيَ الوُجُودُ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ العَدَمِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

وَحَقِيقَةُ العَدَمِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ لَا شَيْء، أَوْ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَكُونُ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ العَدَمِ مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ الوُجُوبُ.

قَوْلُهُ: «كَذَا الحُدُوثُ» هَذَا مُسَاوٍ لِنَقِيضِ العَقِيدَةِ الثَّانِيَةِ الوَاجِبَةِ الَّتِي هِيَ القِدَمُ، أَيْ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ الحُدُوثِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

وَحَقِيقَةُ الحُدُوثِ: هُوَ الوُجُودُ بَعْدَ العَدَمِ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ الحُدُوثِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ القِدَمُ.

قَوْلُهُ: «وَطُرُوٌّ لِلْعَدَم» أَيْ: لُحُوقُ العَدَمِ، هَذَا مُسَاوٍ لِنَقِيضِ العَقِيدَةِ الوَاجِبَةِ الَّتِي هِيَ البَقَاءُ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ طُرُوُّ العَدَمِ، بِمَعْنَى لُحُوقِ العَدَمِ لَهُ، وَهُوَ الفَنَاءُ.

وَحَقِيقَةُ طُرُوِّ العَدَمِ: نَفْيُ الوُجُودِ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ طُرُوِّ العَدَمِ عَلَيْهِ تَعَالَى مِنَ الاسْتِغْنَاءِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ البَقَاءُ.

مُمَاثِلٌ مُفْتَقِرٌ وَالصَّمَمُ ... ثُمَّ الْعَمَى وَيَلِيهِ الْبَكَمُ

وَلاَزِمٌ وَهْيَ أَصَمُّ أَعْمَى ... وَأَبْكَمٌ فَافْهَمْ أَصَبْتَ الْمَرْمَى

قَوْلُهُ: «مُمَاثِلٌ» هَذَا مُسَاوٍ لِنَقِيضِ العَقِيدَةِ الرَّابِعَةِ الوَاجِبَةِ الَّتِي هِيَ الـمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ الـمُمَاثَلَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

وَحَقِيقَةُ الـمِثْلَيْنِ: هُمَا الأَمْرَانِ الـمُتَسَاوِيَانِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِ النَّفْسِ.

وَصِفَاتُ النَّفْسِ: هِيَ الَّتِي لَا تُعْقَلُ حَقِيقَةُ الذَّاتِ بِدُونِهَا، كَالتَّحَيُّزِ لِلْجِرْمِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ مِنْ صِفَاتِهِ النَّفْسِيَّةِ لِكَوْنِهِ لَا يُتَعَقَّلُ بِدُونِهِ.

وَحَقِيقَةُ الـمُمَاثَلَةِ: سَلْبُ الـمُخَالَفَةِ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ الـمُمَاثَلَةِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ الـمُخَالَفَةُ.

قَوْلُهُ: «مُفْتَقِرٌ» هَذَا مُسَاوٍ لِنَقِيضِ العَقِيدَةِ الخَامِسَةِ الَّتِي هِيَ القِيَامُ بِالنَّفْسِ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ الافْتِقَارِ فِي حَقِّهِ ـ تَعَالَى ـ إِلَى الـمَحَلِّ وَإِلَى الـمُخَصِّصِ.

وَحَقِيقَةُ الافْتِقَارِ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ الغِنَى الـمُطْلَقِ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ الافْتِقَارِ عَلَيْهِ تَعَالَى مِنَ الاسْتِغْنَاءِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ القِيَامُ بِالنَّفْسِ.

لَـمَّا أَنْهَى الكَلَامَ عَلَى نَقَائِضِ عَقَائِدِ السُّلُوبِ، شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَلَى أَضْدَادِ عَقَائِدِ الـمَعَانِي وَالـمَعْنَوِيَّةِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ الاسْتِغْنَاءِ مِنْهَا، فَقَالَ: «وَالصَّمَمُ ثُمَّ العَمَى وَيَلِيهِ البَكَمُ».

الصَّمَمُ ضِدُّ العَقِيدَةِ السَّادِسَةِ الوَاجِبَةِ الَّتِي هِيَ السَّمْعُ.

وَالعَمَى ضِدُّ العَقِيدَةِ السَّابِعَةِ الوَاجِبَةِ الَّتِي هِيَ البَصَرُ.

وَالبَكَمُ ضِدُّ العَقِيدَةِ الثَّامِنَةِ الوَاجِبَةِ الَّتِي هِيَ الكَلَامُ.

أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ الصَّمَمِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ العَمَى فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ البَكَمِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

وَحَقِيقَةُ الصَّمَمِ: غَيْبَةُ مَوْجُودٍ مَا عَنْ سَمْعِهِ تَعَالَى.

وَحَقِيقَةُ البَكَمِ: خُرُوجُ مَعْلُومٍ مَا عَنْ دَلَالَةِ كَلَامِهِ، وَكَوْنُهُ حَرْفًا أَوْ صَوْتاً، وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ السُّكُوتُ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ الصَّمَمِ وَالعَمَى وَالبَكَمِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ السَّمْعُ وَالبَصَرُ وَالكَلَامُ.

قَوْلُهُ: «وَلَازِمٌ» إِلَى آخِرِهِ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ أَضْدَادِ لَوَازِمِ الصَّمَمِ وَالعَمَى وَالبَكَمِ، وَهِيَ ـ أَيِ اللَّوَازِمُ ـ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ، فَأَضْدَادُهَا الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «وَهْيَ أَصَمُّ أَعْمَى أَبْكَمٌ».

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ أَصَمَّ أَوْ أَعْمَى أَوْ أَبْكَمَ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ السَّمْعُ وَالبَصَرُ وَالكَلَامُ، فَاسْتَلْزَمَ كَوْنُهُ سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا.

وَقَوْلُهُ: «فَافْهَمْ أَصَبْتَ المَرْمَى» أَيْ: فَافْهَمْ مَا أُبَيِّنُهُ لَكَ تُصِبِ الْمُرَادَ مِنْ مَقْصُودِكَ، تَمْثِيلًا بِرَامِي السَّهْمِ إِذَا أَصَابَ فِي مَرْمَاهُ مَقْصُودَهُ، أَيْ: فَافْهَمْ تُصِبْ فِي المَرْمَى، أَيْ: تَكُونُ مُصِيباً فِي حَالَةِ الرَّمْيِ.

كَذَا ثُبُوتُ غَرَضٍ لِلْبَارِي ... فِي الحُكْمِ أَوْ فِي فِعْلِهِ المُخْتَارِ

كَذَا وُجُوبُ الْفِعْلِ مَعْ ثُبُوتِ ... تَأْثِيرِ قُوَّةٍ ....

لَـمَّا أَنْهَى الكَلَامَ عَلَى أَضْدَادِ عَقَائِدِ المَعَانِي وَالمَعْنَوِيَّةِ الَّتِي تَمَّتْ بِهَا الإِحْدَى عَشَرَةَ المُسْتَحِيلَةُ، شَرَعَ يُبَيِّنُ لَكَ نَقَائِضَ العَقَائِدِ الثَّلَاثِ المَأْخُوذَةِ مِنَ الجَائِزِ، فَقَالَ: «كَذَا ثُبُوتُ غَرَضٍ» إِلَى آخِرِهِ.

أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ ثُبُوتِ الغَرَضِ لِلْبَارِئِ ـ تَعَالَى ـ فِي حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِهِ الشَّرْعِيَّةِ، أَوْ فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِ الاخْتِيَارِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ هُوَ الفَاعِلُ المُخْتَارُ، لَيْسَ عَلَيْهِ حَجْرٌ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ كَيْفَ يَشَاءُ بِمَا يَشَاءُ، فَسُبْحَانَ مَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ بِأَيِّ وَجْهٍ شَاءَ، هَذَا نَقِيضُ نَفْيِ الغَرَضِ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ ثُبُوتِ الغَرَضِ مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ نَفْيُ الغَرَضِ.

قَوْلُهُ: «كَذَا وُجُوبُ الفِعْلِ» هَذَا نَقِيضُ نَفْيِ وُجُوبِ الفِعْلِ، أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ وُجُوبِ الفِعْلِ عَلَيْهِ ـ تَعَالَى ـ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى النَّقْصِ فِي حَقِّهِ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ مَنْ وَجَبَ لَهُ الكَمَالُ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ وُجُوبِ الفِعْلِ عَلَيْهِ تَعَالَى مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ الَّذِي انْتَفَى بِهِ وُجُوبُ الفِعْلِ.

قَوْلُهُ: «مَعَ ثُبُوتِ تَأْثِيرِ قُوَّةٍ» هَذَا نَقِيضُ نَفْيِ التَّأْثِيرِ بِالقُوَّةِ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ ثُبُوتِ التَّأْثِيرِ بِالقُوَّةِ لِـمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنِ افْتِقَارِ الـمَوْلَى جَلَّ وَعَلَا إِلَى الوَاسِطَةِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ ثُبُوتِ التَّأْثِيرِ بِالقُوَّةِ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ الَّذِي انْتَفَى بِهِ التَّأْثِيرُ بِالقُوَّةِ.

..	**.......................... وَذِي النُّعُـــوتِ**
فِي اللهِ مُـــــــسْتَحِيلَةٌ فَـــــــدُونَكَا	**ثَمَـانٍ مَـعْ عِـشْرِينَ فَـافْهَمْ ذَلِـكَا**
تُؤْخَـــــذُ مِـــــنْ غِنَـــــاهُ يَـــــا أَخِي	**سُـــبْحَانَهُ مِـــنْ مَالِـــكٍ غَـــنِي**

النُّعُوتُ: أَيْ الصِّفَاتُ، الإِشَارَةُ تَعُودُ إِلَى الصِّفَاتِ القَرِيبَةِ فِي الذِّكْرِ وَهِيَ مَا بَعْدَ مَا يَجِبُ وَيَجُوزُ، أَيْ: فَإِنَّهَا مُسْتَحِيلَةٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الـمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «فِي اللَّـهِ».

قَوْلُهُ: «فَدُونَكَ» أَيْ: فَهَاكَ جُمْلَةَ هَذِهِ العَقَائِدِ الـمُتَقَدِّمَةِ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ عَقِيدَةً تُؤْخَذُ مِنَ الاسْتِغْنَاءِ، وَهِيَ الـمُرَادَةُ بِقَوْلِهِ: «فَافْهَمْ ذَلِكَ»، أَيِ العَدَدَ

الـمَذْكُورَ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي تُؤْخَذُ مِنْ مَعْنَى غِنَاهُ، فَسُبْحَانَ الـمَلِكِ الغَنِيِّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ. وَ«مِنْ» زَائِدَةٌ.

اللَّهُمَّ نَجِّنَا مِنَ الهَوَسِ فِي عَقَائِدِنَا حَتَّى نَلْقَاكَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ يَا رَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ.

انْتَهَتِ العَقَائِدُ الدَّاخِلَةُ تَحْتَ الاسْتِغْنَاءِ، وَالحَمْدُ لِلَّـهِ رَبِّ العَالَـمِينَ.

تَحْــتَ افْتِقَــارِ الــكُلِّ قُــدْرَةٌ كَــذَا إِرَادَةٌ عِلْـــــمٌ حَيَـــــاةٌ أُخِــــــذَا

شَرَعَ يُبَيِّنُ لَكَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ افْتِقَارِ الكَائِنَاتِ كُلِّهَا إِلَيْهِ فَقَالَ: «تَحْتَ افْتِقَارِ الكُلِّ قُدْرَةٌ»، أَيْ: إِنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الافْتِقَارِ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ عَقِيدَةً، تِسْعَةٌ مِنَ الوَاجِبَاتِ، وَاثْنَانِ مِنَ الجَائِزَاتِ، وَتِسْعَةٌ مِنَ الـمُسْتَحِيلَاتِ وَهِيَ أَضْدَادُ الوَاجِبَاتِ الـمُتَقَدِّمَةِ، وَاثْنَانِ نَقَائِضُ لِلْجَائِزَتَيْنِ.

أَوَّلُهَا: القُدْرَةُ: وَهِيَ صِفَةُ مَعْنًى، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِصِفَةِ القُدْرَةِ.

وَحَقِيقَةُ القُدْرَةِ: صِفَةٌ يَتَأَتَّى بِهَا إِيجَادُ كُلِّ مُمْكِنٍ وَإِعْدَامُهُ عَلَى وَفْقِ الإِرَادَةِ.

وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِجَمِيعِ الـمُمْكِنَاتِ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِالوَاجِبِ؛ لِـمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَحْصِيلِ الحَاصِلِ، وَلَا بِالـمُسْتَحِيلِ لِـمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ قَلْبِ الحَقَائِقِ، وَكِلَاهُمَا مُسْتَحِيلٌ[1].

وَهِيَ تَتَعَلَّقُ بِالـمُمْكِنِ تَعَلُّقًا صُلُوحِيًّا، وَهُوَ التَّعَلُّقُ القَدِيمُ، بِمَعْنَى أَنَّهَا صَالِحَةٌ لِلْإِيجَادِ وَالإِعْدَامِ عِنْدَ تَعَلُّقِ الإِرَادَةِ الأَزَلِيَّةِ بِهِمَا فِي مَا لَا يَزَالُ، وَتَعَلُّقًا تَنْجِيزِيًّا، وَهُوَ التَّعَلُّقُ الحَادِثُ الـمُقَارِنُ لِلْإِرَادَةِ بِالحُدُوثِ.

قَوْلُهُ: «إِرَادَةٌ» وَهِيَ صِفَةُ مَعْنًى، أَيْ: كَذَلِكَ الإِرَادَةُ دَاخِلَةٌ تَحْتَ الافْتِقَارِ، يُرِيدُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّـهَ تَعَالَى مُتَّصِفٌ بِصِفَةِ الإِرَادَةِ.

وَحَقِيقَةُ الإِرَادَةِ: صِفَةٌ تُخَصِّصُ الـمُمْكِنَ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ. وَهِيَ كَالقُدْرَةِ فِي التَّعَلُّقِ.

---

(1) قال الشيخ العلامة إبراهيم المارغني: القُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ مِنَ الصِّفَاتِ الـمُتَعَلِّقَةِ، وَمُتَعَلَّقُهُمَا وَاحِدٌ وَهْوَ الـمُمْكِنَاتُ، وَتَعَلُّقُهُمَا بِهَا تَعَلُّقُ تَأْثِيرٍ، غَيْرَ أَنَّ التَّأْثِيرَ بِالقُدْرَةِ فِي وُجُودِ الـمُمْكِنِ أَوْ عَدَمِهِ، وَالتَّأْثِيرُ بِالإِرَادَةِ فِي تَخْصِيصِ الـمُمْكِنِ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ.

وَخَرَجَ بِـ«الـمُمْكِنَات» الوَاجِبَاتُ وَالـمُسْتَحِيلَاتُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِمَا القُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ لِأَنَّ تَعَلُّقَهُمَا بِالوَاجِبَاتِ إِنْ كَانَ لِعَدَمِهَا فَعَدَمُهَا مُسْتَحِيلٌ؛ إِذْ هِيَ لَا تَقْبَلُ العَدَمَ، وَإِنْ كَانَ لِوُجُودِهَا فَهْوَ مِنْ بَابِ تَحْصِيلِ الحَاصِلِ، وَتَعَلُّقُهُمَا بِالـمُسْتَحِيلَاتِ إِنْ كَانَ لِوُجُودِهَا فَهْوَ مُسْتَحِيلٌ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ الوُجُودَ، وَإِنْ كَانَ لِعَدَمِهَا فَهْوَ مِنْ بَابِ تَحْصِيلِ الحَاصِلِ أَيْضاً.

لَا يُقَالُ: «يَلْزَمُ عَلَى عَدَمِ تَعَلُّقِهِمَا بِالوَاجِبَاتِ وَالـمُسْتَحِيلَاتِ نِسْبَةُ العَجْزِ إِلَى اللَّـهِ تَعَالَى لِقُصُورِ قُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ عَنِ التَّعَلُّقِ بِهِمَا»؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَا عَجْزَ وَلَا قُصُورَ وَإِنْ تَوَهَّمَهُمَا بَعْضُ الأَغْبِيَاءِ مِنَ الـمُبْتَدِعَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ العَجْزَ وَالقُصُورَ إِنَّمَا يَلْزَمَانِ فِيمَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِ القُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ وَلَـمْ تَتَعَلَّقَا بِهِ، أَمَّا مَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَعَلَّقَا بِهِ فَلَا يَلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ أَصْلًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الوَاجِبَاتِ وَالـمُسْتَحِيلَاتِ لَا يُمْكِنُ تَعَلُّقُ القُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ بِهِمَا لِـمَا عَلِمْتَ. (طالع البشرى على العقيدة الصغرى، ص 77 بعناية نزار حمادي)

قَوْلُهُ: «عِلْمٌ» يَعْنِي أَنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الافْتِقَارِ العِلْمُ، وَهُوَ صِفَةُ مَعْنًى، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِصِفَةِ العِلْمِ.

وَحَقِيقَةُ العِلْمِ: صِفَةٌ يَنْكَشِفُ بِهَا الـمَعْلُومُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، انْكِشَافًا لَا يَحْتَمِلُ النَّقِيضَ بِوَجْهٍ.

وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِأَقْسَامِ الحُكْمِ العَقْلِيِّ الثَّلَاثَةِ، عِلْمٌ وَاحِدٌ يَعْلَمُ بِهِ جَمِيعَ الـمَعْلُومَاتِ، وَاجِبَةً كَانَتْ كَذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، أَوْ جَائِزَةً كَذَوَاتِ الكَائِنَاتِ وَصِفَاتِهَا، أَوْ مُسْتَحِيلَةً كَالشَّرِيكِ أَنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ يَكُونُ، وَلَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ.

قَوْلُهُ: «حَيَاةٌ أُخِذَا» يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ تُؤْخَذُ مِنَ الافْتِقَارِ، وَهِيَ صِفَةُ مَعْنًى، وَمَعْنَى «أُخِذَا» رَاجِعٌ لِـجَمِيعِ الصِّفَاتِ الأَرْبَعِ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِصِفَةِ الحَيَاةِ.

وَحَقِيقَةُ الحَيَاةِ: صِفَةٌ تُصَحِّحُ لِـمَنْ قَامَتْ بِهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِالإِدْرَاكِ. وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، أَيْ لَا تَطْلُبُ أَمْرًا زَائِدًا بَعْدَ قِيَامِهَا بِمَحَلِّهَا.

وَهَذِهِ الأَرْبَعَةُ هِيَ الصِّفَاتُ الـمُتَوَقِّفُ عَلَيْهَا الفِعْلُ، بِحَيْثُ لَوِ انْعَدَمَ وَاحِدٌ مِنْهَا لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنَ الحَوَادِثِ؛ لِأَنَّ القُدْرَةَ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الإِيجَادُ والإِعْدَامُ تَابِعَةٌ لِلْإِرَادَةِ، فَلَا يُوجِدُ أَوْ يُعْدِمُ إِلَّا مَا أَرَادَ وُجُودَهُ أَوْ إِعْدَامَهُ، وَالإِرَادَةُ تَابِعَةٌ لِلْعِلْمِ، فَلَا يَكُونُ مُرِيدًا للشَّيْءِ مَعَ الجَهْلِ بِهِ، وَالحَيَاةُ شَرْطٌ فِي الجَمِيعِ، فَلَا يَتَّصِفُ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ إِلَّا مَنِ اتَّصَفَ بِالحَيَاةِ.

وَبَيَانُ أَخْذِ هَذِهِ العَقَائِدِ الأَرْبَعَةِ مِنَ الافْتِقَارِ أَنْ تَقُولَ: لَا شَكَّ فِي الْتِزَامِ الافْتِقَارِ إِلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ الأَرْبعةِ؛ إِذْ لَوِ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَـمَا أَمْكَنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الحَوَادِثِ؛ لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ الـمُتَوَقِّفِ بِدُونِ الـمُتَوَقَّفِ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ إِمْكَانِ الإِيجَادِ وَالإِعْدَامِ مِنْهُ عَدَمُ افْتِقَارِ الكَائِنَاتِ إِلَيْهِ؛ إِذْ مَنْ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ

الإِيجَادُ وَالإِعْدَامُ لَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ بِالضَّرُورَةِ، وَالِافْتِقَارُ وَاجِبٌ إِلَى الـمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَمَا يُنَافِيهِ مِنْ نَفْيِ قُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَعِلْمِهِ وَحَيَاتِهِ وَعُمُوم تَعَلُّقِ الـمُتَعَلِّقِ مِنْهَا مُحَالٌ، فَالـمُنَاسِبُ لِافْتِقَارِ الكَائِنَاتِ إِلَيْهِ تَعَالَى وُجُوبُ القُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالعِلْمِ وَالحَيَاةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

وَلاَزِمٌ فَقَـــادِرٌ مُرِيـــدُ   وَعَالِـــمٌ حَيٌّ فَخُـــذْ أَزِيـــدُ

يُرِيدُ أَنَّهُ لَوَازِمُ الصِّفَاتِ، وَهِيَ هَذِهِ الـمَعْنَوِيَّةِ الـمُشَارِ إِلَيْهَا بِـ«قَادِرٌ، مُرِيدٌ، وَعَالِمٌ، حَيٌّ» تَدْخُلُ تَحْتَ الافْتِقَارِ أَيْضًا، أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ كَوْنَهُ تَعَالَى قَادِرًا، وَكَوْنَهُ مُرِيدًا، وَكَوْنَهُ عَالِـمًا، وَكَوْنَهُ حَيًّا.

وَبَيَانُ أَخْذِ هَذِهِ العَقَائِدِ الأَرْبَعَةِ مِنَ الافْتِقَارِ: مُلَازَمَتُهَا لِعَقَائِدِ الـمَعَانِي الأَرْبَعَةِ الـمُتَقَدِّمَةِ، بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ تِلْكَ وُجُودُ هَذِهِ، وَمِنْ نَفْيِهَا نَفْيُهَا.

وَالفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَقَادِرٌ» وَاقِعٌ ـ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ـ فِي جَوَابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، وَهِيَ تُسَمَّى عِنْدَهُمْ الفَاءُ الفَصِيحَةُ، وَكَأَنَّ قَائِلًا قَالَ لَهُ: وَمَا لَازَمَ؟ فَقَالَ: إِنْ أَرَدْتَ بَيَانَهُ فَاللَّازِمُ هُوَ قَادِرٌ... إِلَى آخِرِهِ.

قَوْلُهُ: «فَخُذْ أَزِيدُ» أَيْ: فَخُذْ مَا قَدَّمْتُ لَكَ أَخْذَ قَبُولٍ وَتَفَهُّمٍ، أَزِيدُكَ بَقِيَّةَ العَقَائِدِ لِتَتِمَّ لَكَ الفَوَائِدُ.

فَائِدَةٌ: الـمُعْتَزِلَةُ ـ قَبَّحَهُمُ اللهُ تَعَالَى ـ نَفَوْا الصِّفَاتِ الحَقِيقِيَّةَ، وَاعْتَرَضُوا عَلَى مَنْ قَالَ بِوُجُودِهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ حَادِثَةً فَيَلْزَمُ قِيَامُ الحَوَادِثِ بِذَاتِهِ وَخُلُوِّهِ تَعَالَى فِي الأَزَلِ عَنِ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالعِلْمِ وَالحَيَاةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الكَمَالَاتِ، وَصُدُورُهَا عَنْهُ بِالقَصْدِ وَالاخْتِيَارِ، أَوْ بِشَرَائِطَ حَادِثَةٍ لَا بِدَايَةَ لَهَا، وَالكُلُّ بَاطِلٌ

بِاتِّفَاقٍ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ قَدِيمَةً، فَيَلْزَمُ تَعَدُّدُ القُدَمَاءِ، وَهُوَ كُفْرٌ بِإِجْمَاعِ الـمُسْلِمِينَ، وَقَدْ كَفَرَتِ النَّصَارَى بِزِيَادَةِ قَدِيمَيْنِ، فَكَيْفَ بِالأَكْثَرِ؟!

وَالجَوَابُ أَنَّ الـمَحْظُورَ إِنَّمَا هُوَ تَعَدُّدُ القُدَمَاءِ الـمُتَغَايِرَةِ، وَنَحْنُ نَمْنَعُ تَغَايُرَ الذَّاتِ مَعَ الصِّفَاتِ، وَالصِّفَاتِ بَعْضِهَا مَعَ بَعْضٍ، فَيَنْتَفِي التَّعَدُّدُ؛ إِذْ لَا يَكُونُ بِدُونِهِ، فَلَا يَلْزَمُ التَّكْثِيرُ وَلَا التَّعَدُّدُ، وَلَا قِدَمُ الغَيْرِ، وَلَا تَكْثِيرُ القُدَمَاءِ.

وَلَا يُقَالُ: إِنَّ القَوْلَ بِتَعَدُّدِ مُطْلَقِ القَدِيمِ كُفْرٌ، بَلْ إِذَا كَانَ قِدَمُهُ ذَاتِيًّا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُمْنَعُ تَعَدُّدُ القُدَمَاءِ إِذَا كَانَتْ ذَوَاتٍ مُسْتَقِلَّةً، لَا تَعَدُّدَ ذَاتٍ وَصِفَاتٍ لَهَا.

وَالنَّصَارَى وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِذَلِكَ فَقَدْ لَزِمَ القَوْلُ بِهِ حَيْثُ أَثْبَتُوا الأَقَانِيمَ الثَّلَاثَةَ الَّتِي هِيَ الوُجُودُ وَالعِلْمُ وَالحَيَاةُ، وَيُسَمَّى الأَوَّلُ بِالأَبِ، وَالثَّانِي بِالابْنِ، وَالثَّالِثُ بِرُوحِ القُدُسِ، وَزَعَمُوا أَنَّ أُقْنُومَ العِلْمِ انْتَقَلَ إِلَى بَدَنِ عِيسَى عليه السلام فَجَوَّزُوا الانْفِكَاكَ وَالانْتِقَالَ إِلَى الصِّفَاتِ، فَكَانَتْ ذَوَاتٍ مُتَغَايِرَةً؛ وَإِلَّا لَزِمَ قِيَامُ الـمَعْنَى بِنَفْسِهِ حَالَ الانْتِقَالِ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[المائدة: ٧٣]، بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[المائدة: ٧٣] لَشَاهِدُ صِدْقٍ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ بِآلِـهَةٍ ثَلَاثَةٍ، فَأَيْنَ هَذَا مِنَ القَوْلِ بِإِلَهٍ وَاحِدٍ لَهُ صِفَاتُ كَمَالٍ نَطَقَ بِهَا الكِتَابُ وَدَلَّتْ عَلَيْهَا الأَفْعَالُ، لَيْسَتْ عَيْنَهُ وَلَا غَيْرَهُ، وَبِاللَّـهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

كَـــــذَاكَ وَحْدَانِيَّـــــةٌ تُعَــــدَّدُ ....

الوَحْدَانِيَّةُ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ، وَهِيَ العَقِيدَةُ التَّاسِعَةُ، يُرِيدُ أَنَّ الوَحْدَانِيَّةَ تُعَدُّ مِنَ العَقَائِدِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ الافْتِقَارِ، أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

وَحَقِيقَةُ الوَحْدَانِيَّةِ: سَلْبُ الاثْنَيْنِيَّةِ، أَوْ نَفْيُ الكَمِّ الـمُتَّصِلِ وَالـمُنْفَصِلِ، وَنَفْيُ الشَّرِيكِ فِي الأَفْعَالِ.

وَالكَمُّ: عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ يَقْبَلُ القِسْمَةَ.

فَأَمَّا الكَمُّ الـمُتَّصِلُ فِي الذَّاتِ: هُوَ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ قَابِلَةً لِلْقِسْمَةِ، وَلَا يَقْبَلُ القِسْمَةَ إِلَّا الجِرْمُ الـمُرَكَّبُ مِنْ جَوَاهِرَ فَرْدَةٍ، وَهُوَ مُحَالٌ فِي حَقِّهِ.

وَأَمَّا الكَمُّ الـمُنْفَصِلُ فِي الذَّاتِ: هُوَ أَنْ تَكُونَ لِذَاتِهِ نَظِيرٌ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الكَمُّ الـمُتَّصِلُ فِي الصِّفَاتِ: هُوَ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مُتَعَدِّدَةً، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ لِوُجُوبِ الوَحْدَانِيَّةِ لِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَعَدُّدِ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ تَعَدُّدُهَا، خِلَافًا لِـمَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا الكَمُّ الـمُنْفَصِلُ فِي الصِّفَاتِ: هُوَ أَنْ تُوجَدَ صِفَاتُه فِي غَيْرِهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ أَيْضًا.

وَوَاحِدٌ فِي الأَفْعَالِ لِأَنَّهُ الـمُنْفَرِدُ بِالاخْتِرَاعِ، لَا مُؤَثِّرَ سِوَاهُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

فَتَعَيَّنَ وُجُوبُ وَحْدَانِيَّةِ مَوْلَانَا ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَبِهَذَا تَعْرِفُ أَنْ لَا مُؤَثِّرَ لِقُدْرَتِنَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِنَا الاخْتِيَارِيَّةِ، كَحَرَكَاتِنَا وَسَكَنَاتِنَا، بَلْ جَمِيعُ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ لِـمَوْلَانَا ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ بِلَا وَاسِطَةٍ.

وَقُدْرَتُنَا أَيْضًا مِثْلُ ذَلِكَ عَرَضٌ مَخْلُوقٌ لِـمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، تُقَارِنُ تِلْكَ الأَفْعَالَ، وَتَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ لَهَا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَصْلًا، وَإِنَّمَا أَجْرَى اللهُ

العَادَةَ أَنْ يَخْلُقَ عِنْدَ تَعَلُّقِ تِلْكَ القُدْرَةِ ـ لَا بِهَا ـ مَا شَاءَ مِنَ الأَفْعَالِ، وَجَعَلَ تَعَالَى وُجُودَ تِلْكَ القُدْرَةِ فِينَا مُقْتَرِنَةً بِتِلْكَ الأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ شَرْطًا فِي التَّكْلِيفِ.

وَهَذَا الاقْتِرَانُ وَالتَّعَلُّقُ لِهَذِهِ القُدْرَةِ الحَادِثَةِ بِتِلْكَ الأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ، هُوَ الـمُسَمَّى فِي الاصْطِلَاحِ وَالشَّرْعِ بِالكَسْبِ وَالاكْتِسَابِ، وَبِحَسْبِهِ تُضَافُ الأَفْعَالُ لِلْعِبَادِ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[البقرة: ٢٨٦]، **وَأَمَّا الاخْتِرَاعُ وَالإِيجَادُ فَهُوَ مِنْ خَوَاصِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ شَيْءٌ سِوَاهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.**

وَيُسَمَّى العَبْدُ عِنْدَ خَلْقِ اللَّـهِ فِيهِ القُدْرَةَ الـمُقَارِنَةَ لِلْفِعْلِ مُخْتَاراً، وَعِنْدَمَا يَخْلُقُ اللهُ فِيهِ الفِعْلَ مُجَرَّدًا عَنْ مُقَارَنَةِ القُدْرَةِ الحَادِثَةِ مَجْبُورًا وَمُضْطَرًّا، كَالـمُرْتَعِشِ مَثَلًا.

وَعَلَامَةُ مُقَارَنَةِ القُدْرَةِ الحَادِثَةِ لِلْفِعْلِ: تَيْسِيرُهُ بِحَسَبِ العَادَةِ فِعْلًا وَتَرْكًا، وَعَلَامَةُ الجَبْرِ وَعَدَمِ تِلْكَ القُدْرَةِ: عَدَمُ التَّيْسِيرِ، وَإِدْرَاكُ الفَرْقِ بَيْنَ هَاتَيْنِ الحَالَتَيْنِ ضَرُورِيٌّ لِكُلِّ عَاقِلٍ.

كَمَا أَنَّ الشَّرْعَ جَاءَ بِإِثْبَاتِ الحَالَتَيْنِ، وَتَفَضَّلَ بِإِسْقَاطِ التَّكْلِيفِ فِي الحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ حَالَةُ الجَبْرِ، دُونَ الأُولَى؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة: ٢٨٦]، أَيْ: إِلَّا مَا فِي وُسْعِهَا بِحَسَبِ العَادَةِ، وَأَمَّا بِحَسَبِ العَقْلِ وَمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ فَلَيْسَ فِي وُسْعِهَا ـ أَيْ طَاقَتِهَا ـ اخْتِرَاعُ شَيْءٍ مَا.

وَبِهَذَا تَعْرِفُ بُطْلَانَ مَذْهَبِ الجَبْرِيَّةِ القَائِلِينَ بِاسْتِوَاءِ الأَفْعَالِ كُلِّهَا، وَأَنَّهَا لَا قُدْرَةَ تُقَارِنُ شَيْئًا مِنْهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ فِي هَذِهِ الـمَقَالَةِ مُبْتَدِعَةٌ بُلْهٌ، يُكَذِّبُهُمُ الشَّرْعُ

وَالعَقْلُ، وَبُطْلَانَ مَذْهَبِ القَدَرِيَّةِ مَجُوسِ هَذِهِ الأُمَّةِ القَائِلِينَ بِتَأْثِيرِ القُدْرَةِ الحَادِثَةِ فِي الأَفْعَالِ عَلَى حَسْبِ إِرَادَةِ العَبْدِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ مُبْتَدِعَةٌ أَشْرَكُوا مَعَ اللَّـهِ غَيْرَهُ.

فَتَحَقَّقَ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ هَاذَيْنِ الـمَذْهَبَيْنِ الفَاسِدَيْنِ، فَهُوَ قَدْ خَرَجَ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ. انْتَهَى مِنْ شَرْحِ «**ذَاتِ البَرَاهِينِ**» لِلشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ[1].

فَالجَبْرِيَّةُ أَفْرَطُوا، وَالقَدَرِيَّةُ فَرَّطُوا، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَسَّطُوا.

وَبَيَانُ أَخْذِ الوَحْدَانِيَّةِ مِنَ الافْتِقَارِ أَنْ تَقُولَ: الجَوْهَرُ الفَرْدُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ القِسْمَةَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا وُجُودٌ وَاحِدٌ، فَلَوْ أَثَّرَتْ فِيهِ قُدْرَتَيْنِ لَزِمَ الوُجُودُ الوَاحِدُ مِنْ وُجُودَيْنِ، وَهَذَا مُحَالٌ لِأَنَّ نَفْسَ الوُجُودِ لَا يَتَجَزَّأُ، فَلَا يَقْبَلُ تَأْثِيرَ قُدْرَتَيْنِ، فَلَابُدَّ مِنْ عَجْزِ أَحَدِهِمَا، وَيَلْزَمُ مِنْهُ عَجْزُ الآخَرِ؛ لِأَنَّ مَا جَازَ عَلَى الـمِثْلِ يَجُوزُ عَلَى مُمَاثِلِهِ، فَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ مِنَ الحَوَادِثِ.

فَبَطَلَ تَعَلُّقُ القُدْرَتَيْنِ بِالـمُمْكِنِ الوَاحِدِ مَعَ اتِّفَاقِهِمَا، فَمَعَ الاخْتِلَافِ أَظْهَرُ فِي البُطْلَانِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي عَدَمَ الحَوَادِثِ، وَالـمُشَاهَدَةُ تَرُدُّهُ، فَافْتِقَارُ الكَائِنَاتِ كُلِّهَا إِلَيْهِ وَاجِبٌ بِالـمُشَاهَدَةِ، وَمَا يُنَافِيهِ مِنْ تَعَدُّدِ الآلِـهَةِ مُسْتَحِيلٌ، فَالـمُنَاسِبُ لِافْتِقَارِ الكَائِنَاتِ كُلِّهَا إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا[2].

---

(1) شرح أم البراهين للإمام السنوسي (ص 52)

(2) وهذا البرهان العقلي على وحدانية الله تعالى هو المشار إليه في قوله ﷻ: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء: ٢٢] قال الآلوسي: الذي عليه الجمهور إرادة المغايرة (يعني: لو كان فيهما آلهة غَيْرُ الله). والمراد بالفساد: البطلان والاضمحلال أو عدم التكون، والآية كما قال غير واحد مشيرة إلى دليل عقلي على نفي تعدد الآلهة، وهو قياس استثنائي، استثني فيه نقيض التالي لينتج نقيض المقدم، فكأنه قيل: لو تعدد الإله في العالَـم لفسد، لكنه لم يفسد، ينتج: إنه لم يتعدد الإله. اهـ.

لَـمَّا فَرَغَ مِنَ العَقَائِدِ الوَاجِبَةِ التِّسْعَةِ، شَرَعَ يُبَيِّنُ لَكَ العَقِيدَتَيْنِ الـمَأْخُوذَتَيْنِ مِنَ الجَائِزِ، فَقَالَ: «وَنَفْيُ تَأْثِيرٍ بِطَبْعٍ يُوجَدُ»، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ نَفْيَ التَّأْثِيرِ الَّذِي يُوجَدُ بِالطَّبْعِ، يُرِيدُ أَنَّ التَّأْثِيرَ مَنْفِيٌّ عَنْ غَيْرِ قُدْرَتِهِ تَعَالَى لِوُجُوبِ افْتِقَارِ الكَائِنَاتِ كُلِّهَا إِلَيْهِ ابْتِدَاءً وَدَوَامًا غَايَةَ الافْتِقَارِ.

وَبِهَذَا يَبْطُلُ مَذْهَبُ الطَّبَائِعِيِّينَ القَائِلِينَ بِتَأْثِيرِ الطَّبَائِعِ، كَكَوْنِ الطَّعَامِ يُشْبِعُ، وَالـمَاءُ يَرْوِي، وَالنَّارُ تَحْرِقُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ نَفْيُ التَّأْثِيرِ بِالعِلَّةِ يَبْطُلُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الفَلَاسِفَةِ القَائِلِينَ بِتَأْثِيرِ الأَفْلَاكِ وَالعِلَلِ، وَيَبْطُلُ أَيْضًا مَذْهَبُ القَدَرِيَّةِ القَائِلِينَ بِتَأْثِيرِ القُدْرَةِ الحَادِثَةِ فِي الأَفْعَالِ الاخْتِيَارِيَّةِ مُبَاشَرَةً أَوْ تَوَلُّدًا لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ تِلْكَ الأَشْيَاءَ تُؤَثِّرُ فِيمَا قَارَنَهَا بِطَبْعِهَا وَحَقِيقَتِهَا. قَالَ «**ابْنُ دهاق**»: وَلَا خِلَافَ فِي كُفْرِ مَنْ يَعْتَقِدُ هَذَا.

وهذا البرهان قد بسط فيه العلماء القول في كثير من المصنفات، واستخراجه من الآية أن يقال: لو تعددت الآلهة لم تتكون السموات والأرض لأن تكونهما إما بمجموع القدرتين أو بإحداهما، والكل باطل، أما الأول فلأن شأن الإله عمومُ تعلق قدرته بكل ممكن، فإذا توجهت لشيء أبرزته، فإذا وجد بهما معاً لزم تحصيل الحاصل وهو محال، ويلزم أيضا اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو باطل لما يلزم عليه من كون الأثر الواحد أثرين وهو باطل لأن الأثر الواحد لا يكون أثرين، إذ الوحدة تنافي التعدد. وأما الثاني وهو تكون السموات والأرض بإحدى القدرتين فهو باطل أيضا لما يلزم عليه من عجز الإله الآخر، ويلزم عليه عجز من وُجِدا بتكوينه أيضا لانعقاد المماثلة بينهما، ويلزم على عجزهما عدمُ وجود شيء من العالم، وذلك محال لأنه خلاف الحسّ والعيان، فيكون معنى ﴿لَفَسَدَتَا﴾ : لَـما وُجِدتَا، وهذا هو الحقّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا تُؤَثِّرُ بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللهُ ـ تَعَالَى ـ فِيهَا، وَهَذَا مُبْتَدِعٌ، وَالخِلَافُ فِي كُفْرِهِ.

وَالـمُؤْمِنُ الـمُحَقِّقُ لَا يُسْنِدُ لَـهَا التَّأْثِيرَ أَلْبَتَّةَ، لَا بِطَبْعِهَا، وَلَا بِقُوَّةٍ وُضِعَتْ فِيهَا، وَإِنَّمَا يَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَجْرَى العَادَةَ بِمَحْضِ اخْتِيَارِهِ أَنْ يَخْلُقَ تِلْكَ الأَشْيَاءَ عِنْدَهَا لَا بِهَا، فَهَذَا هُوَ النَّاجِي بِفَضْلِ اللَّـهِ تَعَالَى مِنَ الـمَهَالِكِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَخْتَلِفُ الأَشْيَاءُ عَنْ طَبَائِعِهَا، فَتكُونُ النَّارُ وَلَا إِحْرَاقَ، كَنَارِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، وَالسِّكِّينُ وَلَا قَطْعَ كَقَضِيَّةِ إِسْمَاعِيلَ.

وَبَيَانُ أَخْذِ نَفْيِ التَّأْثِيرِ بِالطَّبْعِ مِنَ الِافْتِقَارِ أَنْ تَقُولَ: افْتِقَارُ الكَائِنَاتِ إِلَى اللَّـهِ تَعَالَى يُوجِبُ نَفْيَ التَّأْثِيرِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ التَّأْثِيرُ لِغَيْرِهِ تَعَالَى فِي شَيْءٍ مَا، سَوَاءٌ كَانَ طَبِيعَةً أَوْ عِلَّةً، لَزِمَ اسْتِغْنَاءُ ذَلِكَ الأَثَرِ عَنْ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، وَالافْتِقَارُ إِلَيْهِ وَاجِبٌ، وَمَا يُنَافِيهِ مِن اسْتِغْنَاءِ غَيْرِهِ عَنْهُ مُحَالٌ، وَمَا أَدَّى إِلَى الـمُحَالِ مُحَالٌ، فَالـمُنَاسِبُ لِلِافْتِقَارِ نَفْيُ التَّأْثِيرِ بِالطَّبْعِ.

ثُـــمَّ حُـــدُوثُ الْعَـــالَمِ بِـــأَسْرِهِ ....

أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ العَالَـمَ ـ بِفَتْحِ اللَّامِ وَهُوَ مَا سِوَى اللَّـهِ وَصِفَاتِهِ ـ حَادِثٌ بِأَسْرِهِ، بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، أَيْ: بِأَجْمَعِهِ.

وَهَذِهِ العَقِيدَةُ دَاخِلَةٌ تَحْتَ الافْتِقَارِ، **وَبَيَانُ أَخْذِهَا مِنَ الِافْتِقَارِ أَنْ تَقُولَ:** افْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ يُوجِبُ حُدُوثَ العَالَـمِ بِأَسْرِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى؛ لِوُجُوبِ وُجُودِهِ لِأَنَّ القَدِيمَ لَا يَقْبَلُ العَدَمَ أَصْلًا، لَا سَابِقًا وَلَا لَاحِقًا، وَمَنْ لَا يَقْبَلُ العَدَمَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى مُخَصِّصٍ، وَعَدَمُ الافْتِقَارِ يُنَافِي

الافْتِقَارَ، وَالافْتِقَارُ وَاجِبٌ، وَمَا يُنَافِيهِ مُحَالٌ، وَمَا أَدَّى إِلَى الـمُحَالِ مُحَالٌ، فَالـمُنَاسِبُ لِلْإِفْتِقَارِ حُدُوثُ العَالَمِ بِأَسْرِهِ.

وَضِـــــدُّ كُلِّ وَاحِـــــدٍ فِي إِثْـــــرِهِ ....

لَـمَّا فَرَغَ مِنَ العَقِيدَتَيْنِ الـمَأْخُوذَتَيْنِ مِنَ الجَائِزِ الـمُتَمِّمَتَيْنِ لِلتِّسْعَةِ الوَاجِبَةِ إِحْدَى عَشَرَ، شَرَعَ فِي أَضْدَادِهَا، فَقَالَ: «وَضِدُّ كُلِّ وَاحِدٍ فِي إِثْرِهِ» يَعْنِي أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ ضِدُّهَا عَلَى إِثْرِهَا، وَسَأُبَيِّنُهَا لَكَ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى.

وَالـمُنَاسِبُ أَنْ يُؤَنَّثَ لَفْظُ «وَاحِدٍ»، لَكِنَّهُ عَنَى بِذَلِكَ الـمُعْتَقَدَ، وَيُعْذَرُ لِضِيقِ الشِّعْرِ.

ثُمَّ شَرَعَ فِي تَعْدَادِهَا فَقَالَ:

عَجْـــزٌ وَإِكْـــرَاهٌ وَجَهْـــلٌ مَـــوْتُ ....

العَجْزُ ضِدُّ العَقِيدَةِ الأُولَى الوَاجِبَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ صِفَاتِ الـمَعَانِي، وَهِيَ القُدْرَةُ.

وَحَقِيقَةُ العَجْزِ: تَعَذُّرُ مَا يُحَاوَلُ إِيجَادُهُ أَوْ إِعْدَامُهُ. أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ العَجْزَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى مُسْتَحِيلٌ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ العَجْزِ مِنِ افْتِقَارِ الكَائِنَاتِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ القُدْرَةُ.

قَوْلُهُ: «وَإِكْرَاهٌ» هَذَا ضِدُّ العَقِيدَةِ الثَّانِيَةِ الوَاجِبَةِ مِنْ صِفَاتِ الـمَعَانِي الَّتِي هِيَ الإِرَادَةُ، أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ الإِكْرَاهِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

وَحَقِيقَةُ الإِكْرَاهِ: إِيجَادُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ إِرَادَتَهُ تَعَالَى عَامَّةُ التَّعَلُّقِ بِجَمِيعِ الـمُمْكِنَاتِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَسْتَحِيلَ وُقُوعُ الشَّيْءِ مِنهَا بِغَيْرِ إِرَادَةٍ مِنْهُ تَعَالَى لِذَلِكَ الشَّيْءِ، وَإِذَا انْتَفَتِ الإِرَادَةُ عَنْهُ تَعَالَى فَيَصِيرُ حِينَئِذٍ مَوْلَانَا ـ جَلَّ

وَعَلَا ـ فَاعِلًا بِطَرِيقِ التَّعْلِيلِ أَوِ الطَّبْعِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ فِعْلُهُ بِالتَّعْلِيلِ أَوِ الطَّبْعِ لَزِمَ قِدَمُ الفِعْلِ فِيهِمَا مَعاً، وَاقْتِرَانُ الفِعْلِ حِينَئِذٍ بِوُجُودِهِ تَعَالَى، فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا قِدَمُ العَالَـمِ، وَقَدْ قَامَ البُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ الحُدُوثِ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ، وَيَلْزَمُ أَيْضًا نَفْيُ الصِّفَاتِ الوَاجِبَةِ لِـمَوْلَانَا ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ مِنَ القُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالعِلْمِ وَالحَيَاةِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ صُرَاحٌ.

فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ فَاعِلٌ بِمَحْضِ الاخْتِيَارِ، وَبَطَلَ مَذْهَبُ الفَلَاسِفَةِ وَالطَّبَائِعِيِّينَ أَذَلَّ اللهُ جَمِيعَهُمْ.

فَالحَاصِلُ أَنَّ أَقْسَامَ الفَاعِلِ بِحَسَبِ التَّقْدِيرِ العَقْلِيِّ ثَلَاثَةٌ:

❖ فَاعِلٌ بِالاخْتِيَارِ: وَهُوَ الَّذِي يَتَأَتَّى مِنْهُ الفِعْلُ وَالتَّرْكُ.

❖ وَفَاعِلٌ بِالتَّعْلِيلِ: وَهُوَ الَّذِي يَتَأَتَّى مِنْهُ الفِعْلُ دَونَ التَّرْكِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ فِعْلُهُ عَلَى وُجُودِ شَرْطٍ وَلَا انْتِفَاءِ مَانِعٍ، كَحَرَكَةِ الخَاتِمِ بِحَرَكَةِ الإِصْبَعِ.

❖ وَفَاعِلٌ بِالطَّبْعِ: وَهُوَ الَّذِي يَتَأَتَّى مِنْهُ الفِعْلُ دُونَ التَّرْكِ، وَيَتَوَقَّفُ فِعْلُهُ عَلَى وُجُودِ الشَّرْطِ وَانْتِفَاءِ الـمَانِعِ، كَالنَّارِ فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ إِحْرَاقُهَا عَلَى وُجُودِ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ مُقَارَنَةُ الحَطَبِ وَانْتِفَاءُ الـمَانِعِ الَّذِي هُوَ البَلَلُ.

وَالأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ كُلُّهَا مَوْجُودَةٌ عِنْدَ الفَلَاسِفَةِ وَالطَّبَائِعِيِّينَ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهَا عِنْدَ الـمُؤْمِنِينَ إِلَّا وَاحِدٌ: وَهُوَ الفَاعِلُ الـمُخْتَارُ، ثُمَّ هُوَ خَاصٌّ بِوَاحِدٍ وَهُوَ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، لَا مُوجِدَ سِوَاهُ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ الإِكْرَاهِ مِنَ الافْتِقَارِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ الإِرَادَةُ.

قَوْلُهُ: «وَجَهْلٌ» هَذِهِ ضِدُّ العَقِيدَةِ الثَّالِثَةِ الوَاجِبَةِ مِنْ صِفَاتِ الـمَعَانِي الَّتِي هِيَ العِلْمِ، أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ الجَهْلِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، سَوَاءٌ كَانَ مُرَكَّبًا أَوْ بَسِيطًا.

وَحَقِيقَةُ الجَهْلِ: نَفْيُ العِلْمِ بِالـمَقْصُودِ، وَفِي مَعْنَاهُ: الشَّكُّ، وَالظَّنُّ، وَالوَهْمُ، وَالنِّسْيَانُ، وَالنَّوْمُ، وَكَوْنُ العِلْمِ نَظَرِيًّا، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ الجَهْلِ مِنَ الافْتِقَارِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ العِلْمُ.

قَوْلُهُ: «مَوْتُ» هَذِهِ ضِدُّ العَقِيدَةِ الرَّابِعَةِ الوَاجِبَةِ مِنْ صِفَاتِ الـمَعَانِي الَّتِي هِيَ الحَيَاةُ، أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ الـمَوْتِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

وَحَقِيقَةُ الـمَوْتِ: انْقِطَاعُ مُدَّةِ الحَيَاةِ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى لِأَنَّ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ لَا يَتَّصِفُ بِالقُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالعِلْمِ وَالحَيَاةِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُتَّصِفٌ بِهَا.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ الـمَوْتِ مِنَ الِافْتِقَارِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ الحَيَاةُ.

.. وَعَاجِـــزٌ وَمُكْـــرَهٌ لاَ فَـــوْتُ

وَجَاهِـلٌ وَمَيِّـتٌ ....

شَرَعَ فِي أَضْدَادِ الصِّفَاتِ الـمَعْنَوِيَّةِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُهَا أَضْدَادُ الـمَعَانِي فَقَالَ: «وَعَاجِزٌ» إِلَى آخِرِهِ، أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ لَوَازِم أَضْدَادِ القُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالعِلْمِ وَالحَيَاةِ، وَهِيَ: عَاجِزٌ، وَمُكْرَهٌ، وَجَاهِلٌ وَمَيِّتٌ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ عَاجِزًا وَكَوْنِهِ مُكْرَهًا وَكَوْنِهِ جَاهِلًا وَكَوْنِهِ مَيِّتًا مِنَ الافْتِقَارِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ كَوْنُهُ قَادِرًا وَمُرِيدًا وَعَالِـمًا وَحَيًّا.

قَوْلُهُ: «لَا فَوْتُ» رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ بِالإِكْرَاهِ وَنَفْيِ الإِرَادَةِ لِأَنَّهُ بِانْتِفَائِهَا يُوجِدُ بِالعِلَّةِ أَوِ الطَّبِيعَةِ، فَتَخْرُجُ حِينَئِذٍ بَعْضُ الـمُمْكِنَاتِ مِنْ إِرَادَتِهِ، فَرَدَّ عَلَى قَائِلِ ذَلِكَ بِـ«لَا فَوْت»، أَيْ: إِنَّهُ لَا يَفُوتُ إِرَادَتَهُ شَيْءٌ مِنَ الـمُمْكِنَاتِ.

وَيَصْعُبُ أَخْذُ هَذِهِ الـمَعَانِي مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ، لَكِنَّهُ حِيلَةٌ لِلْهُرُوبِ مِنَ الحَشْوِ.

.... وَمِثْلُـــــهُ تَعَـــدُّدٌ عَـــنْ كُلِّ هَـــذَا جَـــلَّ هُـــو

أَيْ: وَمِثْلُ مَا تَقَدَّمَ مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَ الافْتِقَارِ: التَّعَدُّدُ، وَهِيَ تُسَاوِي نَقِيضَ العَقِيدَةِ التَّاسِعَةِ مِنْ عَقَائِدِ السُّلُوبِ الَّتِي هِيَ الوَحْدَانِيَّةُ. أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ التَّعَدُّدِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

وَحَقِيقَةُ التَّعَدُّدِ: سَلْبُ الوَحْدَانِيَّةِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ.

وَتُؤْخَذُ اسْتِحَالَةُ التَّعَدُّدِ مِنَ الافْتِقَارِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ الوَحْدَانِيَّةُ.

قَوْلُهُ: «عَنْ كُلِّ هَذَا جَلَّ هُو» أَيْ: جَلَّ اللهُ تَعَالَى عَنْ كُلِّ هَذِهِ الأَضْدَادِ الـمُسْتَحِيلَةِ.

ثُمَّ شَرَعَ فِي أَضْدَادِ العَقِيدَتَيْنِ الـمَأْخُوذَتَيْنِ مِنَ الجَائِزِ فَقَالَ:

وَعَـــنْ ثُبُـــوتِ أَثَـــرٍ بِـــالطَّبْعِ وَقِـــدَمِ الْعَـــالَمِ ....

أَيْ: جَلَّ البَارِئُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ عَنْ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ قُدْرَتِهِ أَثَرٌ مَا فَيَثْبُتُ بِالطَّبْعِ أَوْ بِالتَّعْلِيلِ وَيَسْتَغْنِي عَنْهُ تَعَالَى.

أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ ثُبُوتِ أَثَرٍ بِالطَّبْعِ، هَذِهِ العَقِيدَةُ تُنَاقِضُ نَفْيَ التَّأْثِيرِ بِالطَّبْعِ الَّذِي هُوَ الوَاجِبُ الدَّاخِلُ تَحْتَ الافْتِقَارِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ نَفْيُ التَّأْثِيرِ بِالطَّبْعِ.

قَوْلُهُ: «وَقِدَمُ العَالَمِ» أَيْ: جَلَّ البَارِئُ تَعَالَى عَنْ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهُ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ شَيْءٌ مِنَ العَالَمِ بِقِدَمِهِ؛ لِأَنَّ القَدِيمَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى أَحَدٍ، وَهُوَ تَعَالَى يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ.

أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ قِدَمِ العَالَمِ، وَهَذَا نَقِيضُ حُدُوثِ العَالَمِ الدَّاخِلِ تَحْتَ الافْتِقَارِ الَّذِي وَجَبَ بِهِ حُدُوثُ العَالَمِ.

وَتَـــمَّ جَمْـــعِي ....

فِي قَـــــــــــــوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ **خَمْـــــسُونَ فِي عَـــــدَدِنَا تَـــــرَاهُ**

مِـــــنَ الْعَقَائِـــــدِ عَلَى التَّمَـــــامِ **وَالْحَمْـــــدُ لِلَّهِ عَلَى الإِنْعَـــــامِ**

يَعْنِي أَنَّهُ تَمَّ، أَي: انْتَهَى قَوْلُهُ فِي جَمْعِ الخَمْسِينَ عَقِيدَةً الَّتِي تَرَاهُ فِي عَدَدِهِ بِالتَّمَامِ، وَهِيَ الَّتِي تَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» كَمَا مَرَّ تَبْيِينُهُ وَتَوْضِيحُهُ عَلَى أَكْمَلِ حَالٍ وَأَحْسَنِ هَيئَةٍ.

ثُمَّ حَمِدَ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ عَلَى النِّعْمَةِ الَّتِي مَنَّ بِهَا اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الكُنُوزِ الَّتِي لَا تَفْنَى، وَلَوْلَا نِعْمَةُ اللَّـهِ عَلَيْهِ وَفَضْلِهِ لَهَاسَ كَمَا هَاسَ مَنْ حَرَمَهُ اللهُ الوُصُولَ إِلَى تِلْكَ الكُنُوزِ بِعَدْلِهِ، فَهُوَ مُسْتَحِقُّ الحَمْدِ حَقِيقَةً، الَّذِي أَلْهَمَ وَهَدَى، ثُمَّ وَفَّقَ لِلْخَيْرَاتِ وَجَازَى عَلَى ذَلِكَ، وَالكُلُّ فِعْلُهُ تَعَالَى لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَالحَمْدُ لِلَّـهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ.

ثُمَّ شَرَعَ يَذْكُرُ لَكَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِ «**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**» ﷺ فَقَالَ:

ثُـــــمَّ مُحَمَّــــــدٌ رَسُـــــولُ اللهِ **سِـــتَّةُ عَـــشْرَ تَحْتَـــهُ يَـــا سَـــاهِي**

أَوَّلُهَـــا الـــصِّدْقُ مَـــعَ الْأَمَانَـــهْ **كَـــذَلِكَ التَّبْلِيـــغُ لاَ إِهَانَـــهْ**

أَيْ: ثُمَّ يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِنَا: «**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**» سِتَّةُ عَشْرَ عَقِيدَةً، أَوَّلُهَا الصِّدْقُ، أَيْ: وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ صِدْقَ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ عَنِ اللَّـهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لِتَصْدِيقِ اللَّـهِ لَهُمْ بِالْـمُعْجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنِّي».

وَحَقِيقَةُ الصِّدْقِ: مُوَافَقَةُ الخَبَرِ لِـمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، خَالَفَ الاعْتِقَادَ أَمْ لَا.

وَحَقِيقَةُ الْـمُعْجِزَةِ: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، مَقْرُونٌ بِالتَّحَدِّي، مَعَ عَدَمِ الْـمُعَارَضَةِ.

وَحَقِيقَةُ الرَّسُولِ: إِنْسَانٌ ذَكَرٌ حُرٌّ بَالِغٌ عَاقِلٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ فَهُوَ نَبِيٌّ.

قَوْلُهُ: «مَعَ الأَمَانَةِ»، أَيْ: الثَّانِي مِمَّا يَجِبُ فِي حَقِّ الرُّسُلِ الأَمَانَةُ، يُرِيدُ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَمَانَةَ الرُّسُلِ ـ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ لِأَنَّهُمْ لَوْ خَانُوا لَلَزِمَ قَلْبُ الحَقَائِقِ؛ لِأَمْرِ اللَّـهِ تَعَالَى بِالاقْتِدَاءِ بِهِمْ.

وَحَقِيقَةُ الأَمَانَةِ: حِفْظُ الجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ مِنَ التَّلَبُّسِ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ، نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ.

قَوْلُهُ: «كَذَلِكَ التَّبْلِيغُ» أَيْ: الثَّالِثُ مِمَّا يَجِبُ فِي حَقِّ الرُّسُلِ التَّبْلِيغُ، يُرِيدُ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ التَّبْلِيغَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَبُرْهَانُهُ هُوَ بُرْهَانُ الأَمَانَةِ.

وَحَقِيقَةُ التَّبْلِيغِ: هُوَ وَفَاؤُهُمْ بِمَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ.

قَوْلُهُ: «يَا سَاهِي» تَكْمِلَةُ البَيْتِ.

قَوْلُهُ: «لَا إِهَانَة» أَيْ: إِنَّهُمْ بَلَّغُوا مَا أُمِرُوا بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ إِهَانَةٌ لَهُ فَيَحْصُلُ الكِتْمَانُ.

قَالَ الشَّيْخُ «**السَّنُوسِيُّ**» فِي «**صُغْرَى الصُّغْرَى**»: فَالوَاجِبُ الأَوَّلُ يَزِيدُ عَلَى الأَمَانَةِ بِمَنْعِ الكَذِبِ سَهْوًا، وَيَزِيدُ عَلَى التَّبْلِيغِ بِمَنْعِ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا.

وَتَزِيدُ الأَمَانَةُ عَلَى الصِّدْقِ بِمَنْعِ وُقُوعِ الـمُخَالَفَةِ فِي غَيْرِ كَذِبِ اللِّسَانِ، وَتَزِيدُ عَلَى التَّبْلِيغِ بِمَنْعِ الـمُخَالَفَةِ فِي غَيْرِ التَّبْلِيغِ.

وَيَزِيدُ التَّبْلِيغُ عَلَى الصِّدْقِ بِمَنْعِ تَرْكِ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا، مَعَ لُزُومِ الصِّدْقِ فِيمَا بَلَّغُوا مِنْ ذَلِكَ. وَيَزِيدُ عَلَى الأَمَانَةِ بِمَنْعِ تَرْكِ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ نِسْيَانًا.

وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ بَعْدَ هَذَا مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الوَاجِبَاتُ الثَّلَاثَةُ، وَمَا يَشْتَرِكُ فِيهِ اثْنَانِ مِنْهَا دُونَ الثَّالِثِ، وَمَا يَزِيدُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى مَجْمُوعِ البَاقِيَيْنِ[1]. انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وَضِدُّهَا فَكَذِبٌ خِيَانَهْ كِتْمَانُ مَا قَدْ أُمِرُوا بَيَانَهْ

أَيْ: إِنَّهُ لَـمَّا وَجَبَ عَلَيْكَ اعْتِقَادُ الثَّلَاثَةِ الوَاجِبَةِ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِقَوْلِكَ: «**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**»، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ أَضْدَادِهَا الَّتِي هِيَ الكَذِبُ وَالخِيَانَةُ وَالكِتْمَانُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

---

(1) عقيدة صغرى الصغرى للإمام السنوسي (ص29) الطبعة الخيرية عام 1304هـ

فَالكَذِبُ ضِدُّ الصِّدْقِ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِمْ.

وَحَقِيقَةُ الكَذِبِ: عَدَمُ مُطَابَقَةِ الخَبَرِ لِـمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَافَقَ الاعْتِقَادَ أَمْ لَا.

وَالخِيَانَةُ ضِدُّ الأَمَانَةِ، وَهِيَ مُسْتَحِيلَةٌ فِي حَقِّهِمْ.

وَحَقِيقَةُ الخِيَانَةِ: عَدَمُ حِفْظِ الجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ مِنَ التَّلَبُّسِ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ، نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ.

وَالكِتْمَانُ ضِدُّ التَّبْلِيغِ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِمْ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى شَهِدَ لِنَبِيِّهِ بِالتَّبْلِيغِ التَّامِّ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الذاريات: ٥٤] فِي كَثِيرٍ مِنْ آيِ الكِتَابِ.

وَحَقِيقَةُ الكِتْمَانِ: عَدَمُ الوَفَاءِ بِمَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ.

وَالفَاءُ زَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِ: «فَكَذِبٌ» لِلْوَزْنِ. وَ«بَيَانَه» مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الخَافِظِ.

جَـــوَازُ عَـــرْضِ بَـــشَرٍ لاَ يَقْـــدَحُ ....

أَيْ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ جَوَازَ الأَعْرَاضِ البَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُنَافِي عُلُوَّ رُتَبِهِمْ، كَالـمَرَضِ وَنَحْوِهِ؛ بِدَلِيلِ مُشَاهَدَةِ ذَلِكَ فِيهِمْ.

هَذَا شُرُوعٌ مِنْهُ فِي الجَائِزِ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهِيَ العَقِيدَةُ السَّابِعَةُ، يَعْنِي أَنَّ مَنْ كَانَ مَعَهُمْ شَاهَدَ وُقُوعَ تِلْكَ الأَعْرَاضِ بِهِمْ، وَالـمُشَاهَدَةُ مِنَ اليَقِينِيَّاتِ، وَنُقِلَتْ إِلَى مَنْ لَمْ يُعَاصِرْهُمْ بِالتَّوَاتُرِ، وَالتَّوَاتُرُ أَيْضًا مِنَ اليَقِينِيَّاتِ: وَهُوَ نَقْلُ جَمْعٍ عَنْ جَمْعٍ بِحَيْثُ يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الكَذِبِ عَادَةً.

قَالَ الشَّيْخُ «**السَّنُوسِيُّ**» فِي «**صُغْرَى الصُّغْرَى**»: فَقَوْلُنَا: «الأَعْرَاض» احْتِرَازٌ مِنْ مَذْهَبِ النَّصَارَى فِي وَصْفِهِمْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالصِّفَةِ القَدِيمَةِ.

وَقَوْلُنَا: «البَشَرِيَّةِ» احْتِرَازٌ مِنِ اعْتِقَادِ الجَاهِلِيَّةِ أَنَّ البَشَرِيَّةَ تُنَافِي الرِّسَالَةَ.

وَقَوْلُنَا: «الَّتِي لَا تُنَافِي عُلُوَّ مَرْتَبَتِهِمْ» احْتِرَازٌ مِنِ اعْتِقَادِ اليَهُودِ وَكَثِيرٍ مِنْ جَهَلَةِ الـمُؤَرِّخِينَ وَالـمُفَسِّرِينَ اتِّصَافَ الأَنْبِيَاءِ ـ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ بِنَقِيصَةِ الـمَعْصِيَةِ أَوِ الـمَكْرُوهِ وَنَحْوِهِمَا.

وَبِهَذَا تَعْرِفُ أَنَّ كُلَّ مَا أَوْهَمَ فِي حَقِّهِمْ أَوْ فِي حَقِّ الـمَلَائِكَةِ نَقْصًا مِنَ الكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ وَجَبَ تَأْوِيلُهُ[1]. انْتَهَى كَلَامُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَفَائِدَةُ جَوَازِ هَذِهِ الأَعْرَاضِ عَلَيْهِمْ إِمَّا لِتَعْظِيمِ أَجْرِهِمْ، أَوْ لِلتَّشْرِيعِ، أَوْ لِلتَّسَلِّي عَنِ الدُّنْيَا، أَوِ التَّنْبِيهِ لِـخِسَّةِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللَّـهِ تَعَالَى وَعَدَمِ رِضَاهُ بِهَا دَارَ جَزَاءٍ لِأَوْلِيَائِهِ بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِـهِمْ فِيهَا عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَفِيهَا أَيْضًا أَعْظَمُ دَلِيلٍ عَلَى صِدْقِهِمْ، وَأَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ عِنْدِ اللَّـهِ تَعَالَى، وَأَنَّ تِلْكَ الخَوَارِقَ الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَى أَيْدِيهِمْ هِيَ بِمَحْضِ خَلْقِ اللَّـهِ لَـهَا تَصْدِيقًا لَـهُمْ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لَـهُمْ قُوَّةٌ عَلَى اخْتِرَاعِهَا لَدَفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ مَا هُوَ لَيْسَ مِنْهَا مِنَ الأَمْرَاضِ وَالجُوعِ وَأَلَمِ الحَرِّ وَالبَرْدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا سَلِمَ مِنْهُ كَثِيرٌ مِمَّنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالنُّبُوَّةِ.

وَفِيهَا أَيْضًا رِفْقٌ بِضُعَفَاءِ العُقُولِ لِئَلَّا يَعْتَقِدُوا فِيهِمُ الأُلُوهِيَّةَ لِـمَا يَرَوْنَ لَـهُمْ ـ صَلَوَاتُ اللَّـهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ـ مِنَ الخَوَارِقِ وَالخَوَاصِّ الَّتِي خَصَّهُمُ اللهُ تَعَالَى بِهَا.

قَوْلُهُ: «لَا يَقْدَحُ» هُوَ الـمُرَادُ بِقَوْلِهِ: الَّتِي لَا تُنَافِي عُلُوَّ رُتْبَتِهِمْ، أَيْ: لَا تَقْدَحُ فِي عُلُوِّ رُتْبَتِهِمْ، أَوْ لَا تَقْدَحُ فِي مَنَازِلِـهِمُ العَلِيَّةِ.

---

(1) عقيدة صغرى الصغرى للإمام السنوسي (ص32) الطبعة الخيرية عام 1304هـ

.... وَعَـــــدَمُ الجَـــوَازِ ذَاكَ يُطْـــرَحُ

هَذِهِ العَقِيدَةُ الثَّامِنَةُ، وَهِيَ ضِدُّ الَّتِي قَبْلَهَا، يَعْنِي: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَقِدَ اسْتِحَالَةَ عَدَمِ جَوَازِ الأَعْرَاضِ عَلَيْهِمْ كَمَا اعْتَقَدَتِ النَّصَارَى فِي عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَدَمِ البَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ كَمَا اعْتَقَدَتِ الجَاهِلِيَّةُ مُنَافَاةَ البَشَرِيَّةِ لِلرِّسَالَةِ، وَهُوَ الـمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «ذَلِكَ يُطْرَحُ».

وَأَرْبَـــعٌ تَـــدْخُلُ تَحْـــتَ الـــصِّدْقِ   فَـــافْهَمْ كَلاَمِي فَهْـــمَ وَالِي الرِّفْـــقِ

أَيْ: وَتَدْخُلُ أَرْبَعٌ مِنَ الـمُعْتَقَدَاتِ تَحْتَ الصِّدْقِ الدَّاخِلِ فِي قَوْلِهِ: «**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**» لِأَنَّ التَّصْدِيقَ وَاقِعٌ فِي جُمْلَةِ مَا جَاءِ بِهِ ﷺ، وَمِنْ جُمْلَةِ مَا جَاءَ بِهِ الأَرْبَعَةُ الآتِيَةُ.

فَافْهَمْ كَلَامِي فَهْمَ مَنْ وَالَى الأَمْرَ وَوُفِّقَ فِيمَا يُحَاوِلُهُ، وَهَذَا طَلَبٌ لِتَفَهُّمِ كَلَامِهِ بِرِفْقٍ وَقَبُولٍ مِنْ غَيْرِ عُنْفٍ وَعِنَادٍ.

وَأَشَارَ إِلَى أَوَّلِ الأَرْبَعَةِ فَقَالَ:

إِيمَانُنَـــا بِهَـــوْلِ يَـــوْمِ الْآخِـــرْ   ....

وَلَا شَكَّ أَنَّ الإِقْرَارَ بِتَصْدِيقِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ يَسْتَلْزِمُ التَّصْدِيقَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ، وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ اليَوْمُ الآخِرُ، وَمُتَعَلَّقَاتِهِ كَالبَعْثِ لِعَيْنِ هَذَا البَدَنِ لَا لِـمِثْلِهِ، وَفِتْنَةِ القَبْرِ وَعَذَابِهِ، وَالصِّرَاطِ، وَالـمِيزَانِ، وَالحَوْضِ، وَالشَّفَاعَةِ، وَالجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ تَتَبُّعُهُ، وَقَدْ فُصِّلَ فِي تَوَالِيفِ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ.

وَأَشَارَ إِلَى الـمُعْتَقَدِ الثَّانِي الدَّاخِلِ تَحْتَ الصِّدْقِ بِقَوْلِهِ:

.... وَرُسْـــــــلِ اللهِ أُولِي المَفَـــــاخِرْ

أَيْ: وَكَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّصْدِيقُ بِهِ ﷺ التَّصْدِيقُ بِسَائِرِ الرُّسُلِ، وَكَذَلِكَ الأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّـهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَأَنَّ عَدَدَ الأَنْبِيَاءِ مِئَةَ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، وَالرُّسُلُ مِنْهُمْ ثَلاثَمِئَةً وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَقِيلَ: أَرْبَعَةَ عَشَرَ، وَقِيلَ: خَمْسَةَ عَشَرَ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّ الذُّكُورِيَّةَ شَرْطٌ، وَكَذَلِكَ الحُرِّيَّةُ.

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي نُبُوَّةِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ: مَرْيَم، وَآسِيَة، وَسَارَّة، وَهَاجَر، وَالصَّحِيحُ لَيْسَتْ بِأَنْبِيَاءٍ.

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي نُبُوَّةِ الإِسْكَنْدَرِ الرُّومِيِّ، وَالحَقُّ أَنَّهُ مَلِكٌ عَادِلٌ مُؤْمِنٌ. وَكَذَا لُقْمَان، وَالحَقُّ أَنَّهُ وَلِيٌّ حَكِيمٌ تِلْمِيذٌ لِأَلْفَيْ نَبِيٍّ.

قَوْلُهُ: «أُولِي الـمَفَاخِرِ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ رُسُلَ اللَّـهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ ـ أُولِي الـمَفَاخِرِ العِظَامِ وَالـمُعْجِزَاتِ الظَّاهِرَاتِ وَالآيَاتِ البَاهِرَاتِ، وَهُمْ أَفْضَلُ الخَلْقِ، وَأَفْضَلُهُمْ نَبِيُّنَا وَسَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ.

وَأَشَارَ إِلَى الـمُعْتَقَدِ الثَّالِثِ الدَّاخِلِ تَحْتَ الصِّدْقِ بِقَوْلِهِ:

مَلاَئِكَـــةٌ ....

أَيْ: وَكَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّصْدِيقُ بِهِ ﷺ التَّصْدِيقَ بِالـمَلَائِكَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»(1)، وَقَوْلِهِ ﷺ: «**لَوْ تَعْلَمُونَ مَا**

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر.

أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا، أَطَّتِ السَّمَاءُ وَحَقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ، مَا مِنْ مَوْضِعِ قَدَمٍ فِيهَا إِلَّا وَفِيهِ مَلَكٌ سَاجِدٌ لِلَّـهِ عَزَّ وَجَلَّ»(1).

وَأَيْضًا لِلَّـهِ بَيْتٌ مَعْمُورٌ يَطُوفُونَ بِهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.

وَهُمْ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ قَادِرَةٌ عَلَى التَّشَكُّلِ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، مَسْكَنُهَا السَّمَاوَاتُ، مَعْصُومُونَ مِنَ الذُّنُوبِ، ﴿**لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ** ⁦٦⁩﴾ [التحريم: ٦].

وَهَارُوتُ وَمَارُوتُ مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ بِأَرْضِ الهِنْدِ بِخَطِيئَتِهِمَا مَعَ الزُّهْرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ، بَلْ هُمْ رُسُلُ اللَّـهِ وَخَاصَّتُهُ، يَجِبُ تَعْظِيمُهُمْ وَتَوْقِيرُهُمْ وَتَنْزِيهُهُمْ عَنْ كُلِّ مَا يُخِلُّ بِعَظِيمِ قَدْرِهِمْ.

وَأَشَارَ إِلَى الـمُعْتَقَدِ الرَّابِعِ الدَّاخِلِ تَحْتَ الصِّدْقِ بِقَوْلِهِ:

.... وَالْكُتُـبِ الـسَّمَاوِيَهْ ....

أَيْ: وَكَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّصْدِيقُ بِهِ ﷺ التَّصْدِيقَ بِمَا أَخْبَرُوا بِهِ مِنَ الكُتُبِ الـمُنْزَلَةِ، وَهِيَ السَّمَاوِيَّةُ، مِئَةٌ وَأَرْبَعَةُ كُتُبٍ، عَشَرَةٌ عَلَى آدَمَ، وَخَمْسُونَ عَلَى شِيث، وَثَلَاثُونَ عَلَى إِدْرِيسَ، وَعَشَرَةٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَيُقَالُ فِي جَمِيعِهَا كُتُبٌ وَصُحُفٌ، وَالتَّوْرَاةُ عَلَى مُوسَى، وَالإِنْجِيلُ عَلَى عِيسَى، وَالزَّبُورُ عَلَى دَاوُودَ، وَالفُرْقَانُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

فَهَذَا كُلُّهُ مِنْ أَخْبَارِهِ ﷺ، يَجِبُ الإِيمَانُ بِهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.

---

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب الحزن والبكاء.

ثُمَّ شَرَعَ يَتكَلَّمُ عَلَى أَضْدَادِهَا فَقَالَ:

وَضِـــــدُّ كُلٍّ ظَـــــاهِرٌ عَلاَنِيَـــــهْ ....

أَيْ: وَضِدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الأَرْبَعَةِ عَقَائِدَ ظَاهِرٌ:

ـ فَضِدُّ الأَوَّلِ: عَدَمُ الإِيمَانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ.

ـ وَضِدُّ الثَّانِي: عَدَمُ الإِيمَانِ بِالرُّسُلِ.

ـ وَضِدُّ الثَّالِثِ: عَدَمُ الإِيمَانِ بِالـمَلَائِكَةِ.

ـ وَضِدُّ الرَّابعِ: عَدَمُ الإِيمَانِ بِالكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ.

فَهَذِهِ ثَمَانِيَةٌ، وَمَا قَبْلَهَا ثَمَانِيَةٌ، فَتَمَّتْ سِتَّةُ عَشَرَ عَقِيدَةً، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

فَهَـــــذِهِ سِــــتَّةُ عَـــــشْرَ كَامِلَـــــهْ مِــــنْ بَعْــدِ خَمْــسِينَ بِغَــيْرِ نَافِلَــهْ

أَيْ: هَذِهِ سِتَّةُ عَشَرَ عَقِيدَةً، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ تَحْتَ قَوْلِ: «**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**» وَهِيَ: الصِّدْقُ، وَالأَمَانَةُ، وَالتَّبْلِيغُ، وَأَضْدَادُهَا، وَجَوَازُ الأَعْرَاضِ وَضِدُّهُ، وَتَحْتَ الصِّدْقِ الأَرْبَعَةُ[1] وَأَضْدَادُهَا، وَتُضَمُّ إِلَى الخَمْسِينَ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ قَوْلِ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، فَالجَمِيعُ سِتَّةٌ وَسِتُّونَ.

وَقَوْلُهُ: «بِغَيْرِ نَافِلَة» أَيْ: مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَى هَذَا العَدَدِ الـمَذْكُورِ، هَذَا الَّذِي انْتَهَتْ إِلَيْهِ القُوَى البَشَرِيَّةِ، وَلَمْ نُكَلَّفْ بِمَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الكَمَالَاتِ مَعَ أَنَّ كَمَالَاتِهِ جَلَّ وَعَلَا لَا تَتَنَاهَى.

قَـــدِ انْتَهَـــتْ عَقَائِـــدُ الْإِيمَـــانِ فَــافْهَمْ أَصَــبْتَ الحَــقَّ بِالبُرْهَــانِ

---

(1) وهي الإيمان باليوم الآخر، وبالرسل، وبالملائكة، وبالكتب السماوية.

يَعْنِي: انْتَهَى جَمْعِي لِعَقَائِدِ الإِيمَانِ الَّتِي وَعَدْتُكَ بِجَمْعِهَا أَوَّلَ الـمَنْظُومَةِ، فَافْهَمْ مَا بَيَّنْتُهُ لَكَ وَأَوْضَحْتُهُ تُصِبْ الحَقَّ بِالبُرْهَانِ، وَهُوَ الخُرُوجُ مِنَ التَّقْلِيدِ الـمُؤَدِّي إِلَى الـمَهَالِكِ؛ لِأَنَّ الجَزْمَ عَلَى الحَقِّ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا بُرْهَانٍ لَا يُسَمَّى مَعْرِفَةً، بَلْ هُوَ تَقْلِيدٌ، وَالـمُقَلِّدُ يُخْشَى عَلَيْهِ الشَّكُّ عِنْدَ عُرُوضِ الشُّبُهَاتِ وَنُزُولِ الدَّوَاهِي الـمُعْضِلَاتِ كَالقَبْرِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَى قَوْلٍ ثَابِتٍ بِالأَدِلَّةِ، وَقُوَّةِ يَقِينٍ، وَعَقْلٍ رَاسِخٍ لَا يَتَزَلْزَلُ لِكَوْنِهِ نَتَجَ عَنْ قَوَاطِعِ البُرْهَانِ.

وَلَا يَغْتَرُّ الـمُقَلِّدُ وَيَسْتَدِلُّ أَنَّهُ عَلَى الحَقِّ لِقُوَّةِ تَصْمِيمِهِ وَكَثْرَةِ تَعَبُّدِهِ؛ لِلنَّقْضِ عَلَيْهِ بِتَصْمِيمِ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى وَعَبَدَةِ الأَوْثَانِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ تَقْلِيدًا لِأَحْبَارِهِمْ وَآبَائِهِمْ الضَّالِّينَ الـمُضِلِّينَ.

اللَّهُمَّ ثَبِّتْنَا عَلَى الحَقِّ حَتَّى نَلْقَاكَ يَا رَبَّ العَالَـمِينَ.

وَالإِيمَانُ: هُوَ التَّصْدِيقُ، بِأَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّـهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَبِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ.

وَحَقِيقَتُهُ[1]: حَدِيثُ القَلْبِ التَّابِعُ لِلْمَعْرِفَةِ.

كُلُّهَا صَارِمَةٌ لِظَهْرِ ... إِبْلِيسَ مَعْ إِخْوَانِهِ ذِي الْكُفْرِ

تُشْعِلُ نُورًا سَاطِعًا فِي الْقَلْبِ ... تُرِيكَ جَمًّا مِنْ عَطَاءِ الرَّبِّ

تَكْشِفُ مَا فِي القَلْبِ مِنْ غِشَاوَةْ ... تَذُوقُ مَا فِي الذِّكْرِ مِنْ حَلَاوَةْ

يُرِيدُ: إِنَّ كُلَّ عَقِيدَةٍ مَنْ هَؤُلَاءِ العَقَائِدِ الإِيمَانِيَّةِ لِـمَنْ عَرَفَهَا سَيْفٌ صَارِمٌ يُقْطَعُ بِهِ ظَهْرُ إِبْلِيسَ وَأَعْوَانِهِ، وَتَقْدَحُ فِي القَلْبِ نُورًا سَاطِعًا يَكْشِفُ عَنْهُ ظُلُمَاتِ

---

(1) أي: حقيقة الإيمان.

الإِيهَامِ، وَيَغْسِلُ مِنْهُ أَدْرَانَهُ، وَتُرِيكَ كَثِيرًا مِنْ عَطَاءِ الـمَوْلَى الكَرِيمِ مِنْ أَسْرَارٍ وَعَجَائِبَ مِمَّا لَا يُحْصَرُ عَدُّهُ، فَتَذُوقَ حَلَاوَةَ الذِّكْرِ وَطَعْمَهُ بِمَا يَنْشَرِحُ بِهِ صَدْرُكَ وَيَنْفَجِرُ بِهِ فَهْمُكَ مِنَ العَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ فِي الدُّنْيَا وَقْتٌ يُشْبِهُ نَعِيمَ الجَنَّةِ إِلَّا مَا يَجِدُهُ أَهْلُ التَّمَلُّقِ فِي قُلُوبِهِمْ بِاللَّيْلِ مِنْ حَلَاوَةِ الـمُنَاجَاةِ.

وَقَالَ «**إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدْهَم**» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ عَلِمَ الـمُلُوكُ مَا نَحْنُ فِيهِ لَـجَادَلُونَا عَلَيْهِ بِالسُّيُوفِ».

اللَّهُمَّ أَدْخِلْنَا فِي دَائِرَتِهِمْ، وَلَا تَحِدْ بِنَا عَنْ سَبِيلِهِمْ يَا رَبَّ العَالَـمِينَ.

تَعْلَـمُ مَـا تُثْبِـتُ أَوْ مَـا تَـنْفِي   مِـنْ لَفْظَـةِ التَّوْحِيـدِ ثُـمَّ تَـصْفِي

يُرِيدُ: إِنَّكَ بَعْدَ مَعْرِفَةِ هَذِهِ العَقَائِدِ الـمُتَقَدِّمَةِ، وَاسْتِلْزَامِهَا لِكَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ، تَعْلَمُ حِينَئِذٍ مَا تُثْبِتُ مِنْهَا وَمَا تَنْفِي مِنْهَا.

وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ تَصْفِي» أَيْ: هُنَالِكَ تَصِيرُ مُؤْمِنًا صَافِيًا مِنَ الشَّكِّ وَالشِّرْكِ، خَارِجًا مِنَ التَّقْلِيدِ الـمُهْلِكِ.

وَقَدْ سُئِلَ فُقَهَاءُ بِجَايَةَ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الأَئِمَّةِ فِي أَوَائِلِ القَرْنِ التَّاسِعِ أَوْ قَبْلَهُ بِيَسِيرٍ عَنْ شَخْصٍ يَنْطِقُ بِكَلِمَتَيْ الشَّهَادَةِ وَيُصَلِّي وَيَصُومُ وَيَحُجُّ وَيَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، لَكِنْ إِنَّمَا يَأْتِي بِمُجَرَّدِ هَذِهِ الأَقْوَالِ وَالأَفْعَالِ فَقَطْ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَى النَّاسَ يَقُولُونَ وَيَعْمَلُونَ، حَتَّى إِنَّهُ يَنْطِقُ بِكَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ وَلَا يَفْهَمُ لَهَا مَعْنًى، وَلَا يُدْرِكَ مَعْنَى «الإِلَهِ» وَلَا مَعْنَى «الرَّسُولِ»، وَبِالجُمْلَةِ فَلَا يَدْرِي مِنْ كَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ مَا أَثْبَتَ وَلَا مَا نَفَى، وَرُبَّمَا تَوَهَّمَ أَنَّ الرَّسُولَ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ نَظِيرُ الإِلَهِ لِـمَا يَرَاهُ لَازِمَ الذِّكْرِ مَعَهُ فِي كَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الـمَوَاضِعِ، فَهَلْ يَنْتَفِعُ هَذَا

الشَّخْصُ بِمَا صَدَرَ مِنْهُ مِنْ صُورَةِ الفِعْلِ وَالقَوْلِ وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ حَقِيقَةُ الإِيمَانِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ؟

فَأَجَابُوا كُلُّهُمْ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُضْرَبُ لَهُ فِي الإِسْلَامِ نَصِيبٌ وَإِنْ صَدَرَ مِنْهُ مِنْ صُوَرِ أَقْوَالِ الإِيمَانِ وَأَفْعَالِهِ مَا وَقَعَ.

قَالَ الشَّيْخُ «**السَّنُوسِيُّ**» رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا الَّذِي أَفْتَوْا بِهِ فِي حَقِّ هَذَا الشَّخْصِ وَمَنْ كَانَ عَلَى حَالَتِهِ جَلِيٌّ فِي غَايَةِ الجَلَاءِ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَخْتَلِفَ فِيهِ اثْنَانِ، وَإِنَّمَا نِزَاعُ العُلَمَاءِ وَاخْتِلَافُهُمْ فِي مَنْ عَرَفَ مَدْلُولَ الشَّهَادَتَيْنِ، وَجَزَمَ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ عَقَائِدِ التَّوْحِيدِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ، لَكِنْ لِـمُجَرَّدِ النَّشْأَةِ بَيْنَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ بُرْهَانًا عَلَى ذَلِكَ أَصْلًا، وَالخِلَافُ فِي صِحَّةِ إِيمَانِ هَذَا هُوَ الخِلَافُ الـمَعْرُوفُ فِي صِحَّةِ التَّقْلِيدِ فِي العَقَائِدِ[1]. انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

---

(1) والصحيح أن المقلد في العقائد إن طابق تقليدُه للحقِّ وصمَّم عليه وأذعن له فإيمانه صحيحٌ عند جميع أهل السنة، قال الإمام ابن عرفة في قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم: ٢٨] أي: لا يكفي الظن في الأمور الاعتقادية العِلْمِية. واعلم أنّ إيمان المقلِّدِ كافٍ. قالوا: والعوام عرفوا بالدليل والبرهان، لكن عجزوا عن تقرير ذلك الدليل(تقييد البسيلي، مخ/ ص 178) وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾﴾ [الروم: ٧] :إن التقليد على قسمين: تقليد في الأمر الباطل. وتقليد في الحق، فالمذمومُ هو التقليد في الباطل وتَرْكُ النظر والاجتهاد الموصِلِ للحقِّ، وأمّا التقليدُ في الحقِّ مع إمكان معرفته بالنظر والاستدلال فجائزٌ غيرُ مذمومٍ بوجه. (تقييد السلاوي، ص 337، تحقيق د. الزار)

وإنما اختلافهم في أنه هل يعصي المقلّد للحق بترك النظر لتحصيل الأدلة الإجمالية أوْ لا، واختار الإمام السنوسي الأول مهما كان فيه قابلية للنظر، فقال في شرح «صغرى الصغرى»: «لَوْ حَصَلَ مِنَ المُكَلَّفِ جَزْمٌ مُطَابِقٌ لِمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَنْ ضَرُورَةٍ وَلَا عَنْ بُرْهَانٍ، وَإِنَّمَا كَانَ عَنْ تَقْلِيدٍ، فَفِي ذَلِكَ

فَكُــنْ حَرِيــصًا يَــا أَخِي فِي حِفْظِهَــا وَلاَ تَمَــلَّ أَبَــدًا مِــنْ فِكْرِهَــا
فَــهْيَ الَّــتِي تُــنْجِي مِــنَ الْخُلُــودِ فِي النَّــارِ يَــوْمَ الْمَوْقِــفِ الْمَوْعُــودِ
تُنْظِمُــــكَ فِي دَائِــــرَةِ التُّقَــــاةِ الــــسَّالِكِينَ سُــــبُلَ النَّجَــــاةِ

أَمَرَكَ بِالحِرْصِ عَلَى حِفْظِ هَذِهِ الكَلِمَةِ عَلَى الوَجْهِ الـمَذْكُورِ وَعَدَمِ الـمَلَلِ مِنْ فِكْرِهَا؛ لِأَنَّ ذِكْرَكَ لَهَا مَعَ عَدَمِ اسْتِحْضَارِكَ لِـمَعَانِيهَا وَعَدَمِ حُضُورِ القَلْبِ مَعَ الـمَذْكُورِ لَا يُفِيدُ شَيْئًا.

قُلْتُ: بَعْدَ مَعْرِفَتِكَ اللَّفْظَ وَمَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ مِمَّا يَسْتَلْزِمُهُ فَلَا يَضُرُّكَ عَدَمُ حُضُورِ القَلْبِ فِي حَلَاوَةِ ذِكْرِهِ تَعَالَى مَعَ عَدَمِ التَّفْرِيطِ مِنْكَ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ «**ابْنِ عَطَاءِ اللَّـهِ**» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**لَا تَتْرُكِ الذِّكْرَ لِعَدَمِ حُضُورِكَ مَعَ اللَّـهِ فيه؛ لِأَنَّ غَفلْتَكَ عَنْ وُجُودِ ذِكْرِهِ أَشَدُّ مِنْ غَفْلَتِكَ فِي وُجُودِ ذِكْرِه، فَعَسَى أَنْ يَرْفَعَكَ مِنْ ذِكْرٍ مَعَ وُجُودِ**

طُرُقٌ وَأَقْوَالٌ، وَأَصَحُّهَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ البَحْثُ عَنِ البُرْهَانِ حَتَّى تَحْصُلَ لَهُ المَعْرِفَةُ عَنْهُ، مَهْمَا كَانَتْ فِيهِ قَابِلِيَّةٌ لِفَهْمِ ذَلِكَ». (ص 11 المطبعة الخيرية، مصر، ط1. عام 1304هـ)

ولا يشترط في ذلك تحصيل الأدلة التفصيلية، وإنما المطلوب تحصيل الأدلة الإجمالية، ولهذا لما سئل الإمام السنوسي: هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الإِيمَانِ أَنْ يَعْرِفَ الـمُكَلَّفُ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّـهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ» عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذُكِرَ فِي العَقِيدَةِ الصُّغْرَى أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ إِلَّا فِي كَمَالِ الإِيمَانِ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الإِيمَانِ مَعْرِفَةُ الـمَعْنَى عَلَى الإِجْمَالِ عَلَى وَجْهٍ يَتَضَمَّنُ التَّفْصِيلَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الغَالِبَ عَلَى الـمُؤْمِنِينَ عَامَّتِهِمْ وَخَاصَّتِهِمْ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ، إِذْ كُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ أَنَّ الإِلَهَ هُوَ الخَالِقُ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَالرَّازِقُ وَلَيْسَ بِمَرْزُوقٍ، وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى غِنَاهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ، وَيَعْرِفُونَ أَنَّ الإِلَهَ لَا يُصَلَّى إِلَّا لَهُ، وَلَا يُصَامُ إِلَّا لَهُ، وَلَا يُحَجُّ إِلَّا لَهُ، وَلَا يُعْبَدُ سِوَاهُ، وَيَعْرِفُونَ افْتِقَارَ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ، وَهْوَ مَعْنَى قَوْلِـهِمْ: إِنَّ الإِلَهَ هُوَ الـمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ وَلَا يَسْتَحِقُّهَا سِوَاهُ. (الدر الثمين والمورد المعين على الضرورة من علوم الدين لميارة، ج1/ ص 55)

غَفْلَةٍ إِلَى ذِكْرٍ مَعَ وُجُودِ يَقَظَةٍ، وَمِنْ ذِكْرٍ مَعَ وُجُودِ يَقَظَةٍ إِلَى ذِكْرٍ مَعَ وُجُودِ حُضُورٍ، وَمِنْ ذِكْرٍ مَعَ وُجُودِ حُضُورٍ إِلَى ذِكْرٍ مَعَ غَيْبَةٍ عَمَّا سِوَى الْمَذْكُورِ، وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّـهِ بِعَزِيزٍ»[1]. انتهى كلامه رضي الله عنه.

قَوْلُهُ: «فَهِيَ الَّتِي تُنْجِي مِنَ الخُلُود» إِلَى آخِرِه، يَعْنِي أَنَّ مَعْرِفَتَكَ «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**» بِمَعْنَاهَا هِيَ الَّتِي بِسَبَبِهَا تَنْجُو بِفَضْلِ اللَّـهِ تَعَالَى مِنَ الخُلُودِ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَصَّ العُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَابُدَّ مِنْ فَهْمِ مَعْنَاهَا وَلَوْ بِطَرِيقِ الإِجْمَالِ، وَإِلَّا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا صَاحِبُهَا فِي الإِنْقَاذِ مِنَ الخُلُودِ فِي النَّارِ وَالمَوْقِفِ المَوْعُودِ يَوْمَ القِيَامَةِ.

---

(1) قال الشيخ محمد حياة السندي المدني في شرح هذه الحكمة العطائية: (لا تَتْرُكِ الذِّكْرَ لِعَدَمِ حُضورِكَ مَعَ الله فيهِ) لأجل شغل قلبك بغيره، ولا تظنن أنّ في ذلك سوء أدب مع مولاك حيث يجري ذِكْرُه على لسانك مع عدم الحضور في جنانك؛ (لِأَنَّ غَفْلَتَكَ عَنْ وُجودِ ذِكْرِهِ أَشَدّ مِنْ غَفْلتِكَ في وُجودِ ذِكْرِهِ) لأنّ في الغفلة عن الذكر تَرْكًا له بالكلية وإعراضًا عنه وتعطيلاً للنفس عن أكبر ما خُلِقَت له، بخلاف الغفلة عن الحضور مع وجود الذكر لأن بعض البدن مشغول بما هو مقصود أكبر، وإن فقد الحضور الذي هو الخلاصة، وفَوْتُ الكل أشدُّ من فَوْتِ البعض. (فَعَسى) الكريم الذي لا يخيب من قرع بابه بذكره (أَنْ يَرْفَعَكَ مِنْ ذِكْرٍ مَعَ وُجودِ غَفْلةٍ) عن الحضور فيه (إلى ذِكْرٍ مَعَ وُجودِ يَقَظَةٍ) نوع حضور فيه، (وَ) أن يرفعك (مِنْ ذِكرٍ مَعَ وُجودِ يَقَظَةٍ) فيه (إلى ذِكرٍ مَعَ وُجودِ حُضورٍ) فيه وهو أعلى من اليقظة، (وَمِنْ ذِكرٍ مَعَ وُجودِ حُضورٍ إلى ذِكرٍ مَعَ وُجودِ غَيْبَةٍ عَما سِوَى المَذْكورِ، وَمَا ذَلِكَ) الرفع المذكور (عَلَى الله) الذي بيده الأمور كلها (بِعَزِيزٍ) بثقيل، فلا تقطع رجاءك عنه، ولا تغفل عن ذكره. (شرح الحكم العطائية، ص 50) تحقيق نزار حمادي.

قَوْلُهُ: «تَنْظُمُكَ فِي دَائِرَةِ الثِّقَاتِ» إلى آخِرِهِ، يُرِيدُ: إِنَّهُ بَعْدَ مَعْرِفَتِكَ اللَّفْظَةَ بِمَعْنَاهَا وَإِكْثَارِكَ مِنْ ذِكْرِهَا وَعَدَمِ الـمَلَلِ مِنْ فِكْرِهَا فَحِينَئِذٍ تَنْتَظِمُ فِي دَائِرَةِ الأَوْلِيَاءِ الثِّقَاتِ الَّذِينَ سَلَكُوا سُبُلَ النَّجَاةِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَذَلِكَ بِمَا يَنْفَجِرُ لَكَ مِنْ كَنْزِ هَذِهِ الكَلِمَةِ الشَّرِيفَةِ مِنَ الأَسْرَارِ الرَّبَّانِيَّةِ وَالعَجَائِبِ الرُّوحَانِيَّةِ وَالأَسْرَارِ مَا يُحَلِّي اللهُ بِهِ بَاطِنَكَ مِنَ الـمَعَارِفِ وَالأَوْصَافِ الـمَحْمُودَةِ.

فَمِنْهَا الاخْتِصَاصُ بِالزُّهْدِ، وَالـمُرَادُ مِنْهُ خُلُوُّ البَاطِنِ مِنَ الـمَيْلِ إِلَى الفَانِي وَفَرَاغُ القَلْبِ مِنَ الثِّقَةِ بِزَائِلٍ، وَإِنْ كَانَتِ اليَدُ مَعْمُورَةً بِمَالٍ حَلَالٍ فَعَلَى سَبِيلِ العَارِيَةِ الـمَحْضَةِ، وَتَصَرُّفُهُ فِيهِ بِالإِذْنِ الشَّرْعِيِّ تَصَرُّفُ الوَكَالَةِ الخَاصَّةِ يَنْتَظِرُ العَزْلَ عَنْ ذَلِكَ التَّصَرُّفِ بِالـمَوْتِ وَغَيْرِهِ مَع كُلِّ نَفَسٍ، وَذَلِكَ يَنْفِي عَنِ النَّفْسِ التَّعَلُّقَ بِمَا لَابُدَّ مِنْ زَوَالِهِ.

وَمِنْهَا التَّوَكُّلُ وَهُوَ ثِقَةُ القَلْبِ بِالوَكِيلِ الحَقِّ، بِحَيْثُ يَسْكُنُ عِنْدَ الاضْطِرَابِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الأَسْبَابِ ثِقَةً بِمُسَبِّبِ الأَسْبَابِ، وَلَا يَقْدَحُ فِي تَوَكُّلِهِ تَلَبُّسُ ظَاهِرِهِ بِالأَسْبَابِ إِذَا كَانَ قَلْبُهُ فَارِغًا مِنْهَا، يَسْتَوِي عِنْدَهُ وُجُودُهَا وَعَدَمُهَا.

وَمِنْهَا الحَيَاءُ بِتَعْظِيمِ اللَّـهِ عَزَّ وَجَلَّ بِدَوَامِ ذِكْرِهِ، وَامْتِثَالِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ بِالإِمْسَاكِ عَنِ الشَّكْوَى بِهِ إِلَى العَجَزَةِ وَالفُقَرَاءِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَمِنْهَا الغِنَى وَهُوَ غِنَى القَلْبِ بِسَلَامَتِهِ مِنْ فِتَنِ الأَسْبَابِ، لَا يَتَعَرَّضُ إِلَى الأَحْكَامِ بِـ«لَوْ» وَلَا بِـ«لَعَلَّ»، مِمَّنْ صَدَرَتْ مِنْهُ، جَلَّ الـمُنْفَرِدُ بِالخَلْقِ وَالتَّدْبِيرِ الـمَلِكُ الوَهَّابُ.

وَمِنْهَا الفَقْرُ وَهُوَ نَفْضُ يَدِ القَلْبِ مِنَ الدُّنْيَا حِرْصًا وَإِكْثَاراً مِنْهَا.

وَمِنْهَا الإِيثَارُ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا لَا يَذُمُّهُ الشَّرْعُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ «**السَّنُوسِيُّ**» فِي شَرْحِهِ مِنَ العَجَائِبِ وَالكَرَامَاتِ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

وَإِنْ تَكُـــنْ أَهْمَلْـــتَ مَـــا أَقُـــولْ   فَلِـــشَقَاكَ مَحْـــرَمُ الْوُصُـــولْ

يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ أَهْمَلْتَ قَوْلِي فِي نُصْحِي لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّكَ مَحْرُومٌ مِنَ الوُصُولِ لِأَجْلِ شَقَاوَتِكَ؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ مُوَفَّقٌ لِـمَا خُلِقَ لَهُ، وَلِقَوْلِ الشَّيْخِ «ابْنِ عَطَاءِ اللَّـهِ» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ قَدْرَكَ عِنْدَهُ فَانْظُرْ فِي مَاذَا يُقِيمُكَ**»، قَالَ «**ابْنُ عَبَّادٍ**»: هَذَا مِيزَانٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ: «**مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ مَنْزِلَتَهُ عِنْدَ اللَّـهِ فَلْيَنْظُرْ كَيْفَ مَنْزِلَةُ اللَّـهِ مِنْ قَلْبِهِ، فَإِنَّ اللهَ يُنْزِلُ العَبْدَ عِنْدَهُ بِحَيْثُ أَنْزَلَهُ العَبْدُ مِنْ نَفْسِهِ**»(1). وَهَذَا الإِنْزَالُ الـمَذْكُورُ الـمَنْسُوبُ لِلْعَبْدِ هُوَ مَعْنَى الإِقَامَةِ الـمَذْكُورَةِ، إِذِ العَبْدُ لَا فِعْلَ لَهُ فِي التَّحْقِيقِ.

قَالَ «**الفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ**» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا يُطِيعُ العَبْدُ رَبَّهُ عَلَى قَدْرِ مَنْزِلَتِهِ مِنْهُ».

وَقَالَ «**أَبُو طَالِبٍ الـمَكِّيُّ**» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «فَإِذَا كَانَ العَبْدُ لِنَظَرِ مَوْلَاهُ مُكْرِمًا، وَلِـحُرُمَاتِهِ مُعَظِّمًا، وَإِلَى مَحْبُوبِهِ وَمَرْضَاتِهِ مُسْرِعًا، كَانَ اللهُ ﷻ لَهُ فِي آخِرَتِهِ لِوَجْهِهِ مُكْرِمًا، وَلِسُؤَالِهِ مُعْطِيًا، وَإِلَى مَسَرَّتِهِ مِنَ النَّعِيمِ الـمُقِيمِ مُسَارِعًا. وَإِذَا كَانَ العَبْدُ بِحَقِّ مَوْلَاهُ مُتَهَاوِنًا، وَبِأَمْرِهِ مُسْتَخِفًّا، وَبِشَعَائِرِهِ مُسْتَصْغِرًا، كَانَ اللهُ ﷻ مُهِينًا لِشَأْنِهِ، مُتَهَاوِنًا بِهِ، وَإِلَى مَا يَكْرَهُ مِنَ العَذَابِ الأَلِيمِ مُسَارِعًا، وَالعِيَاذُ بِاللَّـهِ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ «**وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ**» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قَرَأْتُ فِي بَعْضِ الكُتُبِ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَطِعْنِي فِيمَا أَمَرْتُكَ، وَلَا تُعْلِمْنِي بِمَا يُصْلِحُكَ، إِنِّي عَالِمٌ بِخَلْقِي، إِنَّمَا أُكْرِمُ مَنْ أَكْرَمَنِي، وَأُهِينَ

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الدعاء والتكبير، (ج2/ ص166)طبعة دار المعرفة، 1418هـ

مَنْ هَانَ عَلَيْهِ أَمْرِي، لَسْتُ بِنَاظِرٍ فِي حَقِّ عَبْدِي حَتَّى يَنْظُرَ عَبْدِي فِي حَقِّي. انْتَهَى مِن «**ابْنِ عَبَّادٍ**» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

تَقُـــــــــولُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهْ   لَـــمْ تَـــدْرِ مَـــا هُنَـــاكَ آهٍ آهْ

فَلَـــيْسَ فِي قَوْلِـــكَ مِـــنْ نَفْـــعٍ وَلاَ   فِي الْعُمْرِ مِنْ خَـيْرٍ عَـدِمْتَ الْمَـأْمَلاَ

فَلَـــوْ تَـــرَى عِنْـــدَ حُـــضُورِ الْأَجَـــلِ   مَـــا يَتَغَـــشَّاكَ مِـــنَ الْأَمْـــرِ الْجَـــلِي

تَنْـــدَمُ حَيْـــثُ لاَ يُفِيـــدُ النَّـــدَمُ   وَلَا يُفِيـــدُ الْعُـــذْرُ أَنْ لَـــوْ تَعْلَـــمُ

يَعْنِي: إِنَّكَ إِذَا أَهْمَلْتَ قَوْلِي بِتَرْكِ الـمَعْرِفَةِ مَعَ قَوْلِكَ «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، وَلَمْ تَدْرِ مَا هُنَالِكَ مِنْ عِظَمِ الأَمْرِ وَشِدَّتِهِ، إِذْ لَيْسَ فِي قَوْلِكَ نَفْعٌ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ، وَلَا فِي عُمُرِكَ خَيْرٌ؛ لِأَنَّ مَرْجِعَهُ إِلَى العَذَابِ الدَّائِمِ، وَهَذِهِ الحَيَاةُ الدُّنْيَا لَحْظَةٌ زَائِلَةٌ عَنْ قَرِيبٍ، فَإِذَا كُنْتَ كَذَلِكَ عَدِمْتَ مَا تَأْمَلُهُ، أَيْ: تَرْجُوهُ مِنَ النَّعِيمِ.

وَ«آه» كَلِمَةٌ تُقَالُ عِنْدَ التَّأَسُّفِ، وَأَكَّدَهَا لِتَأْكِيدِ الأَسَفِ، ثُمَّ بَيَّنَ لَكَ وَجْهَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «فَلَوْ تَرَى عِنْدَ حُضُورِ الأَجَلِ» إِلَى آخِرِهِ، يَعْنِي: إِنَّكَ إِذَا عِشْتَ مُقَلِّدًا، وَتَرَكْتَ النَّظَرَ وَالفِكْرَ فِي الـمَصْنُوعَاتِ، فَإِنَّكَ لَا تَنْجُو غَالِبًا عِنْدَ الـمَوْتِ مِنْ سُوءِ الخَاتِمَةِ وَالعِيَاذُ بِاللَّـهِ تَعَالَى لِأَنَّ الشَّيْطَانَ ـ لَعَنَهُ اللهُ ـ يَأْتِي الإِنْسَانَ فِي ذَلِكَ الـمَضِيقِ وَيُشَكِّكُهُ فِي دِينِهِ فَيَمُوتُ عَلَى شَكِّهِ وَالعِيَاذُ بِاللَّـهِ، فَإِذَا وُضِعَ فِي القَبْرِ خُتِمَ عَلَى الأَفْوَاهِ وَنَطَقَ بِمَا عِنْدَهُ، فَإِنْ كَانَ عَارِفًا نَطَقَ بِالحَقِّ، وَإِنْ كَانَ شَاكًّا غَيْرَ عَالِـمٍ قَالَ: «لَا أَدْرِي»، وَكَذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ يَقُولُ بِقَلْبِهِ: «لَا أَدْرِي»، وَكَانَ يَطْرُقُهُ الشَّكُّ أَحْيَانًا وَلَا يَبْحَثُ عَنْ عِلَّتِهِ، وَلَا يُدَاوِي سَقَامَ سَرِيرَتِهِ، وَإِذَا مَاتَ لَـحِقَهُ النَّدَمُ حِينَ لَا يَنْفَعُهُ النَّدَمُ، وَاعْتَذَرَ إِلَى مَنْ لَا يَسْمَعُهُ، وَهَلَكَ وَالعِيَاذُ بِاللَّـهِ مِنْ سَخَطِ اللَّـهِ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ ﴾[إبراهيم: ٢٧]، **مَعْنَى التَّثْبِيتِ فِي الدُّنْيَا**: خَلْقُ مَعْرِفَةِ الحَقِّ فِي القَلْبِ بِبُرْهَانِهِ، وَحُصُولُ اليَقِينِ بِإِيمَانِهِ. **وَمَعْنَى التَّثْبِيتِ فِي الآخِرَةِ**: النُّطْقُ عَلَى نَحْوِ مَا يَعْرِفُهُ؛ لِأَنَّ العَبْدَ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ يُبْعَثُ، فَإِنْ مَاتَ عَارِفًا بُعِثَ عَارِفًا، وَإِنْ مَاتَ جَاهِلًا بُعِثَ جَاهِلًا؛ إِذْ لَيْسَ فِي الآخِرَةِ مُعَلِّمٌ، وَالجَاهِلُ غَيْرُ مَعْذُورٍ.

قَوْلُهُ: «أَنْ لَوْ تَعْلَمُ» كَلِمَةُ إِيقَاضٍ، يُقَالُ: «لَوْ تَعْلَمُ كَذَا وَكَذَا لَـمَا فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا».

فَاشْدُدْ حَيَازِيمَكَ يَا أُخَيَّ فِي ... أَوَّلِ وَاجِبٍ عَلَى المُكَلَّفِ

الحَيَازِمُ جَمْعُ حَزِيمٍ[1]، أَيْ: فَاشْدُدْ حَزْمَكَ فِي طَلَبِ مَعْرِفَةِ أَوَّلِ وَاجِبٍ عَلَيْكَ أَيُّهَا الـمُكَلَّفُ بِالـمَعْرِفَةِ، وَالـمُكَلَّفُ: البَالِغُ العَاقِلُ، لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَيْكَ مَعْرِفَةُ اللَّـهِ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ لِعَبَادَتِكَ؛ لِأَنَّ عِبَادَتَكَ لِـمَنْ لَا تَعْرِفُهُ عَبَثٌ.

وَمَعْرِفَتُهُ تَعَالَى: هِيَ العِلْمُ بِمَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ، وَمَا يَسْتَحِيلُ، وَمَا يَجُوزُ، وَمَعْرِفَةُ الرُّسُلِ كَذَلِكَ.

لَعَلَّ رَبَّ الْعَرْشِ أَنْ يُوَفِّقَا ... نَحْنُ وَإِيَّاكَ إِلَى يَوْمِ اللِّقَا

يُعَمِّرُ الْقُلُوبَ وَالْأَذْهَانَا ... بِذِكْرِهِ فَتُكْتَسَى أَلْوَانَا

مِنْ حِلَلِ التَّقْوَى بِجَاهِ الْمُصْطَفَى ... صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَشَرَّفَا

---

(1) وهو موضع الحزام من الصدر والظهر. يقال: قد شمّر وشدّ حزيمهُ. (لسان العرب، مادة: حزم)

«لَعَلَّ» حَرْفُ تَرَجٍّ، يَعْنِي أَنَّهُ بَعْدَ مَعْرِفَتِكَ مَا يَجِبُ عَلَيْكَ تَرْجُو مِنَ اللَّـهِ تَعَالَى التَّوْفِيقَ إِلَى العَمَلِ الصَّالِحِ وَالـمُوَاظَبَةِ عَلَيْهِ إِلَى الـمَمَاتِ.

وَقَدَّمَ نَفْسَهُ عِنْدَ الاشْتِرَاكِ لِأَنَّهُ سُنَّةُ الدُّعَاءِ. وَأَشَارَ إِلَى **مَعْنَى التَّوْفِيقِ** وَهُوَ خَلْقُ القُدْرَةِ الحَادِثَةِ فِي العَبْدِ مُوَافِقَةً لِأَمْرِ الرَّبِّ بِقَوْلِهِ: «يُعَمِّرُ القُلُوبَ وَالأَذْهَانَ» إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّ عِمَارَةَ القَلْبِ بِالذِّكْرِ هُوَ خَلْقُ اللَّـهِ تَعَالَى فِي الإِنْسَانِ إِذَا عَمَّرَ قَلْبَهُ بِذِكْرِ رَبِّهِ، بِحَيْثُ لَا يَلْتَهِجُ إِلَّا بِهِ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ، فَإِنَّهُ يُكْسَى بِأَنْوَاعِ حِلَلِ التَّقْوَى مِنْ عَجَائِبِ كَرَامَاتِ اللَّـهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قَوْلُهُ: «بِجَاهِ الـمُصْطَفَى» أَيْ: نَطْلُبُ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ أَنْ يَفْعَلَ بِنَا ذَلِكَ بِحُرْمَةِ نَبِيِّهِ الـمُخْتَارِ؛ لِأَنَّهُ جَاهُهُ عِنْدَ اللَّـهِ عَظِيمٌ.

وَتَقَدَّمَ مَعْنَى الصَّلَاةِ. وَالشَّرَفُ: عُلُوُّ الـمَنْزِلَةِ عِنْدَ اللَّـهِ تَعَالَى، وَلَا شَكَّ أَنَّ دَرَجَتَهُ ﷺ مَنِيعَةٌ عَالِيَةٌ لَا تُدْرَكُ وَلَا تُرَامُ لِـمَخْلُوقٍ، وَالـمُرَادُ الزِّيَادَةُ مِنَ اللَّـهِ.

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ ... مَا جِيءَ بَعْدَ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ

تَقَدَّمَ مَعْنَى الآلِ وَالصَّحْبِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ خِيَارُ خَلْقِ اللَّـهِ تَعَالَى بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَائِرِ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَفْضَلُهُمْ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَان، ثُمَّ عَلِيٌّ، ثُمَّ السِّتَّةُ تَمَامُ العَشَرَةِ، ثُمَّ أَهْلُ بَدْرٍ، ثُمَّ أَهْلُ الحُدَيْبِيَةِ.

قَوْلُهُ: «مَا جِيءَ بِاللَّيْلِ بَعْدَ النَّهَارِ» أَيْ: مُدَّةَ خَلْقِ اللَّـهِ تَعَالَى اللَّيْلَ بَعْدَ خَلْقِ النَّهَارِ.

نَظَمَهُ الْعَبْدُ المُلَقَّبُ البَلِيمْ ... الصَّالِحُ الْمَعْرُوفُ مِنْ نَسْلِ سَلِيمْ

الأَوْجَلِيُّ نَسَبًا وَالدَّارْ ... يَرْجُو مَفَازَ مَبْعَثِ الْقَرَارْ

سَمَّى نَفْسَهُ طَلَبًا وَتَعَرُّضًا لِلدُّعَاءِ، وَالبِلِّيم هُوَ البَلِيدُ، لُقِّبَ بِذَلِكَ لِقِلَّةِ فَهْمِهِ وَقِلَّةِ عَقْلِهِ وَكَثْرَةِ جَهْلِهِ وَسُوءِ فِعْلِهِ[1]، وَمَنْ كَانَ هَذَا حَالُهُ يَرِقُّ لَهُ كُلُّ مُسْلِمٍ فَيَجْتَهِدُ لَهُ فِي الدُّعَاءِ عَسَى أَنْ يَنْقُلَهُ اللهُ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ مِنْ هَذِهِ الأَوْصَافِ الذَّمِيمَةِ إِلَى الأَوْصَافِ الـمَحْمُودَةِ؛ لِأَنَّ الـمُؤْمِنَ يُحِبُّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَرْضَى ذُو عَقْلٍ لِنَفْسِهِ هَذِهِ الأَوْصَافَ، وَلِأَنَّ دُعَاءَ الـمُؤْمِنِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ مُسْتَجَابٌ.

وَاسْمُ الفَقِيرِ: مُحَمَّدٌ الصَّالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّـهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ سَلِيمٍ الأَوْجَلِيُّ دَارًا وَأَصْلًا، يَرْجُو مِنَ اللَّـهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الفَوْزَ فِي دَارِ القَرَارِ.

وَاللهَ أَدْعُـــو ذَا الْجَـــلاَلِ وَالْكَـــرَمْ ... وَالفَـضْلِ وَالنِّعْمَــةِ وَالْخَــيْرِ الْأَعَــمْ

يَخْـــتِمِ أَعْمَـــالِي مَـــتَى أَلْقَـــاهُ ... بِقَـــــــــــــوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ

مُحَمَّـــــــــدٌ أَرْسَـــــــــلَهُ الْإِلَهُ ... صَـــلَّى عَلَيْـــهِ اللهُ وَاصْـــطَفَاهُ

وَالحَمْـــــــدُ لله عَلَى الْإِنْعَـــــــامِ ... وَالـــــشُّكْرُ لِله عَلَى التَّمَـــــامِ

أَيْ: وَأَدْعُو اللهَ صَاحِبَ الجَلَالِ وَالكَرَمِ، الـمُرَادُ بِـ«ذِي الجَلَالِ» الإِشَارَةُ إِلَى صِفَاتِ الكَمَالِ، وَ«الإِكْرَام» إِشَارَةٌ إِلَى صِفَةِ التَّنْزِيهِ، أَيْ: وَهُوَ الَّذِي لَا جَلَالَ وَلَا كَمَالَ إِلَّا وَهُوَ لَهُ، وَلَا كَرَامَةَ وَلَا مُكَارَمَةَ إِلَّا وَهِيَ صَادِرَةٌ مِنْهُ، فَالجَلَالُ لَهُ فِي ذَاتِهِ، وَالكَرَامَةُ فَائِضَةٌ مِنْهُ عَلَى خَلْقِهِ، لَا تَتَنَاهَى وَلَا تَنْحَصِرُ.

---

(1) هذا منه تواضع وأدبٌ، وإلا فهو من العلم بمكان، وفي غاية العقل والفهم والتمكن من العلوم. ومصنفاته تشهد له بالفضل والعلم.

وَنِعَمُ اللَّـهِ تَعَالَى وَكَرَامَاتُهُ عَامٌّ عَلَى شُمُولِ الخَلْقِ، الـمُحْسِنِ مِنْهُمْ وَالـمُسِيءُ. وَالفَضْلُ: إِعْطَاءٌ بِغَيْرِ عِوَضٍ، وَلَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنَ اللَّـهِ تَعَالَى. وَالنِّعْمَةُ وَالخَيْرُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ. وَالأَعَمُّ: أَيْ الشَّامِلُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالـمَطْلُوبُ: خَتْمُ الأَعْمَالِ حِينَ الـمَوْتِ بِـ«**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**» لِيَكُونَ مَيِّتًا عَلَى أَكْمَلِ صِفَاتِ الإِيمَانِ. وَخَتَمَ بِهِ تَفَاؤُلًا، وَعَلَى اللَّـهِ التَّمَامُ.

وَهَذَا آخِرُ جَمْعِي، مَعَ العَجَلَةِ وَشُغْلِ الفِكْرِ وَكُدُورَاتِ الزَّمَانِ، وَفِيهَا ذَكَرْتُهُ غُنْيَةٌ لِلْمُبْتَدِئِ، يَخْرُجُ بِهَا مِنْ دَائِرَةِ الجَهْلِ الذَّمِيمِ، وَيُنْظَمُ بِهِ فِي سِلْكِ أَهْلِ الخَيْرِ العَمِيمِ.

كملت الرسالة بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى الملك المتعال عبده محمد بن محمد بن سليمان دربال الجزيري أصلا ومنشأ التونسي دارا ومسكنا الحنفي مذهبا. ووافق الفراغ من نسختها عشية يوم الثلاثة شهر الله ذا القعدة بعد أن خلت منه 19 عام 1256هـ غفره الله لنا ولوالدينا ولأشياخنا ولجميع المسلمين والمسلمات وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تم بحمد الله

المحتويات